



Wasit University
Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

المباحث النحويّة في شرح المُقدّمة المُحسّبة لشهاب الدّين أحمد
بن عثمان بن بُصَيِّص الزّبيديّ (ت 768هـ)

Grammatical Studies in the Explanation of the Comprehensive Introduction by Shihab al-Din
Ahmad ibn Uthman ibn Busaybis al-Zubaydi (d. 768 AH)

الياسريّ، زينب حسين نور

إشراف: أ.د. محمود حمود عراك القرشيّ

جامعة واسط —

<https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/224>

<https://doi.org/10.31185/uowasit-68>

حُمِّلَ هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq



-جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

**المباحث النحوية في شرح المقدمة المحسبة لشهاب الدين
أحمد بن عثمان بن بصيص الزبيدي (ت 768هـ)**

رسالة قدّمتها الطالبة
زينب حسين نور الياسري

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة واسط
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في فلسفة
اللغة العربية وآدابها - لغة

بإشراف
أ.د. محمود حمود عراك القرشي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ

اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

(سورة النساء: 113)

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (المباحث النحوية في شرح المقدمة
المُحسبة لشهاب الدين أحمد بن عثمان بن بُصَيْبِص الزبيدي (ت
768هـ))، التي قدّمتها الطالبة (زينب حسين نور نعمة الياسري) أُعدّت
بإشرافي في قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط،
وقد استوفت خطتها استيفاءً تاماً يؤهلها للمناقشة؛ للحصول على درجة
الماجستير في فلسفة اللغة العربيّة وآدابها (لغة)

توقيع المشرف

أ . د. محمود حمود عراك القريشي

التاريخ: / / 2026 م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

أ . د. نهلة عبدالله الوائلي

رئيس قسم اللغة العربيّة

التاريخ: / / 2026 م

الإهداء

لى أهلى البيتِ عليهم السلام، ولى عائلتي الكريمة، أهدي هذا العملَ.

"الباحثة"

شكر وعرفان

الحمدُ لله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي وفّقني وأعانني على إتمام هذا العمل، وله الفضلُ أولاً وآخرًا.

وأَتقدمُ بالشّكر الجزيل إلى والديّ الكريمين وعائلي الكريمة على دعمهم المستمر ودعائهم الصادق، فكانوا لي السّند والعون في مسيرتي العلمية.

كما أخصُّ بالشّكر والتّقدير أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمود حمود عراك القريشي لما قدّمه من توجيهٍ علميٍّ وإرشادٍ كريمٍ ومتابعةٍ حثيثةٍ خلال إعداد الرسالة.

وأشكر كذلك أساتذتي الأفاضل في قسم اللّغة العربيّة على ما قدموه من علمٍ وجهدٍ وعطاء.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنّه وليّ التّوفيق

"الباحثة"

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (المباحث النحوية في شرح المقدمة المحسبة لشهاب الدين أحمد بن عثمان بن بضييص الزبيدي (ت 768هـ))، التي قدّمتها الطالبة (زينب حسين نور نعمه الياسري) أعدت بإشرافي في قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط، وقد استوفت خطتها استيفاء تاماً يؤهلها للمناقشة؛ للحصول على درجة الماجستير في فلسفة اللغة العربية وآدابها (لغة)


أ. د. محمود حمود حراك القرشي

التاريخ ١٧/١٠/٢٠٢٦ م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرفع هذه الرسالة للمناقشة.



رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ ١٧/١٠/٢٠٢٦ م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (المباحث النحوية في شرح المقدمة المحسبة لشهاب الدين أحمد بن عثمان بن نصصبيص الزبيدي ت ٥٧٦٨ هـ) وقد ناقشنا الطالبة (زينب حسين نور الياسري) في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وأدائها/ لغة بتقدير (جيد جداً) عالي.



الإمضاء

أ.م.د. رعد كريم حسن

(عضو)

التاريخ: ٢٠٢٦/ /

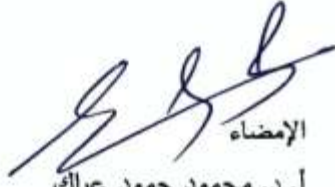


الإمضاء

أ.د. نعيم سلمان البدري

(رئيساً)

التاريخ: ٢٠٢٦/٨/٢٥



الإمضاء

أ.د. محمود حمود عراك

(عضو - مشرفاً)

التاريخ: ٢٠٢٦/٨/٢٥



الإمضاء

أ.م.د. عامر طاهر جوده

(عضو)

التاريخ: ٢٠٢٦/ /



الإمضاء

أ.د. محمود حمود عراك

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ٢٠٢٦/٨/٢٥

ضمنت من مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة واسط

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	4-1
التمهيد: شهاب الدين أحمد بن عثمان الزبيدي ومنهجه وموارده في شرح المقدمة المحسبة	20-5
أولاً: شهاب الدين أحمد بن عثمان الزبيدي	7-5
ثانياً: التعريف بكتاب (شرح المقدمة المحسبة) وأهميته	8-7
ثالثاً: التقسيم المنهجي للكتاب	13-8
رابعاً: موارده النحوية:	14-13
طرائق ذكر الكتب	20-14
الأعلام	20-15
الفصل الأول: أصول النحو عند الزبيدي	73-21
المبحث الأول: السماع	62-24
المبحث الثاني: القياس	69-63
المبحث الثالث: الإجماع واستصحاب الحال	73-70
الفصل الثاني: الأسماء عند الزبيدي	133-74
المبحث الأول: المرفوعات	101-83
المبحث الثاني: المنصوبات	128-102
المبحث الثالث: المجرورات	133-129
الفصل الثالث: الأفعال عند الزبيدي	185-134
المبحث الأول: الفعل الماضي	150-141

180-151	المبحث الثاني: الفعل المضارع
185-181	المبحث الثالث: فعل الأمر
255-186	الفصل الرابع: الحروف عند الزَّبيديّ
204-189	المبحث الأول: الحروف الأحادية
220-205	المبحث الثاني: الحروف الثنائية
255-221	المبحث الثالث: الحروف الثلاثية وما فوقها
259-256	الخاتمة
284 -260	المصادر والمراجع
A-B	ملخص الإنكليزي

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يليق بعظمة عطائه، وجزيل نعمه، وعلى منّهِ وكرمه، وتواتر إحسانه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، محمد وعلى آله الطيبين المنتجبين، والسلام على بقية الله في أرضه، صاحب الزّمان (عجل الله تعالى فرجه)، اللهم أدخلني مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق.

أما بعد..

فإنّ علم النّحو يعدّ أساساً من أسس الدّراسات اللّغويّة، لما له من أثرٍ في تقويم اللّسان، وعصمته من الزّلل، واستيعاب النّصوص، فعن طريقه يفهم كلام الله، وسنّة الرّسول الكريم، وأقوال العرب شعراً ونثراً، لذا حظي بعناية علماء النّحو منذ نشأته، وتنوعت مصنفاتهم فيه، ومن المصنفات التي كان لها أثر في خدمة علم النّحو هو كتاب (شرح المقدّمة المحسّبة) لشهاب الدّين الزّبيديّ، فكان هذا الكتاب كتاباً واسعاً، ومرجعاً غنياً بالمسائل النّحويّة؛ لأنّه كان مستطردّاً في كثيرٍ من موضوعاته، ويتميز بسمة الانتقال من موضوع لآخر.

ولقد وقع الاختيار على هذا الموضوع بتشجيع وإرشاد من المشرف الأستاذ الدّكتور محمود حمود عراك القريشيّ، فاستقر عنوان الرّسالة: (المباحث النّحويّة في شرح المقدّمة المحسّبة لشهاب الدّين أحمد بن عثمان بن بّصيب الزّبيديّ (ت ٧٦٨هـ))، وعلى الرّغم من أهميّة الزّبيديّ في الدّراسات النّحويّة، إلّا أنّ الملاحظ قلة الدّراسات الأكاديمية التي تناولته بالشرح والتحليل.

وانطلاقاً من هذه الفجوة، فقد جاءت هذه الرسالة لتسلط الضوء على هذا الكتاب، محاولةً بيان قيمة الزبديّ العلميّة، وإبراز منهجه في المسائل النحويّة، واتبعُ في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو إيراد أقوال وآراء الزبديّ ثمّ آراء النحويّين، فضلاً عن آراء المحدثين، وحاولتُ تتبع الرأي الراجح قدر الإمكان.

واقترضت طبيعة البحث تقسيمه على أربعة فصول يسبقها مقدّمة، وتمهيد، وتلحقها خاتمة، وقائمة المصادر والمراجع التي استعنتُ بها لإعداد هذه الرسالة.

فأمّا التمهيد فكان نبذه عن الزبديّ، وإضاءة حول كتابه (شرح المقدّمة المحسّبة) من حيث تعريفه، وبيان منهجه، وموارده.

وأما الفصل الأوّل فقد تناولت فيه أصول النحو عند الزبديّ، وكان مُقسّماً على ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: السماع. والمبحث الثاني: القياس. والمبحث الثالث: الإجماع واستصحاب الحال.

فأمّا الفصل الثاني فقد درست فيه الأسماء، وقد قُسم على ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: المرفوعات. والمبحث الثاني: المنصوبات. والمبحث الثالث: المجرورات.

وأما الفصل الثالث: فقد تناولت فيه الأفعال، وقد تضمّن ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: الفعل الماضي. والمبحث الثاني: الفعل المضارع. والمبحث الثالث: فعل الأمر.

وأما الفصل الرابع فقد درست فيه الحروف، وقد قُسم على ثلاثة
مباحث: المبحث الأول: الحروف الأحادية. والمبحث الثاني: الحروف
الثنائية. والمبحث الثالث: الحروف الثلاثية وما فوقها.

ثمّ ختمت البحث بخاتمة بيّنت فيها حصيلة الدراسة، وأبرز النتائج
التي توصلت إليها، ثمّ ثبت المصادر والمراجع التي استعنت بها لإعداد هذا
البحث.

ولا شك أنّ طريق البحث طريق طويل تعرضت فيه لبعض
الصّعوبات تتمثل في تشعب المسائل النّحويّة، وتعدد الآراء، وكثرة الخلافات
فيها، ممّا يصعب عملية التّرجيح بينها، وبتيسير من الله وتوفيقه ذللت جميع
الصّعاب وأنجزت هذه الرّسالة.

وختاماً أتقدم بخالص الشّكر والامتنان بعد العليّ القدير إلى أستاذي
المشرف (الأستاذ الدكتور محمود حمود عراك القريشي)؛ لما قدّمه لي من
نصح، ومتابعة، وإرشاد، وتوجيه، طوال رحلة البحث فجزاه الله عنّي خير
الجزاء. كما أتقدّم بالشّكر إلى أساتذتي في المرحلة التّحضيرية لما أغدقوه من
علم، ورعاية.

كما أتوجه بالشّكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لما
سيقدمونه من توجيهات وملحوظات تُسهم في ارتقاء هذه الرّسالة.

وأخيراً أقول إنّ هذا الجهد إنّ أصبّت فيه فبتوفيق من الله، وإنّ أخطأت
فإني ركبت بحراً لا ينجو منه راكمه، وما توفّقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه
أنّيب.

التمهيد

شهاب الدين أحمد بن

عثمان الزبيدي

ومنهجه وموارده في

شرح المقدمة المحسبة

التمهيد

شهاب الدين أحمد بن عثمان الزبيدي ومنهجه وموارده في شرح المقدمة المحسبة

أولاً: شهاب الدين أحمد بن عثمان الزبيدي:

ـ اسمه وكنيته ولقبه:

هو أبو العباس أحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بُصيبص، شهاب الدين (الزبيدي)⁽¹⁾، وينسب إلى الزبيدي (بضم الزاي) نسبةً إلى قبيلته، وبفتحها نسبةً إلى بلده في اليمن⁽²⁾، الإمام النحوي، الفقيه، اللغوي، العروضي، المتفنن، الأديب⁽³⁾.

ـ شأنه بين العلماء:

قالوا عنه: "كان وحيد دهره في النحو واللغة والعروض، عالماً متقناً، متقناً لذوياً، حسن السيرة، سهل الأخلاق، مبارك التدريس. أخذ النحو عن جماعة، وأخذ عنه أهل عصره، وإليه انتهت الرئاسة في النحو، ورحل إليه الناس من أقطار اليمن"⁽⁴⁾، وجاء في وصفه: "كان أديباً بارعاً. له تصانيف مفيدة وأشعار جيدة"⁽⁵⁾.

ووصف بأنه: "كان حسن السيرة، سهل الأخلاق، لين الجانب، كثير التبسم، مبارك التدريس، أخذ عنه النحو أهل عصره، وإليه انتهت الرئاسة في النحو، ورحل الناس إليه من أقطار اليمن، وكان بحراً لا ساحل له"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: بغية الوعاة: ٣٣٥/١.

(2) قلادة النحر: ٣٠٥/٦.

(3) المصدر نفسه: ٣٠٥/٦.

(4) بغية الوعاة: ٣٣٥/١.

(5) سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ١٧٣/١.

(6) شرح المقدمة المحسبة: ١٨.

شيوخه:

قيل إنه "أخذ النحو عن الرّقي وغيره"⁽¹⁾. ولم يتيسّر لي أن أقف على أحد منهم إلا الرّقي⁽²⁾.

تلامذته:

حاز الزبيدي مكانة مرموقة بين العلماء، حتى قالوا عنه بأنه بحر لا ساحل له، فقصده الطلبة من أقطار اليمن، وأخذ عنه أهل عصره علم النحو⁽³⁾. وكان له تلاميذ كثيرون، وسنذكر أشهرهم:

_ أبو بكر المراعي البجلي (ت 761هـ)⁽⁴⁾.

_ العباس بن علي الغساني الرسولي (ت 778هـ)⁽⁵⁾.

_ موفق الدين، علي بن عبد الله الشاوري الشافعي (ت 778هـ)⁽⁶⁾.

_ أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الذوالي الزبيدي اليمني (ت 782هـ)⁽⁷⁾.

_ محمد بن موسى بن محمد الذوالي (ت 790هـ)⁽⁸⁾.

_ "علي بن أحمد بن موسى بن علي الجلاذ الركبي النخلي الحنفي"⁽⁹⁾.

_ علي بن الحسن الخزرجي (ت 812هـ)⁽¹⁰⁾.

(1) قلادة النحر: ٣٠٥/٦.

(2) ينظر: قلادة النحر: ٣٠٥/٦. وينظر: طراز أعلام اليمن: 183.

(3) العقود اللؤلؤية: ١١٨/٢.

(4) ينظر: بغية الوعاة: ٤٦٩/١.

(5) العطايا السنّية: ١٣٦.

(6) بغية الوعاة: ١٧٣/٢.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢/١.

(8) المصدر نفسه: ٢٥٢/١.

(9) المصدر نفسه: ١٤٦/٢.

(10) ينظر: طراز أعلام اليمن: ١٨٣.

_ مؤلفاته:

أبرز ما وصل إلينا من مؤلفاته كتابان هما:

١ _ (شرح مقدمة ابن بابشاذ):

قال الخرجي: "وله تصانيف مفيدة وأشعار جيدة شرح مقدمة ابن بابشاذ واختارته المنية قبل تمامه وهو شرح جيد مفيد انتحل فيه الأسئلة الدقيقة وأجاب عنها بالأجوبة الحقيقية وهذب منهاجها ونشر مقاصدها"⁽¹⁾.

_ (منظومة العروض والقوافي) :

قال تلميذه الخرجي: "وله المنظومة المشهورة في العروض"⁽²⁾ ولم يفصل القول فيها . وله مؤلفات ولم يُسم أكثرها⁽³⁾.

وفاته:

ورد في أغلب المصادر التي تناولت سيرته أنّه توفي بزبيد، سنة (٧٦٨هـ)، وقبره قبلي قرية النويدرة⁽⁴⁾.

ثانيًا: التعريف بكتاب (شرح المقدمة المحسبة) وأهميته:

١_تعريف الكتاب:

هو أحد شروح كتاب المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، ألفه شهاب الدين أحمد بن عثمان الزبيدي (ت ٧٦٨هـ)، شرح مسائل المقدمة النحوية والصرفية وتوضيح مقاصدها، مع الوقوف على عبارتها، وتفصيلها بأسلوب مبسط، فجمع بين آراء ابن بابشاذ، وتوضيحها وتسهيلها.

(1) العقود اللؤلؤية: ١١٨/٢.

(2) المصدر نفسه: ١١٨/٢.

(3) ينظر: بغية الوعاة: ٣٣٥/١.

(4) ينظر: العطايا السنّية: ١٣٦. وقلادة النحر: 306/6. وطرار أعلام اليمن: 183.

2- أهمية الكتاب:

تتمثل أهمية كتاب (شرح المقدمة المحسبة) أنّ الزبيدي وضعه أساساً للتسهيل على الدارسين وتقريب المادة النحوية لهم، فيكون مرجعاً لهم عند الحاجة إليه، وتبرز أهميته برفع الغموض في المسائل، وتبسيطها للمتعلمين، مع ميله للاختصار، وابتعاده عن التعقيد، قال: "ثم سألني بعض الطلبة المتقنين حفظها والرغبة في أن أضع له ولمن يعتني بها مذاكرة عليها؛ يراجعها عند حاجته إليها، ولتكون زيادة في بيانها، وقائدة إلى مقاصدها بعنانها؛ فأجبتة إلى ما سأل من طلبته مُعتصماً بحول الله وقوته"(1).

ثالثاً: التقسيم المنهجي للكتاب:

١_ المقدمة:

من المعروف أنّ الكثير من الكتب النحوية خلت من المقدمة، فكان المؤلف يبدأ بالبسملة، ثم يدخل في الموضوع، إلا أنّ الزبيدي كانت له مقدمة وبين ما يريد منها، وكان مضمونها ما يأتي:

١_ بدأ الزبيدي مقدمته بالبسملة والحمد والتثناء: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله القديم الإحسان، والكبير العظيم الشأن، العليم العزيز السلطان الحكيم القوي"(2).

٢_ ثم انتقل إلى الكلام عن أهمية النحو، وأشرفيته على بقية الصناعات: "أمّا بعد فإنّ النحو أشرف صناعة، وأحمد مكسوب، وأربح بضاعة، وأرجى ما يرجو به المرء في الدنيا انتفاعه، وأنجح ما يؤمل المؤمل في الأخرى ارتفاعه؛ إذا كانت العلوم كلّها به منوطه، وألفاظها ببيان إعرابه مضبوطة، ومعانيها بآثاره الحسنة محوطة"(3).

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨.

(2) المصدر نفسه: ٤١.

(3) المصدر نفسه: ٤١.

٣_ ثم انتقل إلى كتاب ابن بابشاذ (المقدمة المحسبة) وأشار إلى قيمته العلمية وما قال العلماء فيه ، قال: " قال بعض أكابر العلماء: كان النحو جبلاً فدكّه طاهر - رحمه الله_ بمقدّمته"(1).

٢_ ترتيب الموضوعات:

قسّم الزبيدي كتابه على خمسة فصول، فجعل الفصل الأول في (الاسم) وما يتعلق به من أوزان، وإعراب، وعلامات. وجعل الفصل الثاني للفعل، وقسمه على ثلاثة: (ماضي، ومضارع، وأمر) وما يتعلق بهذه الأفعال من أبنيه، وأحكام، وعلامات. وجعل الفصل الثالث للحرف وما يتعلق به من معانٍ و استعمالات، ووظائف نحوية. وأمّا الفصل الرابع فخصّصه للرفع فقسّم المرفوعات، وأشار إلى علاماتها. وأمّا الخامس فكان للمنصوبات وقسّمها على قسمين: منصوبات حقيقية، ومنصوبات مشبهة بالمفعول الحقيقي.

3_ استدلاله بآراء الفقهاء:

أشار الزبيدي إلى أحد الفقهاء في كتابه وردّ عليه، وجاء ذلك في مسألة (الجمع بين الأعداد) لغةً وشرعاً، قال: "ومعنى قولهم: (مَرَرْتُ بالقوم مَثْنَى ومَوْحَدَ وثَنَاءَ ورُبَاعَ وعَشَارَ): مَرَرْتُ بهم اثنين اثنين، وثلاثةً وثلاثةً... وكذلك الباقي"(2). وذكر الزبيدي أنّه لا يجوز الجمع بين الأعداد لا في الشرع ولا في اللغة، وأشار إلى الفقيه أبي محمّد بن حزم (ت 456هـ) ، وردّ عليه قال: "ولا يجوز الجمع بين الأعداد لا لغةً ولا شرعاً، وحُكي عن أبي محمّد بن حزم القول بذلك، وهو دليلٌ على قلّه أنسه باللسان العربيّ؛ فاستدلّ بما جهل على الشرع، وأحل ما حرّم الله تعالى"(3).

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤١.

(2) المصدر نفسه: ١٨٢.

(3) المصدر نفسه: ١٨٢_١٨٣.

4_ الاختصار والابتعاد عن الجدل المنطقي:

يُعد الاختصار من السمات البارزة لهذا المصنف، وقد أشار المحقق إلى ذلك، قال: "ويغلب عليه في كلّ شرحه أنّ يصوغه بلغة بيّنة واضحة، وأنّه في بحثه النحوي يُعنى بأهمّ المباحث معرضاً عن المباحث الفرعية والخلافات والمسائل المنطقية، ولذلك فلا تكاد تجد في بحثه إغراقاً في مسائل فرعية أو جدلٍ منطقي. وإنّما الغالب فيه السهولة والبيان وحسنُ العرض"⁽¹⁾.

5_ العناية بالظواهر الصّرفية:

إنّ كتاب (شرح المقدمة المحسبة) يبدو كتاباً نحويّاً، إلّا أنّه يتضمّن الكثير من الظواهر الصّرفية، فالمؤلف يفيض بالقضايا الصّرفية كلّما سنحت له الفرصة، فيجد القارئ الكثير من الكلام الطويل عن أحرف الزيادة، وكيفية التثنية والجمع، والممدود، وهمزة القطع والوصل، والمؤنث، والقلب المكاني، وأوزان المقصور، والتّصغير، والأسماء المشتقة، وأورد العديد من الفوائد في الرّسم والإملاء⁽²⁾.

6_ مذهبه النحوي:

إنّ الزبيديّ كغيره من النّحويّين المتأخّرين، لا يصرّح عن مذهبه هل يميل إلى البصريّين أم الكوفيّين، إلّا أنّ القارئ يمكنه التّعرف على مذهبه في كتابه من خلال المصطلح الذي يستعمله، أو موافقته لمذهب معيّن، أو مخالفاته، أو ترجيحاته، أو يوافق أعلام مذهب معيّن، فكان الزبيديّ يميل بشكل واضح إلى آراء البصريّين وتعليلاتهم، فكانت اختياراته توافق مذهبهم، ومثال ذلك، ما ذكره في مسألة ناصب الفعل المضارع، وهذه المسألة

(1) شرح المقدمة المحسبة (مقدمة المحقق): ٢٦.

(2) ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق): ٣١.

الخلاف فيها مشهور بين المذهبين، فابن بابشاذ كان يميل إلى الكوفيّين فيها فذكر أنّ (اللام) و((حتى) ونحوهما نواصب للفعل المضارع بأنفسهنّ⁽¹⁾، وأمّا الزبيدي، قال: "وجميع هذه الحروف التي مثلناها في نصب الفعل المستقبل أعني (حتى) وما بعدها إلى آخر الحروف تنصب الفعل بتقدير (أن)؛ لأنّ هذه الحروف قد تكون لمعانٍ غير المعاني التي صورناها. واللام قد تكون جازّة وغير جازّة؛ فلذلك لم تعمل بنفسها، وإنّما عملت بتقدير: (أن) بعدها، هذا مذهب المحقّقين البصريّين؛ اعتمد عليه". فالزبيدي لم يكتفِ باختياره مذهب البصريّين، بل صرّح بقوله: "هذا مذهب المحقّقين من البصريّين؛ فاعتمد عليه"⁽²⁾.

وقد يأتي الزبيديّ بمسألة خلافية، ولا يشير إلى الخلاف فيها، وإنّما يقتصر على رأي البصريّين، من ذلك ما أورده في المصدر، فذكر: "إنّ المصدر يوجد بوجود الفعل وينعدم بعدمه"⁽³⁾. وهذا الرأي واضح يميل لأصحاب المدرسة البصريّة؛ لأنّ الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ الفعل أصل والمصدر مشتقّ منه⁽⁴⁾، وأشار المحقّق إلى أنّ الزبيديّ في وصيته الأخيرة فيها إشارة واضحة لميله إلى مذهب البصريّين⁽⁵⁾.

7_ الاستقصاء المنهجي مع مراعاة الجانب العلمي:

إنّ الناظر لهذا الشرح يجد أنّ المتن في شرح الزبيديّ تأثر في أمرين، كما أشار المحقّق، هما: "الحرص على الحصر والاستقصاء، ثمّ العناية

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (مقدمة المحقّق): ٢٦.

(2) المصدر نفسه: ٤٥٥_٤٥٦.

(3) المصدر نفسه: ٥٧١.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٩٠.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 26

بالجانب العلمي من المسائل، كما سترى ذلك ظاهراً في استقصائه لصور الخطأ والصواب، وفي شرح وجوه تقسيم الاسم إلى ظاهر ومضمر وما بينهما، وفي تقسيم أنواع الاسم العشرة. ومعرفة أوزان الثلاثي والرباعي والخماسي المستعمل منها والمهمل⁽¹⁾. فالنّاظر لهذه القضايا يجد حرصاً واضحاً من قبل الزبيدي على الحصر والاستقصاء، ومراعاته للجانب العملي في عرض المسائل.

8_ تعقيبات الزبيدي على ابن بابشاذ:

كان للزبيدي تعقيبات متعدّدة على ابن بابشاذ، من ذلك تعقيبته على ابن بابشاذ في تعريف (الاسم)، حدّه ابن بابشاذ بقوله: " (الاسم ما أبان عن مسمّى، شخصاً كان أو غير شخص)". وقد عقّب الزبيدي على هذا الحد، قال: "واعلم أنّه قد أخذ على الشيخ في هذا الحدّ ما لا يُعرف إلاّ بعد معرفة المحدودة، وهو قوله: (مسمّى)؛ لأنّه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم؛ فأفضى إلى الدور وهو محال"⁽²⁾. فالزبيدي يرى أنّ لفظ (مسمّى) يرجع إلى التسمية، فصار التعريف يعتمد على ما يُفترض أنّه يشرحه، وهذا يُوقع في الدور ويضعف الحد. وفي مسألة (إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم)، فلم يرتضِ الزبيدي قول ابن بابشاذ واقتراح قول آخر، قال: "وأما قول المصنف رحمه الله: (إذا كان إلى غير متكلم) لو قال: (إلى غير ياء مُتكلم) كان أولى"⁽³⁾.

واستدرك الزبيدي على ابن بابشاذ عندما قيد ضمير الفصل أنّه يكون بين معرفتين، قال: "وكان ينبغي أن يقول بعد قوله: (بين معرفتين) : أو (بين

(1) شرح المقدمة المحسبة (مقدمة المحقق): 26

(2) المصدر نفسه: 101

(3) المصدر نفسه: ١٤١.

معرفة ونكرة تقارب المعرفة)، وذلك (أفعل) التفضيل، نحو: (كان زيداً هو أفضل منك)، و(رايتُ زيداً هو أفضل مني)⁽¹⁾.

9_ الاستدراك على قاعدة نحوية:

ولم يكتفِ الزبيدي باستدراكه على أقوال ابن بابشاذ وحده، فتراه ينتقد قاعدة مشهورة عند النحويين، ومن ذلك حكم النحاة على أن الفعل أولى أن يكون مؤنثاً، إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً، قال: "والصحيح أنه لا فرق في ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [سورة القيامة: 9]، فذكر الفعل مع عدم الفصل، فلو كان التأنيث فيه أفصح لجاء في كتاب الله تعالى"⁽²⁾.

رابعاً: موارده النحوية:

1_ النقل عن الكتب في المتن:

أشار الزبيدي في متن كتابه (شرح المقدمة المحسبة) إلى عدد من الكتب التي اعتمد عليها ليعضد آرائه، وقد تنوعت هذه الكتب بحسب موضوعاتها، ومن هذه الكتب ما اقتصر ذكرها مرة واحدة، ومنها: المقتضب للمبرد (ت 285هـ)⁽³⁾. وأصول النحو ابن السراج (ت 316هـ)⁽⁴⁾.. والتكملة لأبي علي الفارسي⁽⁵⁾. والكافي للصفار (ت 534هـ)⁽⁶⁾. وأسرار العربية لأبي البركات الانباري (ت 577هـ)⁽⁷⁾. وشرح الجمل لابن خروف (ت 609هـ)⁽⁸⁾. وشرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁹⁾. ومنها من تكرر

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٦.

(2) المصدر نفسه: ٥٢٦.

(3) المصدر نفسه: 172.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 333.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٣.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 173.

(7) المصدر نفسه: 103.

(8) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٢.

(9) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٤.

ذكرها أكثر من مره، وهي: الخصائص لابن جني(ت 392هـ)⁽¹⁾. وشرح الجمل لابن بابشاذ⁽²⁾. وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ⁽³⁾. وتنبيه الألباب على فصائل الإعراب⁽⁴⁾. ومنظومة ابن معط(ت 628هـ) (ألفية ابن معط)⁽⁵⁾.

طرائق ذكر الكتب:

قد يعتمد الزبيدي أحياناً إلى الإشارة إلى الكتب مع ذكر عناوينها وأسماء مؤلفيها، من ذلك قوله: "قال ابن الأنباري في (أسرار العربية)"⁽⁶⁾. وقوله: "وقال أبو العباس المبرد في (المقتضب)"⁽⁷⁾. وقوله: "ذكر الصّفار في الكافي"⁽⁸⁾.

٢_ كتب لا يذكر اسم مؤلفيها، وإنما يكتفي بذكر عنوان الكتاب، ومن ذلك قوله: "ولذلك قال صاحب كتاب (تنبيه الألباب على فصائل الإعراب)"⁽⁹⁾. ومن ذلك قوله: "حكى صاحب (مُنتخب التاريخ)"⁽¹⁰⁾.

٣_ ينسب الكتاب إلى مؤلفه، ويوضح اسم الكتاب الذي أشار إليه ابن بابشاذ، ومن ذلك قوله: "وقوله: (وقد استوفيت ذلك في شرح الأصول)" وقد

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٨٩_٨٨_٦١.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٢_٣٢٧_١٧٣_١٤٩_٤٣_٤٢.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٢، ٣٣٨، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٩، ٤٥٥، ٤٨٠، ٤٨١، ١٠٥، ٢٦٣، ٢٨٢، ٣١٢.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٩١_٩٨.

(5) المصدر نفسه: ١٠٢_١٢٤.

(6) ينظر: المصدر نفسه ١٠٣.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٢.

(8) المصدر نفسه: ١٧٣.

(9) ينظر: المصدر نفسه: ٩٠_٩١.

(10) المصدر نفسه: ٤٤.

وضّح الزبيدي أي كتاب اراده ابن بابشاذ، قال: "يعني به أصول ابن السراج"⁽¹⁾.

2_الأعلام:

استند الزبيدي في كتابه على ذكر العلماء النحويين واللغويين، فلم يقتصر على ذكر المسألة فقط، وإنما كان ينسبها إلى أصحابها وأحياناً إلى مذاهبها، ولم يكتفِ أحياناً بذكر الآراء فقط، وإنما كان يناقشها، ويرجّح الصائب منها، ويوجه الضعيف منها.

ولقد كان من بين العلماء الذي أشار إليهم الزبيدي علماء أكثر في ذكرهم، ومنهم سيبويه (ت 180هـ) الذي أشار إليه في شرحه أربعاً وخمسين مرة، وكان أكثر العلماء ذكراً، ومن ذلك قوله: "وأما (أحاد) فعلتاه المانعتان من الصّرف عند سيبويه"⁽²⁾. ومن ذلك قوله " (خضاجر) جمع عند سيبويه"⁽³⁾. ومن ذلك قوله: "وأما (سراويل) فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام العرب"⁽⁴⁾. وقول الزبيدي في المثني في غير الإضافة تلحقه نون مكسورة، نحو (المرأتين)، قال: "اختلفوا في علة كسرها فذهب سيبويه للفرق بينها وبين نون الجمع، هكذا قاله النحويين عنه"⁽⁵⁾.

ومن العلماء الذي أكثر الزبيدي في ذكرهم بعد سيبويه هو الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، فقد أشار إليه أربعاً وعشرين مرة، ومن ذلك قوله: "ويروى أنّ أبا عثمان سأل أبا الحسن الأخفش عن (أحمر) إذا نُكّر بعد أن سُمّي به فقال: أصرّفه؛ لأنّ الوصف قد ارتفع عنه الاسمية، فلم أعده إلى

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٣٣.

(2) المصدر نفسه: ١٨٠.

(3) المصدر نفسه: ١٩٦.

(4) المصدر نفسه: ١٩٧.

(5) المصدر نفسه: ٢٨٧.

أصله، فقال: تقول: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ؟) فقال: أصرفه، فقال: ولم؟، فقال: لأنَّ أصلها أن يكون عدداً كـ (أَرْبَعَةٍ) و(خَمْسَةٍ) حملته على أصله، فقال له: ألا فعلت ذلك في (أَحْمَرٍ)؟⁽¹⁾. وأشار الزبيدي إلى الأخفش في مسألة (الاسم المختوم بألف الإلحاق)، قال: "ويلزم الأخفش أن يقول: قياسها ترك الصَّرف"⁽²⁾. وذكره في مسألة (صرف الممنوع ومنع المصروف)، قال: "وأما منع صرف المُستحقَّ الصَّرف مختلف فيه، فأجازه الكوفيون والأخفش وأبو علي"⁽³⁾.

ويأتي بعد الأخفش الأوسط أكثر ذكرًا أبو العباس المبرّد، فقد ذكره الزبيدي ثماني عشرة مرّة، ومن ذلك قوله في مسألة (الوصفية ووزن (أفعل)): "وقال أبو العباس المبرّد في (المقتضب): وهذا قول أكثر النحويين يعني منع الصَّرف في (أحمر) إذا نُكِّرَ بعد التَّسمية، ثم قال فيه: ولست أراه كما قالوا، بل أرى إذا سُمِّيَ بـ (أَحْمَرٍ) وما أشبهه ثم نُكِّرَ أن ينصرف؛ لأنَّه إنّما امتنع من الصَّرف في النكرة من أجل أنّه نعتٌ، فإذا سُمِّيَ به فقد أزيل عنه باب النّعت، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً"⁽⁴⁾.

وأشار إليه الزبيدي في مسألة (حاشا) في الاستثناء هل هي حرفٌ أم فعلٌ، قال: "قال وفيها خلافاً بين سيبويه والمبرّد، سيبويه لا يجيز فيها إلاّ الحرفيّة؛ فلا يكون بعدها إلاّ مجروراً، والمبرّد يجيزُ فيها الحرفيّة والفعليّة"⁽⁵⁾. وذكره في مسألة العامل في باب المستثنى، قال: "ومنهم من قال: العاملُ في (إلاّ) من معنى (أُسْتَثْنِي) وهو رأي المبرّد"⁽⁶⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ١٧٣.

(2) المصدر نفسه: ٢٠٠.

(3) المصدر نفسه: ٢٠٦.

(4) المصدر نفسه: 172.

(5) المصدر نفسه: ٤٧٤.

(6) المصدر نفسه: ٦٠٢.

وبعد المبرد يأتي ذكر الخليل (ت 170هـ)، فقد تكرر ذكره ست عشرة مرة، وقد أشار إليه الزبيدي في كلامة عن فضيلة علم النحو، قال: "ولذلك قال الخليل بن أحمد رحمه الله: لا يوصل من النحو إلى ما يحتاج إليه إلا بقراءة ما لا يحتاج إليه؛ وهذا لا يقتضي التبخر فيه"⁽¹⁾. وقد ذكره الزبيدي في مسألة زيادة الألف والنون، قال: "وقد كثر زيادة الألف والنون آخرًا، فما جاء من ذلك كان على هذا الحد الذي ذكرناها، فإن سميت بـ(رُمان): فسيبويه والخليل لا يصرفانه، ويحكممان على الألف والنون بالزيادة حملاً على الأكثر"⁽²⁾، وأما بقية العلماء فكانوا أقل من ذلك فبعضهم ذكرهم مرة واحدة وبعضهم أكثر من ذلك، ومنهم، أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ)⁽³⁾. والأخفش الكبير (ت 177هـ)⁽⁴⁾. وأبو زيد الأنصاري (ت 215هـ)⁽⁵⁾. والزجاج (ت 311هـ)⁽⁶⁾. والأخفش الصغير (ت 315هـ)⁽⁷⁾، وابن السراج (ت 316هـ)⁽⁸⁾. وأبو القاسم الزجاجي (ت 340هـ)⁽⁹⁾. وابن خالويه (ت 370هـ)⁽¹⁰⁾. وابن جني (ت 392هـ)⁽¹¹⁾. وأبو البركات الأنباري (ت 577هـ)⁽¹²⁾. وابن خروف (ت 609هـ)⁽¹³⁾. وابن الحاجب (ت 646هـ)⁽¹⁴⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٩١.

(2) المصدر نفسه: ١٥٥.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨_٨٥_١٥٨_١١٢_٣٢٨.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤_٢٣٢.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦_٦٦_١٤٧_١٩٢_١٨٢_٢٣٢_١٩٥.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦_٥٠.

(8) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦_١٤٣_٣٤١_٣٤٢_٣٤٤.

(9) ينظر: المصدر نفسه: ٦٦_٣٧١.

(10) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٢.

(11) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨_٨٩.

(12) المصدر نفسه: 103.

(13) المصدر نفسه: ٦٧_٨٩_١٠٢_١٤٣_١٧٢_١٨٢_١٨٤.

(14) المصدر نفسه: 368.

طريقته في ذكر العلماء :

١_ يعمد الزبيدي في أغلب الأحيان إلى ذكر اسم العالم، دون كنيته، ومن ذلك قوله: "وعن الإمام الزاهد الخليل بن أحمد" (1) ، وقوله: "عن الإمام يونس بن حبيب" (ت 182هـ) (2). ومن ذلك ما ورد في (إذا)، قال: "إلا أن الخليل رحمه الله يقول في (إذا) أصلها: (إذ أن) أُلقيت حركة الهمزة على الذال، ثم حذفت الهمزة لالتقاء الساكنين" (3).

٢_ قد يذكر الزبيدي اسم العالم وشهرته، ومن ذلك قوله: "عن الامام العلامة عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي، عُرِفَ بسبويه" (4).

٣_ يعمد الزبيدي في الغالب إلى ذكر لقب العالم وكنيته، ومن ذلك: "وحكى السِّيرافي أن ابا إسحاق الزجاج لا يجد في دَعْدٍ ونحوه إلا المنع" (5). فذكر (السِّيرافي) (ت 368هـ) دون ذكر اسمه. ومن ذلك قوله في أحكام البسملة، قال: "وقال المبرد: العلة في كسرهما رُدُّها إلى أصلها، ألا ترى أنك إذا أخبرت عن نفسك بأنك كتبت باءً قلت: (بَيَّيْتُ)، فرددتها إلى الياء، والياء أخت الكسرة، كما أن الواو أخت الضمة، والألف أخت الفتحة، وهي خافضة لما بعدها، فلذلك خفضت ميم (اسم)" (6). فـ (المبرد) لقب، واسمه (محمد بن يزيد) ولم يذكر اسمه، واكتفى بلقبه.

٤_ يعمد الزبيدي أحياناً إلى ذكر اسم شهرة العالم فقط، ومن ذلك ما ورد في حديثه عن ضمير (الشأن والقصة)، قال: "وأجاز ابن مالك حذفه في الكلام نثراً ونظماً، وجعله قياساً، قال: لكثرة مجيء ذلك في كلامهم" (7). ومن

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧.

(2) المصدر نفسه: ٤٧.

(3) المصدر نفسه: ٤٤٧.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣١.

ذلك ما ذكره في زيادة الألف النون في (رمان)، قال: "وأبو الحسن يصرفه، ويحملها على أنها أصل، وحجته أنه قد كثر في الباب (فَعَالٌ)، نحو: (سُمّاق)، و(حُمّاض) و(عُنّاب) و(حَمّار)"⁽¹⁾.

٥_ وقد يذكر الزبيدي المذهب مع الكنية واللقب، ومن ذلك ما ورد في حديثه عن (إذا)، قال: "ومذهب أبي سعيد السّيرافي: أنها ظرف مكان، فتكون حينئذٍ الخبر، لأنّ ظروف المكان تكون أخباراً عن الجُثث"⁽²⁾.

وأما طريقته في عرض أقوال ابن بابشاذ، فكما يأتي:

١_ يعمد الزبيدي في أغلب الأحيان في الإشارة إلى ابن بابشاذ بوصفه بـ(الشيخ)، قال: "قال الشيخ طاهر رحمة الله في شرحه: وإنما أعرب بالحرف، لأنه أكثر من الواحد، ينبغي أن يُعرب بإعرابٍ هو أكثر من الحركة، ولا أكثر من الحركة إلا الحرف نفسه"⁽³⁾.

٢_ وقد يعبر الزبيدي عنه بـ (المصنف) أو (مصنفها)، ومن ذلك ما ورد في حديثه عن فضيلة علم النحو، قال: "قال المصنف رحمه الله في شرحه: فمتى لم يؤخذ هذا العلم من ابتدائها لم يحصل شيء من وسطه ولا من انتهائه، ولهذا قيل: إنما منعهم من الوصول إلى الغرض من المطلوب تضييعُ الأصول، فلما بطلوا تعطلوا"⁽⁴⁾. ومن ذلك قوله: "قال مصنفها رحمه الله في شرحه والغرض بهذه المقدمة التسهيل والتوطئة، عسى أن يقرأ بعدها؛ لأنّ جملاً مُلخّصة وألفاظاً مجردة تعين على المقصود، وربما كفت في المطلوب"⁽⁵⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ١٥٥.

(2) المصدر نفسه: ٣٦٩.

(3) المصدر نفسه: ٢٨٠.

(4) المصدر نفسه: ٩٩.

(5) المصدر نفسه: ٤٢.

٣_ وقد يشير إليه باسمه (طاهر)، ومن ذلك ما ورد في العلمية والتركيب، قال: "فجميع هذه الأسماء التي ذكرها طاهر رحمته الله في المقدمة من (إبراهيم) إلى (حضر موت) من شرط منعها من الصّرف التعريف، فإذا نُكِّرت انصرفت، تقول: "جاءني إبراهيم وإبراهيم آخر" (1).

٤_ وقد يشير إليه بالشيخ ويذكر اسمه وكنيته ولقبه، ومن ذلك قوله: "وكانت مقدمة الشيخ الإمام أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ رحمة الله عليه أقرب تناولاً، وأكثر للمتعلّمين تداولاً؛ فإنّها تباعدت عن إملاء التطويل، وترفع عن إخلال التعليل؛ ولهذا أُوسِمت بـ(المُحسِبة)" (2).

٥_ وقد يعبر عن قول ابن بابشاذ بـ (قوله) ولا يذكر له اسمٌ أو لقبٌ، وهذه الطريقة هي الأكثر تكراراً في كتابه، ومن ذلك ما ذكره في الظروف المبنية، قال: "قوله: (ومثل الظروف المبنية، وهي (إذ)، و(إذا)، و(أمس)، و(الآن)، و(قط)، كلّها أسماء؛ لأنّها مفعول به" (3).

(1) شرح المقدمة المحسبة: ١٦٨.

(2) المصدر نفسه: ٤١_٤٢.

(3) المصدر نفسه: 362.

الفصل الأول
أصول النحو عند الزبيدي
المبحث الأول: السَّماع
المبحث الثاني: القياس
المبحث الثالث: الإجماع
واستصحاب الحال

الفصل الأول

أصول النحو عند الزبيدي

توطئة:

الأصل لغة: قال ابن سيده (ت458هـ) "الأصل: أسفل الشيء، وجمعه أصول، لا يُكسر على غير ذلك، وهو اليأصول. واستأصل الشيء: قطعه من أصله. واستأصل القوم قطع: أصلهم"⁽¹⁾.

لقد عني علماء العربية بمباحث أصول النحو واهتموا بها، ودرسوها وبنوا عليها قواعد العربية، وتظهر هذه الأهمية من خلال ما قدّموا لها من تعريفات كثيرة، فقد عرّفها أبو البركات الأنباري (ت577هـ) بقوله: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله"⁽²⁾. وحدّثها السيوطي (ت911هـ) بقوله: "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال، بها وحال المستدل"⁽³⁾.

أما فائدة أدلة النحو فهي: "التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإنّ المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتباب"⁽⁴⁾.

أما تقسيمات أصول النحو فقد اختلف فيها علماء العربية، فهي عند ابن جني (392هـ) ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس⁽⁵⁾. وعند أبي البركات

(1) المحكم والمحيط (أصل): 352/8.

(2) لمع الأدلة في أصول النحو: 80.

(3) الاقتراح: 21.

(4) ينظر لمع الأدلة في أصول النحو: 80.

(5) ينظر: الخصائص، 1/173.

الأنباري (٥٧٧هـ)، ثلاثة أيضًا سماها: نقل وقياس واستصحاب الحال^(١).
وأما السيوطي (ت ٩١١هـ)، فهي عنده أربعة أدلة من خلال ما عرضه من
أقوال ابن جني وأبو البركات الأنباري، وهي: السّماع والقياس والإجماع
واستصحاب الحال^(٢).

ومن مجموع ما تقدّم من أقوال العلماء يمكن أن نقسّم أصول النّحو على

النّحو الآتي:

أولاً: السّماع.

ثانيًا: القياس.

ثالثًا: الإجماع.

رابعًا: استصحاب الحال.

(١) ينظر: لمع الأدلة: ٨١

(٢) ينظر: الاقتراح: ٢١.

المبحث الأول

السماع

السماع في اصطلاح علماء العربية، فيريدون به خلاف القياس، وقد عرّفه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) إذ يقول مستعملاً مصطلح (النقل) : "النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"⁽¹⁾.

وعرّفه السيوطي (ت ٩١١هـ) فقال: "وأعني بهما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو (القرآن) ، وكلام نبيه _صلى الله عليه وسلم_ ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المؤلّدين _نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر_. فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منها من الثبوت."⁽²⁾.

معايير السماع:

لقد وضع النحويون معايير خاصة للسماع، فلم يقبلوا كل ما ينقل بل حدّدوا ضوابط ومعايير خاصة للمستوى اللغوي، وكما يأتي⁽³⁾:

-المعيار الاجتماعي:

لقد وقع اختيار النحويين للمسموع في هذا المستوى على اللغة الأدبية؛ وذلك لأنها لغة الذكر الحكيم والحديث النبوي وكلام العرب شعراً أو نثراً، فلم يعتمد النحاة في هذا المستوى على لغة الكلام اليومي؛ لأنها بعيدة من الوحدة اللغوية.

(1) لمع الأدلة في أصول النحو: ٨١.

(2) الاقتراح: ٣٩.

(3) ينظر: الأصول لتّمّام حسان: ٨٨_٨٩.

-المعيار المكاني:

لقد حدّد النّحويون عدداً من القبائل العربية في وسط الجزيرة، فاللغة الأدبية تكون نقية إذا صدرت بصورة عفوية على لسان أبناء بعض القبائل. فبعضهم ينسبون الفصاحة إلى: ("عليا هوازن وسفلى تميم")، وقبائل هوازن، هي: "سعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف". وهذا لم يتجاوز الحقيقة فقد ربّي النبي في سعد بن بكر. وأمّا أغلب النّحويين فنسبوا الفصاحة إلى: (قيس، وأسد، وتميم، وهذيل، وطّيء) وتجاوزوا ثقيفاً؛ لأنّ سكنها حاضرة وهي الطائف⁽¹⁾.

-المعيار الزماني:

وأمّا في هذا المستوى فقد حدّد النّحويون عصرًا معيناً يسمّى (عصر الفصاحة) أو (عصر الاستشهاد) ، وقد جوّزوا الاستشهاد من نصوصه على قواعد العربية، وحدّدوا المدة التي يأخذون منها النصوص من أول العصر الجاهلي وحتى أواخر القرن الثاني للهجرة، ولم يفرّقوا بين شعر شاعر وشاعر آخر، فلم يفرّقوا بين شعر امرئ القيس، وإبراهيم بن هرمة(ت176هـ)⁽²⁾ .

شروط المنقول⁽³⁾:

1-وضع أبو البركات الأنباري شرطاً له أن يكون كلاماً عربياً فصيحاً ، فأخرج بذلك الطبقة الرابعة من الشعراء، وهي طبقة المولّدين، فقسم الشعراء على: شعراء جاهليين، وشعراء مخضرمين، وشعراء إسلاميين، وأما المولّدون فلا يحتج بهم.

(1) ينظر: الأصول لتّمّام حسان: ٨٩.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩.

(3) ينظر: لمع الأدلة: ٨١. وينظر: أصول النّحو لمحمود نحلة: ٣٢.

2- واشترط فيه أن يخرج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة، أي أن يبلغ العدد إلى عدد لا يجوز الاتفاق معه على الكذب.

وقد اعتمد العلماء على السّماع كثيرًا في جمع المادة اللّغويّة وتحليلها، وقد كانت عناية البصريّين باستقراء المادة المسموعة لا تقل عن الكوفيّين، فقد اختار البصريّون قبائل معينة للأخذ منها، وتركوا ما عداها، وكانوا يسمّونها باللّغات الشّاذة. وأمّا الكوفيّون فكانوا يثقون بكل ما يرد عن العرب، ويعدّونه حجّة، ويحترمون أقوالهم، ويؤسسون عليه نحوهم، وقواعدهم، فكان الكوفيّون في منهجهم مع السّماع أكثر تساهلاً، وتوسّعاً فيه⁽¹⁾.

أمّا المحدثون فعرفوا السّماع بأنّه: "الأخذ المباشر للمادة اللّغويّة من النّاطقين بها"⁽²⁾.

قال الدّكتور تّمّام حسان (٢٠١١م): وعينوا النّصوص المسموح الأخذ منها وقسموها على أربعة أقسام: الفصحى، واللّهجات، ولغة الشّعْر والنثر، والرّواية.⁽³⁾

فالسماع المصدر الأول من مصادر الاستدلال النّحوي، وأهمها فهو الدّليل على القاعدة النّحويّة، لذلك اهتمّ النّحاة بالسماع واعتمدوا عليه في دراساتهم وتقعيداتهم النّحوية، وكان هدفهم يتمثل بالدرجة الأولى بما يأتي⁽⁴⁾:

1- قدرة المسلم على المحافظة على قراءة القرآن الكريم وفهم آياته، والقدرة على استنباط الحكم منه.

(1) ينظر: فصول في فقه العربية: ١٠٧

(2) أصول التفكير النحوي: ٢١.

(3) ينظر: الأصول: ٩٧-٩٨.

(4) ينظر: أصول النحو العربي لمحمد خان: ٢٨-٢٩.

2-حصانة لغة الأمة من اللّحن وحمائتهم منه؛ لأنّ انتشار اللّحن في الألسن يخلق حاجزاً بين اللغة الموحدة، واللهجات التي تتفرع منها.

3-حماية اللغة العربيّة من اللّغات التي أسلم أهلها، أو اللّغات التي تتفاعل معها أو تجاوزها.

وكان الزبيدي في طليعة العلماء الذين اعتنوا بالسّماع، واعتمد عليه اعتماداً كبيراً، وقد تنوّعت طرقه في الاستدلال بالسّماع، فمن الطرق التي استعمل بها أصل السّماع :

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: القراءات القرآنية.

ثالثاً الحديث النبوي.

رابعاً: كلام العرب.

أولاً: القرآن الكريم:

يُعد القرآن الكريم أهم المصادر عند العلماء وأوثقها، لأنّه مصون بالقدرة الإلهيّة، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَكَأَنَّ مِنْ خَلْفِهِ ۖ يُنْزِلُ مَنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾، [فصلت: ٤٢]. فهو المصدر الأول للسّماع، وهو أعلى درجات البيان والفصاحة، ولا مجال للتشكيك أو التّردد في الاحتجاج به، كما لا يمكن أن يخضع للتّجريح أو النّقد، وهو أولى بالاحتجاج من غيره ، قال السيوطيّ نقلاً عن ابن خالويه (ت370هـ): "قد أجمع النّاس جميعاً أن اللّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصحُ مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك" (1).

(1) المزهري: ١/١٦٨.

لقد استشهد البصريون بالقرآن الكريم، وقد كان استشهادهم به لا يختلف عن استشهادهم بالنصوص الأخرى، فمع اعترافهم بأن القرآن الكريم مصدر مهم للشواهد الصحيحة الفصيحة، ورغبتهم في الاستشهاد بآياته، اعتزوا بأقيستهم وأصولهم وقدموها على كل نص (1).

لقد كان أغلب النحاة يحتجون بالشاهد القرآني، ويبنون عليه قواعدهم وأصولهم النحويّة، واللغويّة، والصرفيّة (2)، فهو عماد الأدلة النقليّة، وأقوى وأعرب في الحجّة من الشعر (3). فقد غني العلماء بالاستشهاد بآيات الذكر الحكيم، ومنهم الزبيدي فالنّاظر في كتابه (شرح المقدمة المحسبة)، يجد كثرة الشواهد القرآنية، وهذا يبيّن أهمية الشاهد القرآني عنده، وكان لاستشهاد به مظاهر متعدّدة، وكما يأتي:

١_ لقد احتج الزبيدي في كتابه بالشواهد القرآنيّة في مواضع كثيرة، فقد بلغت (أحد عشر ومائتي) شاهد قرآني، وهي بذلك تفوق شواهد الحديث، والنثر.

٢_ من خلال تتبع منهج الزبيدي في الاستشهاد بالقرآن الكريم، اتضح أنّه قد يقتصر في الاستدلال بجزء من الآية، دون إيراد الآية كاملة، ومن ذلك ما أورده في حديثه عن تاء القسم، قال: "لا تدخل إلّا على اسم (الله) قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ

لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (الأنبياء)، ولا يجوز أن يقال: (تالرحمن)، ولا (تالرحيم)". (4)

فالتاء لا تدخل إلّا على لفظ الجلالة (الله).

(1) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٣.

(2) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ١٤٠.

(3) ينظر: معاني الفراء: ١/١٤.

(4) شرح المقدمة المحسبة: 474.

قال السيوطي: "التاء ثاني حروف القسم وتختص بالله"، نحو: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتُلُوا﴾ [سورة يوسف، الآية 85]، قال: "(وشدّت في الرّحمن ورب الكعبة وربّي وحياتك) سمع تالرحمن وترب الكعبة وتربي وحياتك" ⁽¹⁾. فـ(التاء) تختص بالله.

واستدلّ بقوله تعالى ﴿وَأَيَّدِكُمُ إِلَى الْمَرْفِقِ﴾ [سورة المائدة: ٦]، وساق هذا الشاهد، على أنّ بعضهم أجاز أن تكون (إلى) بمعنى (مع)، قال: "وأجاز بعضهم أن تكون بمعنى (مع).. مثل قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِكُمُ إِلَى الْمَرْفِقِ﴾ أي: (مع المرافق)" ⁽²⁾.

وقد صرح الزجاجي بهذا (٣٤٠هـ) "إلى: لمنتهى الغاية، كقول القائل: إنّما أنا إليك، أي: أنت غاييتي، وقد تقع في مكان (مع)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢] أي: مع أموالكم" ⁽³⁾. ففي المثال والآية الكريمة وقعت (إلى) بمعنى (مع).

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ فَأُوَاري﴾ [سورة المائدة: ٣١]، لبيان الأوجه الإعرابية، قال: (فأواري) منصوبة؛ لأنها جاءت جواب استفهام، هذا الوجه الأول، وأمّا الآخر أن يأتي (أواري) معطوفاً على (أكون) ⁽⁴⁾. وقد نقل ابن هشام (ت761هـ) عن الزمخشري (ت538هـ) أنّه أخطأ من ذهب إلى الوجه الأول، وذهب إلى

(1) همع الهوامع: ٤٧٩/٢.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٩ _ ٤٦٠.

(3) حروف المعاني: ٦٥.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٩.

الوجه الثاني، فجعلها عطفاً على (أكون)⁽¹⁾. فالزبيدي اتفق مع الرّمخشري في الوجه الثاني، واختلف معه في الوجه الأول.

واستدلّ الزبيدي بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [سورة البقرة: 3]، على أنّ الجملة إذا كانت اسمية، فالعامل فيها يكون مقدراً، قال: "فإذا كانت جملة اسمية كان العامل فيها مُقدّراً، مثاله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، أي: (أحقّه مُصَدِّقاً)"⁽²⁾، وقد أشار سيبويه إلى أنّ رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء؛ لأنّه يُبنى عليه⁽³⁾، فالزبيدي يتفق مع سيبويه على أنّ عامل الجملة الاسمية مقدّر غير ظاهر.

واستدلّ بقوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف: ٩٦] على أنّ (لمّا) "قد تكون ظرفاً بمعنى (الحين)، أي: (حين جاء البشير)"⁽⁴⁾. قال ابن الصّائغ (ت ٧٢٠هـ): "أنّ (لمّا) قد تكون اسماً ظرفياً بمعنى (حين) إذا وليها فعل ماضٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾" [سورة هود: ٥٨]⁽⁵⁾. وذكر أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ) أنّ (لمّا) عند سيبويه (حرف) تدلّ على ربط جملة بجملة أخرى، وذكر أنّ ابن السّراج، والفارسي، وابن جني، ذهبوا إلى أنّها ظرف زمان بمعنى (حين)⁽⁶⁾.

واستدلّ الزبيدي بقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [سورة الطلاق: 7]، على أنّ لام الأمر كثير ما تأتي مع الغائب، قال: "وأما لام الأمر

(1) ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١٢٩٠/٢.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥٨٧.

(3) ينظر: الكتاب: ١٢٦/٢-١٢٧.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٢.

(5) اللّحة شرح الملحّة: ٨٥٤/٢-٨٥٥.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٨٩٧/٤.

فأكثر ما تكون مع الغائب، كقولك: (لَيَقُمَ زَيْدٌ)، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَيُنْفِقْ دُوسَعَةً مِّن سَعَتِهِ﴾⁽¹⁾. وذكر الزجاجي أنها جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب، قال: "لام الأمر جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب، كقولك: ليذهب زيد وليركب عمرو ولينطلق أخوك، قال الله عز وجل: ﴿لَيُنْفِقْ دُوسَعَةً مِّن سَعَتِهِ﴾" [سورة الطلاق: ٧]⁽²⁾. ففي الأمثلة السابقة (ليذهب) و(ليركب) و(لينطلق) و(لينفق) جزمت (اللام) الفعل.

واستدل بقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [سورة الحج: ٣٠] ، على أَنَّ (مَنْ)، قد تأتي لتبيين الجنس، قال: "وتكون لتبيين الجنس، وهي التي يحسن في مكانها (الذي) ، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، أي: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ وَثْنٌ)"⁽³⁾، وهو ما ذهب إليه أغلب النحاة في مصنفاتهم بقولهم: إِنَّ أحد أقسام (من) تكون لتبيين الجنس، ومنهم الرّماني (٣٨٤هـ)⁽⁴⁾ ، وابن يعيش (٦٤٣هـ)⁽⁵⁾ ، وأبو حيان (٧٤٥هـ)⁽⁶⁾.

3_ الاستدلال بالآية كاملة، من ذلك قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [سورة القدر: ٥] ، على أَنَّ (حَتَّى) تأتي للغاية، قال: "إِنَّ (حَتَّى) معناها الغاية، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، أي (إلى مطلع الفجر)"⁽⁷⁾. ف(حتى) أفادت الغاية.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٣.

(2) اللامات: ٩٢.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٧.

(4) ينظر: منازل الحروف: ٥٠.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤٦٠.

(6) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١/١٢٤.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٢.

قال ابن فارس (ت395هـ): (حتّى) تكون للغاية بمعنى (إلى)، كما قال تبارك وتعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾ [سورة البقرة: 235]⁽¹⁾. أي: (إلى أن يبلغ الكتاب أجله).

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِرُّ﴾ [سورة الفجر: 4]، على أنّ الياء تحذف للتخفيف، قال: "حذفت الياء للتخفيف في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِرُّ﴾، وأصله: (يسري)، فحُذِفَتْ بغير جازم، لا في اللفظ ولا في التقدير"⁽²⁾. وقد نقل إسماعيل الاصبهاني (٥٣٥هـ) قول الكوفيّين: إنّ أصل (الإنسان) هو (إنيسان)، والياء حُذِفَتْ استخفافاً، واحتجّوا أنّ العرب تقول (أنيسان)، وهذا يدلّ على أنّ الياء تحذف عندهم لتخفيف. وبهذا فالياء يجوز حذفها تخفيفاً⁽³⁾.

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [سورة البلد، الآية: 1]، في (تعريف الحضور)، قال: "وهو أن يشير إلى شيء، ويصفه بما فيه الألف واللام، فيقول: (هذا الرّجلُ)، و(هذا الثّوبُ)، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾"⁽⁴⁾. وقد حدّ الشّاطبي (ت٧٩٠هـ)، قال: "والثّالث: تعريف الحضور، كقولك: هذا الرّجل وسأقوم اليوم والسّاعة"⁽⁵⁾.

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾ [النبأ: 1]، على أنّ (ما) إذا دخل عليها حرف الجرّ، فألفها يحذف، قال: "إذا دخل حرف الجرّ على (ما)

(1) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة: ١٠٨.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤١٠.

(3) ينظر: إعراب القرآن: ١٩٩.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٤.

(5) كتاب شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥٥٤/١.

حُذِفَتْ أَلْفُهَا.. كقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾. فحذفت الألف، قال: "وكذا إذا دخلت عليها (على)، و (إلى)، و (حتى)، فنقول: (عَلَامَ جِئْتَ؟) و (إِلَامَ تَنْظُرُ) و (حَتَّامَ لَعِبْتَ)"⁽¹⁾.

قال ابن يعيش: "اعلم أن ألف ما إذا كانت استقهاماً، ودخل عليها حرف جارٍ، فإنها تُحذف لفظاً وخطاً، نحو قولك: فِيمَ وَبِمَ، وَعَلَامَ، وَعَمَ، وَلِمَ، وَحَتَّامَ، وإِلَامَ"⁽²⁾. وبهذا فالف (ما) تحذف إذا دخلها حرف جر.

4 _ استدلاله بالآية الواحدة في موضعين مختلفين، ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن نون التوكيد، إذ ذكر أنه لا يجوز حذفها إلا للضرورة، قال: "ولا يجوز حذفها إلا للضرورة، كقول ابن دريد:

إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طَرَّةً صُبْحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى"⁽³⁾.

قال الزبيدي: "فإنه حذف النون ضرورةً، وكان من حقه أن يقول: (إِمَّا تَرِينَ) كما قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي﴾ [مريم: 26]، ﴿فَإِمَّا تَقِفْهُمْ﴾ [الأنفال: 57]"⁽⁴⁾.

ومثال ذلك ما ذكره ابن عابدين (ت2003م)، قال: "كاثنين من أبناء عم عصبه ثانيهما أخ لام فانسبه)، أصله (فانسبته) فحذفت نون التوكيد للضرورة"⁽⁵⁾ فحذفت النون من (فانسبته).

واستدل في الآية نفسها في الحروف غير العاملة، وقد أشار الزبيدي إلى كلام (ابن بابشاذ) بقوله: "وإنما قال في (إِمَّا): (مُكَرَّرَةً ومَكْسُورَةً)؛

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٨.

(2) شرح المفصل: ٤٠٩/٢.

(3) ديوانه: 115.

(4) شرح المقدمة المحسبة: 420.

(5) الرحيق المختوم شرح قلائد المنظوم: ٢٤٢.

ليحترز بالمكسورة عن المفتوحة، ويحترز بـ المكررة عن (إمّا الشرطية)، في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم: ٢٦]، ﴿فَإِمَّا تَقِفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ [سورة الانفال: ٥٧]^(١). فيتّضح من هذا الكلام أنّ الزبيدي فسّر قول ابن بابشاذ، فقال (مُكَرَّرَةً) ليميزها عن الشرطية، وقال (مكسورة) ليميزها عن المفتوحة.

قال عبد الغني الدّقر (ت1423هـ): "إِنَّ (إمّا) الشرطية هي غير (أما) التي وُضِعَتْ لأحد الشّيئين، وإنّما هي عبارة عن (إن) الشرطية و(ما) الزائدة)، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم: ٢٦]، ففعل الشرط (تَرِينَ) ، وجوابه (فقولي)، والفاء رابطة للجواب"^(٢). وبهذا فد(إمّا) للشرط غير (أما) التي تدلّ على أحد الشّيئين.

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] [[فصلت: ٦] [الأنبياء: ١٠٨] في موضعين: (إِنَّ وأخواتها)^(٣) ، وفي (الحروف غير العاملة)^(٤) ، على أنّ (ما) الحرفية إذا دخلت على (إِنَّ وأخواتها) كفتها عن العمل .

قال ابن يعيش: "وهي (إِنَّ) و(أَنَّ) و(لَكِنَّ) و(كَأَنَّ) و(لَيْتَ) و(ولعلّ) وتلحقها (ما) الكافّة، فتعزلها عن العمل، ويبتدأ بعدها الكلام. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: 120]"^(٥).

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥١١.

(2) معجم قواعد العربية: ١٠٣/١-١٠٤.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٨.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٠.

(5) شرح المفصل: ٥١٩/٤.

5_ الاستدلال بأكثر من آية، ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن (أم) التي ترد للتسوية، قال: "وقد تكون (أم) مع الهمزة للتسوية.. قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 6]، وقال: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [سورة الجاثية: 21]" (1). فوردت مع الهمزة للتسوية. وقال الطيبي (٧٤٣هـ): (أم) و(الهمزة) تردان للتسوية، وكما جاء في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ غَنَاءٍ أَمْ صَبْرُنَا﴾ [سورة إبراهيم: 21] (2).

ومن الأمثلة التي ذكرها للاستدلال بأكثر من آية ما ذكره في مسألة حذف الواو، فالواو يجوز حذفها إذا استقلت بالجر بنفسيها، وذكر أن الواو حُذفت كثيراً في القرآن الكريم في الكلام الذي يحمل بعضه على بعض، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (1) قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (2) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ (3) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (4) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (5) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ (6)، [سورة الشعراء: ٢٣-٢٨]، قال كذا، فهذا كله محمول بعضه على بعض، والواو مرادة، وحذفت لاستقلال الجمل بنفسها" (3). وهو ما ذهب إليه بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، قال: إن الواو تُحذف إذا كان الكلام يحمل بعضه على بعض (4).

واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [سورة الأنفال، الآية 33]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَسَوْفَ يُنْزَلُ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [سورة إبراهيم، الآية 46]، على أن بعضهم يشترط في (لام الجحود) أن تأتي بعد نفي يدخل

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٢.

(2) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ٥٧٩/٨.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٧٩.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢١٢/٣.

على (كان) وما يتصرف من (كان) ⁽¹⁾، ومنهم السهيلي (٥٨١هـ) ⁽²⁾، وابن الحاجب (٦٤٦هـ) ⁽³⁾، وابن مالك (٦٧٢هـ) ⁽⁴⁾.

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿سَأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [سورة الأعراف:

187]، وقوله تعالى: ﴿سُئِلُوا أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [سورة الذاريات: ١٢]، على أنّ

(أَيَّان) قد تأتي مثل (متى)، لكنّ (أَيَّان) تستعمل في الأمور المعظمة ⁽⁵⁾.

وقد فرّق ابن يعيش بين (أَيَّان) و(متى)، قال: "وأما (أَيَّان) ، فظرف من

ظروف الزمان مبهمٌ بمعنى (متى) . والفرق بينها وبين (متى) أنّ (متى)

لكثرة استعمالها صارت أظهر من (أَيَّان) في الزمان. ووجه آخر من الفرق

أنّ (متى) يُستعمل في كلّ زمان، و(أَيَّان) لا يُستعمل إلّا فيما يراد تقخيرُ

أمره وتعظيمه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾، أي: متى مرساها؟ وقال

تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ ⁽⁶⁾.

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ

مُخْضَرَةً﴾ [سورة الحج : الآية 63]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا

الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [سورة المؤمنون: الآية:

14]، على أنّ الفاء مقتضيه للترتيب، مثالها: (قام زيدٌ فعمره)، فزيدٌ قائم

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٥.

(2) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٠٦.

(3) ينظر: أمالي ابن حاجب: ٥٤٣/٢.

(4) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣/٤.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٧.

(6) شرح المفصل: ١٣٥/٣.

أولاً، وعمرُّو بعده بلا مهلة⁽¹⁾. وهو ما ذهب إليه أغلب النحويين أنَّ الفاء مقتضيه للترتيب، ومنهم، ابن مالك (ت672هـ)⁽²⁾. وابن هشام (ت761هـ)⁽³⁾. والسيوطي (ت911هـ)⁽⁴⁾.

6_ الاستدلال بموضع الشاهد من الآية ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْزِلْ مُكُومَهَا﴾ [سورة هود: الآية: 28]، وذكر أنَّه من شواهد الاتصال، قال: "وشواهد الاتصال في ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْزِلْ مُكُومَهَا﴾"، على أنَّ الفعل إذا كان من غير أفعال القلوب جاز فيه الاتصال، مثل: (الذَّهْمُ أُعْطِيَتْتِيهِ)، و (الذَّهْمُ أُعْطِيَتْكُمْوه)⁽⁵⁾. وقد نقل أبو حيان الأندلسي في كتابه أنَّ الكسائي (ت189هـ) أجاز الاتصال، وأما الفراء (ت207هـ) فمنع الاتصال⁽⁶⁾.

ثانياً: القراءات القرآنية:

القراءات لغة: قرأ القرآن: التَّنْزِيلُ الْعَزِيزُ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ عَلَى مَا هُوَ أَبْسَطُ مِنْهُ لَشَرْفِهِ. قَرَأَهُ يَقْرُؤُهُ وَيَقْرَأُ، وَسَمِيَ قُرْآنًا لِأَنَّهُ يَجْمَعُ السُّورَ، فَيُضَمُّهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ [القيامة: 17]، أي جَمَعَهُ وَقَرَأَتَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، أي قِرَاءَتَهُ. وَقَرَأْتُ الشَّيْءَ قُرْآنًا: جَمَعْتُهُ وَضَمَمْتُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٩.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١/٣ - ٩٩.

(3) ينظر: مغني اللبيب: ٨٧١.

(4) ينظر: همع الهوامع: ١٩٢/٣.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٤ - ٣٢٥.

(6) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 2/ 229.

(7) لسان العرب: ١/ ١٢٨.

قال ابن منظور(ت711هـ) نقلاً عن ابن الأثير(ت630هـ): "تكرّر في الحديث ذكر القراءة والاقتراب والقارئ والقرآن، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعه فقد قرأته، وسمي القرآن لأنّه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور"(1).

قال السيوطي: " أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً، أو أحاداً، أم شاذّاً"(2)، فالأخذ بالقرآن الكريم سنة متبعة لدى النحاة؛ لأنّ القرآن هو أفضل الكلام على الإطلاق، وحدّد العلماء ثلاثة ضوابط للقراءة الصحيحة(3):

_ اتصال سندها إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

_ كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه.

_ كل قراءة وافقت الرسم العثماني ولو بوجه.

قال ابن الجزري(ت833هـ): "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة"(4)، فكلام

(1) لسان العرب: ١/١٢٩.

(2) الاقتراح: ٦٧.

(3) ينظر: الحجة للقراءة السبعة: ١٢.

(4) النشر: ٩/١.

الله تعالى أبلغ كلام وأفصح، يجوز الاستشهاد بقراءاته المختلفة، كما ذكر ابن جنّي، والسيوطي⁽¹⁾.

ولا خلاف بين المدرستين الكوفة والبصرة في اعتماد القرآن دليلاً، فالبصريّون اعتمدوا في الاستشهاد بالقراءات المتواترة بشرط عدم مخالفتها للقياس، كما سارت عليه المدرسة الكوفية. أما القراءات الشاذة فقد اختلفا في الاحتجاج بها، والقياس عليها، فالبصريّون لم يسيروا في منهجهم عليها؛ لأنّهم لم يحكموا على حجة القراءة إلا إذا كانت توافق قواعدهم وأقيستهم بالأصول المقررة لهم، والمخالف لها ردوه، أمّا الكوفيّون، فكانت القراءات بجميع أحوالها مصادر مهمة من مصادرهم يقيسون عليها، ويحتجون بها⁽²⁾.

قال الدّكتور مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م): "والقراءات مصدر هامّ من مصادر النّحو الكوفي، ولكنّ البصريّين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النّصوص اللّغويّة، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أبأها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللّغويّة وعدّها شاذة تحفظ، ولا يقاس عليها"⁽³⁾.

أمّا المحدّثون فقد اهتموا بالقراءات وجعلوها مصدراً مهمّاً من مصادرهم، سواء أكانت القراءات الشاذة، أم المشهورة⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المحتسب: ٣٢/١، والاقتراح: ٦٧.

(2) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ١٣٦_١٣٧.

(3) مدرسة الكوفة ومنهجها: ٣٣٧.

(4) ينظر: نحو القرآن: ٦_٧.

أما موقف الزبيدي من القراءات القرآنية فقد احتج بها كسائر سابقيه من العلماء، فقد بلغت عدد القراءات في كتابه (ثمانية وخمسين) قراءة، وانماز الاستشهاد بالقراءات القرآنية عند الزبيدي بما يأتي :

١_ يتخذ الزبيدي من القراءات القرآنية حجةً وسنداً لتقوية قضية نحوية، ومن ذلك استدلاله بقراءة قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِىِ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]، في مسألة أحكام تابع المنادى إذا جاء معطوفاً بالحرف، قال: إمّا أن يأتي بالألف واللام، أو يأتي مجرداً، فإن كان بالألف واللام، جاز فيه الرفع والنصب، فيقرأ (الطَّير)، بالرفع^(١)، ويقرأ بالنصب^(٢)، وذكر الزبيدي أنّ الخليل يختار الرفع، وأبا عمرو بن العلاء (ت154هـ) النصب، وأبا العباس المبرد يرى أنّ الألف واللام إذا كانت للتعريف فكأبي عمرو، وإذا كانت لغير التعريف كالخليل^(٣). وتعرض ابن يعيش لهذه المسألة، قال: "وأما العطف بحرف، فنحو: يا عمرو والحارث والحارث، إذا عطف اسمًا فيه الألف واللام على مفرد، جاز فيه وجهان: الرفع والنصب. تقول في الرفع: يا زيد والحارث، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني، وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبَالُ أَوِىِ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾"^(٤). ويتضح من هذا القول أنّ الاسم المعطوف على مفرد إذا كان بالألف واللام جاز فيه الرفع والنصب.

٢_ إيراد القراءات التي يرى أنّها قليلة وغريبة، من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَا﴾ [الانعام: ١٦٢]، وذكر أنّ نافعاً (ت169هـ) ^(٥) قرأ بتسكين

(1) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٣٦١.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبعة وعللها: ٦٢/١.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٣_٥٣٤.

(4) شرح المفصل: ٣٢٨/١.

(5) ينظر: إعراب القراءات السبعة وعللها: ١٧٤/١.

الياء، فجمع في الوصل بين ساكنين، قال الزّبيديّ: وهو غريب⁽¹⁾، وقد أشار إليه أبو البركات الأنباريّ، قال: إنّ نافعاً قرأ بتسكين الياء في (مَحْيَايَ) فجمع بين ساكنين: الألف والياء⁽²⁾. فلا يجوز في الوصل الجمع بين ساكنين.

وفي قراءة قوله تعالى: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [سورة طه: ١٨]، بكسر ياء الإضافة، قال الزّبيديّ: هي قراءة الحسن (ت110هـ)، وقرأ أبو عمرو في الشّدوذ⁽³⁾، وذكر الزّبيديّ: أنّها لغة قليلة⁽⁴⁾. قال ابن جنيّ: " {هِيَ عَصَايَ} ومن ذلك قراءة الحسن وأبى عمرو بخلاف عنهما هي عصاي بكسر الياء، مثل غلامي.. قال أبو الفتح: كسر الياء في نحو هذا ضعيف؛ استثقلا للكسرة فيها وهرباً إلى الفتحة"⁽⁵⁾.

٣_ يعمد الزّبيديّ في أغلب الأحيان عند الاستشهاد بالقراءات القرآنية إلى نسبة القراءات إلى قارئها، ومن ذلك ما ذكره في مسألة: (يجوز صرف ما لا ينصرف للتّناسب)، قال: " ويجوزُ صرفُ ما لا ينصرف للتّناسب، كقراءة نافع والكسائي: ﴿...سَلْسِلًا...﴾، و﴿...قَوَارِيرًا...﴾"⁽⁶⁾، فذكر أنّها قراءة نافع والكسائي⁽⁷⁾، وتعرّض ابن عقيل (ت769هـ) لهذه المسألة، بقوله: في الضّرورة يجوز صرف ما لا ينصرف كقوله تعالى: ﴿سَلْسِلًا﴾، فسلا سلا

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٣٨_١٣٩.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٣٦/٢.

(3) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ١٦٨/٢.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٣٨_١٣٩.

(5) المحتسب: ٩٣/٢.

(6) شرح المقدمة المحسبة: ٢٠٩.

(7) ينظر: المصر نفسه: 209. وينظر: السبعة في القراءات: ٦٦٣_٦٦٤.

صَرَّفَ لمناسبة ما بعده⁽¹⁾، واستدلَّ بقراءة قوله تعالى: ﴿وَكَايَعُونَثًا وَيَعُوقًا﴾، وذكر أنها قراءة الأعمش (ت148هـ)، قال: "ومنه قراءة الأعمش: ⁽²⁾ وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا". صرفهما لتُنَاسِبَا (وَدَا)، و(نَسْرًا) و(سُوعًا)⁽³⁾. وقد ذهب إلى هذا القول ابن مالك⁽⁴⁾، وابن الصائغ⁽⁵⁾.

واستدلَّ بقراءة: ﴿يَا أَيُّهَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]، وذكر أنها قراءة الكسائي⁽⁶⁾، قال: "ويجوز حذف المنادى إذا دلَّ الكلام عليه، ومنه قراءة الكسائي: ﴿يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ والتقدير: (يَا قَوْمِ اسْجُدُوا)"⁽⁷⁾. فحذف المنادى؛ لأنَّ في الكلام ما يدلُّ عليه.

قال السهيلي (ت581هـ): "حَذَفَ الْمُنَادَى مَعَ بَقَاءِ الْيَاءِ: وَفِيهِ: فَقُلْتُ: أَلَا يَا اذْهَبْ عَلَى حَذْفِ الْمُنَادَى، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَا يَا هَذَا اذْهَبْ، كَمَا قُرِئَ: أَلَا يَا اسْجُدُوا، يُرِيدُ: يَا قَوْمُ اسْجُدُوا"⁽⁸⁾. وبهذا فالمنادى يجوز حذفه إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه.

٤_ استدلاله بالقراءات دون نسبتها إلى القارئ، ومن ذلك استدلاله بقراءة: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [سورة القصص: ٣٢]، قال: وقد قُرِئَ بالأمريين⁽⁹⁾: التَّخْفِيفُ

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/٣٣٩.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢/٣٩٦.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٢٠٩.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٥١٢.

(5) ينظر: اللوحة في شرح الملحة: ٢/٧٩٨.

(6) ينظر: حجة القراءات: ٥٢٦.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٩.

(8) ينظر: الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام: ٢/٣٦٩.

(9) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٣٥. وينظر: السبعة في القراءات: ٤٩٣.

﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾، والتشديد ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾، والأصل هو التخفيف، فالنون في (ذان) التي هي إشارة لمذكرين لك تخفيفها وتشديدها، فتقول: (ذان) و(ذانٍ). وقد قال به الزمخشري⁽¹⁾، وابن يعيش⁽²⁾. ومن القراءات التي استدلت بها دون نسبتها إلى القارئ: استدلاله بالقراءتين: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [سورة الطارق، الآية: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٢]، قال⁽³⁾: "وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾، وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، فُرى⁽⁴⁾ بالتخفيف والتشديد فيهما". فلم يذكر القارئ، وقد أشار ابن هشام إلى قراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: 4] وذكر أن (لما) منهم من قرأها بالتشديد، ومنهم من خففها⁽⁵⁾.

واستدلّ بالقراءة: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ (سورة طه: ٦٣)، على أن (إن) ترد بمعنى (نعم) ولم ينسبها إلى القارئ، قال: "قيل في هذه القراءة⁽⁶⁾: (إن) فيها بمعنى (نعم)، و(هذان) مبتدأ، و (لساحران) خبر، واللام فيه زائدة، وقيل إنها على اللغة الحارثية؛ فأنهم يجرون المنصوب مجرى المرفوع"⁽⁷⁾. فلم يُشر الزبيدي إلى القارئ. وحكى الفارسي (ت981هـ) ما جري بين شاعر

(1) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٨١.

(2) ينظر: شرح المفصل: ٣٣٦/٢.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٢_٤٨٣.

(4) ينظر: السبعة في القراءات: ٦٧٨.

(5) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٦٤.

(6) ينظر: معاني القراءات للأزهري: ١٥١/١.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٨_٥١٩.

وابن الزبير ما يتعلق بهذه المسألة ' وهي مجيء (إن) بمعنى (نعم) ، قال: "وحي: أن شاعراً قال لابن الزبير: (لعن الله ناقهً حملتني إليك)، فقال: (إن)، وراكبها)، يريد: (نعم وراكبها). وكذا قيل: إنها بمعنى (نعم) في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لِسَاحِرٍ رَّانٍ﴾⁽¹⁾. وبهذا ف(أن) قد تأتي بمعنى (نعم).

٥- يورد أحيانا القراءة ويذكر أنها قراءة شاذة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧]، بكسر (الحاء) وضم (الباء) ، قال الزبيدي: إنها قراءة شاذة، وهذه القراءة وإن صحّت فمن تداخل اللغتين، فقد سُمِعَ: (الحبك) و (الحُبُك)⁽²⁾ ، أي بكسر الحاء والباء، وبضمّهما، فهذه القراءة أخذت كسر الحاء من مكسورها، وضمّ الباء من مضمومها⁽³⁾. وقد نقل ابن مالك عن ابن جني، قال: "وقد ذكر ابن جني أن بعض القراء الشواذ قرأ، والسّماء ذات الحُبُك، ووجهها بأن قال: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة"⁽⁴⁾. وأكدّه الأشموني (ت900هـ)، قال: "وأما قراءة بعضهم {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ} بكسر الحاء وضم الباء؛ فوجهت على تقدير صحتها بوجهين؛ أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنّه يقال: حبك بضم الحاء والباء، وحبك بكسرهما، فركب القارئ منهما هذه القراءة"⁽⁵⁾. فالزبيدي يتفق مع غيره من العلماء أن قراءة (الحبك) بكسر الحاء والباء وبضمّهما أن صحت فمن تداخل اللغتين.

(1) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٤٨٧/١.

(2) ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري: ٥١٢/٢.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١١١.

(4) شرح الكافية الشافية: ٢٠٢١/٤.

(5) شرح الأشموني ألفية ابن مالك: ٤٣/٤.

٦_ استدلاله بالقراءة مع نسبة القارئ ويذكر أنها تحمل على النّودور والشّذوذ، ومن ذلك ما ذكره في مسألة فعل الأمر، قال: إذا كان فعل الأمر للمخاطب استغني بالمواجهة عن لام الأمر، وكما جاء في قراءة يعقوب (ت205هـ): ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾ [سورة يونس: ٥٨]، قال: "وحمل ذلك على النّودور والشّذوذ"⁽¹⁾. وقد بين أبو البركات الأنباري لم خص به المخاطب دون المتكلم والغائب، قال: "فإن قيل: فلم خص به المخاطب دون الغائب والمتكلم؟ قيل: لأنّ المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر؛ نحو: قم، واذهب؛ فلا يفتر إلى لام الأمر، وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام؛ نحو: "ليقم زيد، ولأقم معه"⁽²⁾. قال السيوطي في هذه المسألة: إنّ فعل الأمر إذا كان للغائب والمتكلم كان ابداً باللام، وباللام وغير اللام إذا كان للمخاطب⁽³⁾.

قال ابن زنجلة (ت403هـ): "اعلم أنّ كل أمر للغائب والحاضر لا بدّ من لام تجزم الفعل كقولك: لِيَقُمْ زَيْدٌ ﴿لِيُنْفِقْ ذَوْسَعَةً﴾ وكذلك إذا قلت قم واذهب فالأصل لِنَقْمٍ وَلِتَذْهَبْ بإجماع النحويين فتبين أنّ المواجهة كثر استعمالهم لها فحذفت اللام اختصاراً وإيجازاً واستغنوا بـ (افرحوا) عن (لتفرحوا) وبـ (قم) عن (لتقم)"⁽⁴⁾. وبهذا فإنّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب يستغني عن اللام.

7_ يورد الزبيدي في كثير من الأحيان القراءة القرآنية ويذكر أنّ هذه القراءة هي الأكثر، من ذلك استدلاله بقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [سورة طه: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [سورة الرعد: 11]،

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤١٠-٤١١.

(2) أسرار العربية: ١٣١.

(3) ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام احمد: ٦٩-٧٠/١١١.

(4) حجة القراءات: ٣٣٣.

قال: هذه في قراءة الأكثر على أن ياء المنقوص حالة الوقف لك فيها وجهان، أحدهما: حذف الياء، والثاني: إثباتها؛ لأنّ الموجب لحذف الياء وجود التثوين، وعند الوقف لا تثوين، فتقول على الوجه الأول: (هذا قاض)، و(مررت بقاض)، وعلى الثاني: (هذا قاضي) و(مررت بقاضي)⁽¹⁾. فالياء يجوز فيها الإثبات والحذف والوجه الأول هو الأجود عنده. قال ابن عثيمين (ت1421هـ): "عند الوقف: (مررت بقاض)، ويجوز (مررت بقاضي)، ولكن الحذف أولى، ومنه: {فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ} [طه: ٧٢]، و(بما أنت قاضي)، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] وأصلها: (من والي)"⁽²⁾. ومن ذلك يتضح أن حذف الياء عند الوقف أولى.

ثالثاً: الحديث النبوي:

في الاصطلاح: "ما أضيف إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خُلِقِيَّ أو خُلُقِيَّ أو أضيف إلى الصَّحابي أو التابعي"⁽³⁾.

فالحديث من أفصح الكلام وأبلغه و"لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه صَلَّى الله عليه وسلّم"⁽⁴⁾. ونقل عبد الجبار النائلة قول الإمام علي (ت40هـ) (عليه السلام): "ما سمعت كلمة عربية من العرب الا وقد

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٢٧.

(2) شرح ألفية ابن مالك للعثيمين: ٦/٦٨.

(3) منهج الكرمانى في كتابه الدراري في شرح صحيح البخاري: 522.

(4) البيان والتبيين: ١٧/٢_١٨.

سمعتها من النبي (صلى الله عليه وآله) وسمعتة يقول: مات حتف أنفه، وما سمعتها من عربي قبله" (1).

قال عبد الجبار النائلة عن الحديث الشريف: "منبع ثرّ ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية، تُعنى به اللغة العربية تفيد منه ثروة تُضاف إلى متنها، وأساليب جديدة تدخل استعمالها" (2).

لقد كان من الحق الاحتجاج بالحديث النبوي بعد القرآن الكريم، وقبل كلام العرب، ليكون المصدر الثاني من مصادر السماع، لكن لم يكن للحديث حظّ وافر من الاستشهاد عند النحاة، ووقع الخلاف بين العلماء حول الاستشهاد به، وقد انقسم العلماء في هذا الشأن ثلاثة أقسام (3):

الأول: امتنع عن الاستشهاد به، يمثل هذا المذهب ابن الضائع (٦٨٠هـ)، وأبو حيان (٧٤٥هـ)، معللين ذلك:

1- جواز الرواية فيه بالمعنى لا باللفظ.

2- وقوع اللحن فيما روي عنهم، كون بعض الرواة من الأعاجم.

الثاني: أصحاب هذا المذهب وقفوا موقفًا وسطًا بين المجيزين والمانعين، وأبرز القائلين به الشاطبي، الذي أجاز الاحتجاج به متى ما اعتنى (4).

الثالث: جواز الاستشهاد به، كابن مالك (٦٧٢هـ)، والرضي الاسترابادي (٦٨٦هـ) وابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) (5).

(1) الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٩٨.

(2) المصدر نفسه: ٢٩٧.

(3) ينظر: الاقتراح ٤٤-٤٥. وينظر: خزانة الأدب: ٩/١-١٤.

(4) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٩٥/١.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥/١. ينظر الشاهد وأصول النحو: ٦٢.

وأشار شوقي ضيف (ت2005هـ) إلى أنّ نحاة العربيّة اعتدّوا منذ أول الأمر بالقرآن الكريم، أمّا الحديث النبوي فقد توقفوا فيه لأنّ رواته مع الزّمن أصبح أكثرهم من الأعاجم⁽¹⁾.

أما موقف الزّبيديّ، فقد استشهد به في كتابه ، إذ بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها (سبعة وعشرين) حديثاً، ومن أمثلة ما استدللّ به، ذكر أنّ جميع ألفات الحروف قطع إلا الألف التي تأتي مصاحبة للام التعريف والميم المبدلة منها، نحو: (الغلام) (امُغلام)، و(الرّجل) (امُرْجُل)، "كقوله عليه السّلام لمّا سُئل: (امن امبرٍ امصيامُ في امسفر؟)، فقال: (ليس من امبرٍ امصيامُ في امسفر)⁽²⁾، وهي لغة يمانية، فهذه جميع الفات الوصل، لا تخرج عن هذا الحصر"⁽³⁾. ف(الألف) التي تأتي مع لام التعريف والميم المبدلة منها هي ألف وصل. وقد تناول ابن جنيّ هذا الحديث في كتابه بقوله: "وقد حكى النّمّر بن تولب ، قال: سمعت رسول الله [صلى الله عليه وسلم]، قال: ليس من امبر امصيام في امسفر، وكان يريد: ليس من البر الصيام في السفر، فأبدل لام المعرفة ميماً"⁽⁴⁾.

وكذلك استدلاله بقوله عليه السّلام: "مِن تعزى بعزاءِ الجاهليّةِ فأعْضوه بهنِ أبيه"⁽⁵⁾. على إعراب (هَنْوَه) بالحركات أكثر من إعرابها بالحروف، قال: "وأما (هَنْوَه): فقد تقدّم الكلام عليه في إعرابه بالحركة أكثر من إعراب بالحروف... ومن الدّليل على إعراب بالحركات حال إضافته قوله عليه

(1) ينظر تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: ٤٧.

(2) مسند الإمام احمد: ٤٣٤/٥، (٢٣١٦٧).

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٨.

(4) سر صناعة الاعراب: ٩٧/٢.

(5) سنن النسائي: ١٣٦/٨، (٨٨١٣).

السَّلام ((مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِ أَبْيَهُ))⁽¹⁾. ففي الحديث دليل إعرابه بالحركة في حال إضافته . قال ابن مالك: " والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء في الإعراب بالحروف"⁽²⁾. فابن مالك يريد أنّ إعرابها بالحركات أحسن من إعرابها بالحروف. وقد قال به السيوطي⁽³⁾.

واستدلّ الزبيديّ بقوله (صلى الله عليه وآله وسلّم) : "ألستم تعرفون لهم ذلك؟"، قالو: (بلى)"⁽⁴⁾. على مجيء (نعم) موقع (بلى)، قال "وفي رواية أخرى قالوا (نعم). فأوقع (نعم) موقع (بلى)"⁽⁵⁾. وقد بين سيبويه دلالة (نعم)، قال: "وأما نعم فعدةٌ وتصديقٌ، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم"⁽⁶⁾. وذكر ابن يعيش أنّ (بلى) تأتي بعد النفي فتبطله، قال: "وأما بلى، فيوجب بها بعد النفي، فهي ترفع النفي وتبطله"⁽⁷⁾. ويتّضح من ذلك أنّ (نعم) قد تقع موقع (بلى)، وهي تفيد الإثبات، وأمّا (بلى) فترفع النفي وتبطله.

واستدلّ بقوله (عليه السلام): "صلاة اللّيلِ مثنى مثنى"⁽⁸⁾ ، على مجيء (مثنى) خبراً⁽⁹⁾، قال: "وتكون خبراً كقوله عليه السَّلام : صلاة اللّيلِ مثنى مثنى"⁽¹⁰⁾. وهو ما ذهب

(1) شرح المقدمة المحسبة : 274.

(2) شرح الكافية الشافية: 183/1.

(3) ينظر: همع الهوامع: ١٣٩/١.

(4) غريب الحديث: 271/2.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٥.

(6) الكتاب: ٢٣٤ / ٤.

(7) شرح المفصل: ٥٥/٥.

(8) صحيح البخاري: ٩٤١، ٩٩٣.

(9) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٨١.

(10) المصدر نفسه: 181.

إليه ابن مالك، قال: "فالمعدول من واحد إلى أربعة بلا خلاف هو على فعال، أو مفعل نحو: رأيت القوم آحاداً أو موحد ومررت بهم ثناءً أو مثني.... ولم يستعمل هذه الأمثلة إلى نكرات، وإما أخباراً كقوله عليه السلام: صلاة الليل مثني مثني⁽¹⁾. واستدل الزبيدي بقوله (عليه السلام): "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون"⁽²⁾ على جواز حذف ضمير الشأن والقصة، قال، "وأجاز ابن مالك حذفه في الكلام نثراً ونظماً، وجعله قياساً قال: لكثرة ذلك في كلامهم، كقوله عليه السلام ((إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون)) التقدير: (إنه)، وكقولك: (إن بك زيد مأخوذ) أي: (إنه)"⁽³⁾.

وذكر ابن الحاجب (ت646هـ) أن حذفه لازم إذا كانت النون مخففة، قال: "ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن والقصة يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً مستتراً أو بارزاً، على حسب العوامل نحو (هو زيد قائم)، و(كان زيد قائم) و(إنه زيد قائم) وحذفه منصوباً ضعيف، إلا مع (أن) إذا خففت فإنه لازم"⁽⁴⁾. فالنون إذا كانت مخففة، كان حذف ضمير الشأن لازماً.

واستدل بقوله (عليه السلام): "مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ"⁽⁵⁾، على جواز مجيء الشرط مضارعاً، والجزاء ماضياً، قال: "ومثاله في

(1) شرح الكافية الشافية: ١٤٤٦/٣.

(2) صحيح مسلم: ٢١٠٩.

(3) شرح المقدمة المحسبة: 431.

(4) الكافية في علم النحو: ٣٤.

(5) صحيح البخاري: ٢٢/١.

النثر قوله عليه السلام ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ)) فأتى بفعل الشرط مضارعاً، وهو (يَقُمْ)، والجزاء ماضياً، وهو (غُفِرَ لَهُ) ⁽¹⁾.

قال ابن مالك: "وأما كون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً فقليل بالنسبة... وأقل منه كون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، لأن الشرط الماضي لا يلتبس بغيره؛ لأنه مقرون بأداة الشرط، والجواب الماضي قد يلتبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه". وذكر ابن مالك أن شيخه لا يرى ذلك، قال: "قال شيخنا رحمه الله: ولا أرى ذلك، لأن النبي قال: (من يقيم ليلة) ⁽²⁾". فابن مالك يرى أن مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، قليل، وأما شيخه فلا يرى ذلك؛ لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تكلم به، فالشيخ لا يعلل القلة بالالتباس.

واستدل بقوله عليه السلام: "لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ" ⁽³⁾، على أن المؤنث الذي علامة تأنيثه ألف ممدودة، جاز لك جمعه بالآلف والتاء، إذا جرى مجرى الأسماء، قال: "فإن أجريت هذه الصيغة مجرى الأسماء جازم لك أن تجمعها بالآلف والتاء، فتقول إذا سميت بـ(بَيْضَاء) و(سَوْدَاء) : (بَيْضَاوَات)، و(سَوْدَاوَات)، وعليه قوله (صلى الله عليه وآله): ((لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ))؛ لأنه عليه السلام لم يقصد به قصد الصفة، وإنما قصد به جنس البقوليات؛ فهذا جمعه بالآلف والتاء ⁽⁴⁾ فالصفة لا يجوز جمعها بالآلف والتاء نحو (حمرء)، لأن مذكوره لم يجمع بالواو والنون فلا يقال (أحمرؤن). وقد أورد أغلب النحاة في مصنفاتهم جمع المؤنث الذي

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٩٢_٤٩٣.

(2) شرح التسهيل: ٩١/٤. والمراد بشيخه هنا، أبو العلاء الهمداني (ت569هـ).

(3) سنن البيهقي: ١٢٩/٤.

(4) شرح المقدمة المحسبة: 221.

علامة تأنيثه ألف ممدودة بالألف والتاء؛ لأنه جرى مجرى الاسم، ومنهم المبرّد⁽¹⁾،
والزّمخشرّي⁽²⁾، وأبو حيان⁽³⁾.

رابعاً: كلام العرب:

إنّ كلام العرب هو المصدر الثالث من المصادر السّماعية الذي يُحتج به في اللّغة والنّحو، ويشمل: (الشّعر والنّثر)، "وقد وقف علماء اللّغة عند القبائل العربيّة المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها، وأولها لغة قريش؛ وذلك لأنّ قبيلة قريش كانت أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النّطق بها"⁽⁴⁾، وكلام العرب هو: "هو ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم وإن كانوا من الأطفال والمجانين والفتّاك والصّعاليك"⁽⁵⁾، فالبلوغ والعدالة إذاً ليسا شرطاً في العربي الذي يحتج بقوله، فذكر السيوطي أنّهم لم يشترطوا البلوغ في العربي الذي يحتج بقوله؛ فأخذوا عن الصّبيان، ثمّ قال: "وكذلك لا أراهم توقوا أشعار المجانين من العرب بل روهوا واحتجّوا بها"⁽⁶⁾.

أمّا الرّواة فلا بدّ لهم من صفات تجعل النّحويّ يطمئنّ لهم ولما يروونه، ومن هذه الصّفات هي العدالة، فقد بيّن ابن فارس أن اللّغة "تؤخذ سماعاً من الرّواة النّقاّات ذوي الأمانة والصدّق ويتّقي المظنون..."⁽⁷⁾.
أ_ الشّعر:

اعتمد النّحاة واللّغويون كثيراً على الشّعر في دراسة اللّغة واستنباط قواعدها، لأنّه ديوانهم وسجل تاريخهم ومرجع انسابهم، فقد أولو الشّعر

(1) ينظر: المقتضب: ٢١٨/٢.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٢٤١.

(3) ينظر: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩٧/٢.

(4) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 77.

(5) الاقتراح: 90.

(6) المزهر في علوم اللّغة: ١٤/١.

(7) الصّاحبي: ٤٨.

عناية خاصة، ومنهم الزبيدي، فقد أعطى للشاهد الشعري في كتابه (شرح المقدمة المحسبة) أهمية ملحوظة، فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية (سبعة وسبعون ومائتين) شاهداً، وسيتم بيان أهم سمات منهج الزبيدي في الشواهد الشعرية:

١_ الاستشهاد بالشاهد الشعري مع نسبة البيت إلى قائله، ومنه ما أورده في نون (هؤوه) ، قال (1) "وقد تشدد نونه، فيقال: (هنّ) ومنه قول الشاعر سُحيم بن وثيل عبد بني الحساس:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلةً وهني جاذٍ بين لهزمتي هنّ"
فوردت النون مشددة. قال ابن مالك: "مثال تشديد نون هن قول عبد بني الحساس: ألا ليت شعري هل أبيتن ليلةً وهني جاذٍ بين لهزمتي هنّ" (2)، وأكدته الدماميني (ت827هـ) عند شرحه التسهيل (3).

٢_ يستشهد الزبيدي أحياناً بالشاهد الشعري دون نسبته إلى قائله، فأغلب النحاة لا يعنون بنسبة الشاهد إلى قائله، ومنهم الزبيدي الذي اكتفى بالقول: (قال الشاعر) (4) ، أو (ومن ذلك قول الشاعر) (5) ، أو (ويمكن أن يكون منه قول الشاعر) (6) ، أو (كقول الشاعر) (7)، أو (وجاء في الشعر) (8) ومثال ذلك، ما ذكره في دخول اللام على (أولى) المقصورة، قال (9): "وتدخل على أولى المقصورة، وعليه قول الشاعر:

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٥. وديوانه: ٣٧.

(2) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

(3) ينظر: شرح التسهيل للدماميني: ١/١٤٥.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٦.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٦.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٣.

(8) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٤.

(9) المصدر نفسه: ٣٣٨.

أُولَايَكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يُرْشِدُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُولَايَكَ⁽¹⁾
فالزبيدي لم يذكر قائل البيت، وهو للأعشى (ت7هـ)، وإنما اكتفى بقوله
(وعليه قول الشاعر).

قال الزجاجي: "وقد تزداد لام التّكثير في أولئك فيقال أولئك⁽²⁾".

٣_ يأتي بالشاهد الشعري ويذكر أنه ضرورة، كما في حديثه عن (ضمير الشأن) ،
قال: "ولا يجوز عند أكثر النحويين حذف هذا الضمير إلا في الشعر، كقول الشاعر:
إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَانِزًا وَظَبَاءَ
التقدير: (إنَّ مَنْ يَدْخُلُ) وعدوا هذا من الضرورة"⁽³⁾. فحذف للضرورة. وقد أشار
ابن هشام النحوي إلى هذا البيت وذكر أن ضمير الشأن والقصة محذوف⁽⁴⁾. وأكدّه
عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) في شرحه⁽⁵⁾.

٤_ يذكر الشاهد الشعري أحياناً إلى جانب الشاهد القرآني، ومن ذلك ما ذكره في
حديثه عن (لام الابتداء)، قال⁽⁶⁾: " (ولامُ الابتداء) مثالها: (لَزَيْدٍ قَائِمٌ)، وعليه قوله
تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [البقرة: 221]. هذه اللام إذا تجرّد المبتدأ والخبر عن العوامل
اللفظية لم تكن داخلة إلا على المبتدأ، ولا يجوز دخولها على الخبر إلا نادراً، كقول
الشاعر:

أَمَّ الْخُلَيْسِ لِعَجُوزِ شَهْرَبَةٍ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ⁽⁷⁾

(1) لم يعرف قائله، خزنة الأدب: ٣٩٤/١.

(2) اللامات: ١٣٢.

(3) البيت للأختل، ينظر: ديوانه: ٣٧٦. وشرح المقدمة المحسبة: ٤٣٠.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٥٦.

(5) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٨٥/١.

(6) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٥.

(7) بيتان من الرجز، يعزيان لرؤبه، ينظر: ملحقات ديوانه: ٧٠.

فقد دخلت (اللام) على الخبر ضرورة، قال الشاطبي: "ألا ترى أنك لا تقدم في قولك: لزيد قائم فتقول: لقائم زيد؛ لأن اللام لا تدخل على الخبر وإنما دخلت في خبر إن للضرورة"⁽¹⁾. فدخل اللام على الخبر نادراً، إذا تجرد من العوامل اللفظية.

٥_ تعدد الشواهد الشعرية في المسألة الواحدة ومثال ذلك، ما أورده في حديثه عن جواز حذف نون (الذان) و(اللتان)، تخفيفاً، قال⁽²⁾: "ويجوز حذفهما تخفيفاً"، كقول الشاعر:

أَبْنِي كُلِيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ الَّذَا قَتَلَا الْمُلوُكَ وَفَتَكَا الْأَغْلَالَا⁽³⁾
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ
لَقِيلَ فخر لَهُم صَمِيم⁽⁴⁾.

فقد حذفت نونهما تخفيفاً. وذكر الفارسي أن حذف النون في التثنية من الموصول تخفيفاً جائز عند بعض ربيعة وبني الحارث⁽⁵⁾.

٦_ يكتفي الزبيدي أحياناً بذكر عجز البيت أو صدره دون ذكر البيت كاملاً، ومن ذلك ما أورده في (باب الحال) فقد أورد شاهداً على تقديم الحال على صاحبه، قال⁽⁶⁾: "ومن شواهد تقديم الحال على صاحبها" قول الشاعر:

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ.....⁽⁷⁾.

(1) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٣٥٢/٢.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٣٥٣.

(3) قائله الأخطل، ديوانه: ٣٨٧.

(4) قائله الأخطل، خزانة الأدب: ١٤/٦. وليس في ديوانه.

(5) ينظر: شرح الفارسي على ألفية ابن مالك: ٢٢٧/١.

(6) شرح المقدمة المحسبة: ٥٨٩.

(7) قائله كثيره عزه وهو في ملحق ديوانه: ٥٣٦. وعجزه: عَفَاهُ كُلُّ أُسْحَمَ مُسْتَدِيم.

قال: فـ(موحشاً) حال من (طَلَل) وهو نكرة، والأصل: (لمية طَلَل مُوحشٌ)، فهو في هذا المثال صفة، فلما تقدّم على الموصوف انتصب (1). فتقدّم الحال على صاحبه ؛ لأنّه نكرة. وأشار الفارضي في هذا البيت إلى ما ذهب إليه مذهب سيبويه، قال: مجيء الحال من المبتدأ وهو مذهب سيبويه، واشتهر بالضعف (2).

٧_ يورد في كثير من الأحيان البيت ويذكر أنّ هذا البيت فيه شذوذ، ومن ذلك قوله، قال الشاعر:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي (3)

قال: " هذا فيه شذوذان: حذف نون الوقاية من (ليس)، واتّصال الضمير الذي هو الخبر " (4). وقد تناول ابن هشام هذا البيت وذكر أنّ نون الوقاية واجبة إذا نصبت بياء المتكلم، إلّا أنّها حذفت هنا للضرورة (5)، وذهب ابن مالك إلى جواز انفصال الضمير واتصاله في باب كان ، واختار اتصاله على انفصاله (6).

ومن ذلك ما ورد في (أحكام جمع المؤنث السالم)، فقد أورد الزبيدي البيت وذكر أنّ فيه شذوذاً:

إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَّتْ الظُّلَامَ بِأُمَاتِكَا (7)

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٨٩.

(2) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 2 / ٢٨٨.

(3) قائله رؤية بن العجاج، والبيت في ملحق ديوانه: ١٧٦.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٧.

(5) ينظر: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٩٩.

(6) ينظر: الكافية الشافية: ٢٣٠/١ - ٢٣٢.

(7) قائله: مروان بن الحكم، والبيت في سر صناعة الإعراب: ٥٦٤/٢.

قال: "وحاصل الأمر أنّ في (أمّهات) شذوذين: أحدهما: زيادة الهاء. والثاني: جمع (الأمّ) مجرداً من علامة التانيث وهو اسم جنس وقد قدّمنا أنّ جمع ما كان كذلك فهو شاذ". فجمع (الأمّ) مجرداً عن علامة التانيث يكون شاذاً⁽¹⁾. وذكر أبو حيان أنّ قياس (أم) أنّ لا يجمع بالألف والتاء لكنهم جمعوا بهما كما جمعوا سموات وأرضات، قال: "وأمّهات في الأم أكثر من أمات كان قياس أم أن لا يجمع بالألف والتاء؛ لأنّه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كعنز وعناق، لكنهم جمعوا بهما كما جمعوا سماء على سموات، وأرضا على أرضات"⁽²⁾.

8_ يورد أحياناً القاعدة النحوية على صورة بيت شعري، وهو أسلوب شائع عند بعض النحاة لتثبيت القاعدة في الذهن، ومن ذلك ما ذكره في (الأفعال) بقوله: جميع الأفعال تتصرف على خمس جهات، إلّا أفعال خمسة، فهي لا تتصرّف، والأفعال هي: (فعل التّعجب)، (عسى)، (ليس)، (نعم)، (بئس)، قال: "وقد جمعها بعضهم فقال:

تتصرّف الأفعال إلّا خمسةً فاستمّل منّي الخمسة الأفعال
فعل التّعجب ثمّ (نعم) وضدها و(عسى) و(ليس) فكن لها نقالا"⁽³⁾
وذكر أنّه قد يزداد (حبّذا)، فيجعل (الستّة الأفعال) مكان (الخمسة)، فيكون العجز:

و(عسى) و(ليس) و(حبّذا المفضالا)⁽⁴⁾

وبهذا فإنّ الأفعال التي تتصرّف خمسة وقد يزداد عليها (حبّذا).

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٢٢-٢٢٣.

(2) التذيل والتكميل في شرح التسهيل: ٤٤/٢.

(3) شرح المقدمة المحسبة: 403.

(4) المصدر نفسه: 403.

قال ابن الأثير: "من باب العوامل، في الأفعال التي لا تتصرف. وهى ستّة: عسى و نعم و بئس و حبّذا وفعل التعجّب، و ليس... فلا يقال: عسى يعسى فهو عاس واعس ولا تعس؛ وإنما منعت التصرف"⁽¹⁾. فهذه الأفعال لا تتصرف، وإنما منعت من الصرف.

9_ يتخذ من البيت الشعري حجةً وسندًا لأثبات مسألة نحوية: ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن (رُبّ)، قال: "والعامل في (رُبّ) يكون محذوفاً لا يظهر بحالٍ، فإذا قلت: (رُبّ رجلٍ لقيتهُ)، فـ(لَقَيْتَهُ) صِفَةٌ لـ(رَجُلٍ)، وليس بعملٍ في (رُبّ)، والعامل محذوفٌ، تقديره: (كلمتي) ونحوه، ومثال واوها قول الشاعر:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ.

أي: (رُبّ بَلَدَةٍ)⁽²⁾. قال ابن مالك: يُجَرّ (بِرُبّ) محذوفة بعد الواو أكثر⁽³⁾.

ب_ النثر:

تتضمّن الشواهد النثرية نوعان من المادة اللغوية: "أحدهما: ما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة. وهذا يعد من آداب العرب الهامة ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر وشروطه.

وآخرهما: ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي، دون أن يتحقق له من التأنق والذيق مثل ما تحقق للأول"⁽⁴⁾، فالتنثر هو ما جاء في كلام العرب من أمثال أو نادرة أو نحوهما، وقد عني به علماء العربية وحفلت به مصنفاتهم وكتبهم، ومنهم الزبيدي فالناظر لكتابه (شرح المقدمة المحسبة)، يجد الكثير من الأمثال

(1) البديع في علم العربية: ٤٧٨/١.

(2) ينظر: قائله، جرد العود، ديوانه: ٩٧. وشرح المقدمة المحسبة: ٤٦٥.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٦/٣.

(4) البحث اللغوي عند العرب: ٥٠.

واقوال العرب التي احتج بها في كتابه، أمّا منهجه في الشاهد النثري ، فيمكن توضيحه فيما يأتي :

_ احتج الزبيدي في أقوال العرب وأمثالهم، فقد بلغ عددهما في كتابه شرح المقدمة المحسبة (اثنتين وأربعين) شاهداً، للاستدلال بهما في المسائل النحوية والصرفية.

_ في أغلب الأحيان لا ينسب الزبيدي القول أو المثل إلى صاحبه، بل كان يعرضه بعبارات نحو: (ومنه قولهم) ⁽¹⁾، (كقولهم) ⁽²⁾، (مثل قولهم) ⁽³⁾، قولهم ⁽⁴⁾، (نحو قول بعضهم) ⁽⁵⁾.

_ يشير في بعض الأحيان إلى ما هو شاذ من أقوال العرب، ومن ذلك ما ذكره في (التدبة)، قال: "ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب، ولا من المبهم، ولا من نكرة، فلا يقال: (زَيْدَاه)، وأنت تريد: (وا زَيْدَاه)، ولا (رَجُلٌ)، وتريد: (يا رجلٌ) ولا (هذا)، وأنت تريد: (يا هذا)، وما جاء من ذلك حُمِلَ على الشذوذ، كقولهم: (أطرق كرا)، أي: (يا كَرَوَانُ)، و(أصبح لَيْلٌ) أي: (يا لَيْلٌ)، و(أفتد مخنوقٌ) أي: (يا مخنوقٌ)" ⁽⁶⁾. فلا يجوز أن يحذف حرف النداء من المندوب، والذي يحذف يُعد شاذاً. قال ابن يعيش: "قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، قالوا: أصبح ليلٌ، وأفتد مخنوقٌ، وأطرق كرا يريد ترخيم كروانٍ على قول من قال: يا حارٌّ بالضمّ. وذلك أن هذه أمثالاً معروفةً، فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها" ⁽⁷⁾. يريد ابن يعيش أن الأمثال لكثرة استعمالها وشهرتها، حُذِفَ منها حرف النداء.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٨٦.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٩.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٨.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٨.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٤.

(6) المصدر نفسه: ٥٣٩.

(7) شرح المفصل: ٣٦٦/١.

_ احتج الزبيدي بكلام العرب، لإثبات مسألة نحوية من ذلك ما ذكره في حديثه عن القسم، قال: "واو القسم تجري مجرى القسم، فإذا قال القائل: (والله لأفعلن)، فالمعنى هو: (بالله لأفعلن)، وكذا إذا قال: (تالله)، إلا أن الباء أصل، والواو فروعها، فلأصله الباء تدخل على كل مخلوق، ظاهراً كان أو مضمراً... والتاء بدل من الواو فهي فرع الفرع، ولذلك لا تدخل إلا على اسم (الله)... إلا أنه قد روي عن الأخفش جواز أن يقال: (ترب الكعبة)؛ فإنه مسموع عن العرب"⁽¹⁾. فالباء أصل تدخل على كل مخلوق، والواو هي فرع للباء، وتجري مجراها في القسم، وأما التاء فهي فرع الفرع، ولفرعيتها تختص (بالله). وذكر المبرد: إن الواو والباء تدخلان على كل مقسم، قال "لإن الواو في معنى الباء وإثماً جعلت مكان الباء والباء هي الأصل كما كان في مررت بزيد وضربت بالسيف يا فتى لأن الواو من مخرج الباء ومخرجهما جميعاً من الشفة"⁽²⁾. قال ابن الوردي (ت ٧٤٩هـ): "وتختص التاء باسم الله، وحكى الأخفش: ترب الكعبة"⁽³⁾. فالباء أصل في القسم وما عداها محمول عليها.

ومن أمثلة ما استدلل به لإثبات مسألة نحوية، ما ذكره في حديثه عن (إعراب الأسماء الستة)، في حديثه عن (ذو)، قال: "وأما التي تضاف إلى الأفعال فمن شرطها أن تضاف إلى الفعل المضارع، مثل قولهم: (إذهب بذي تسلم) وفيه تأويلان، كلاهما بمعنى (صاحب)، أحدهما للأمر.. والآخر: أن تكون للزمان.. واختار هذا كثير من الناس لما فيه من شبهه بالظروف

(1) المقدمة المحسبة: ٤٧٣_٤٧٤.

(2) المقتضب: ٣١٨/٢_٣١٩.

(3) شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٣٥٨/٢.

لإضافته إلى الجملة⁽¹⁾. فشرط (ذو) أن تضاف للفعل المضارع، وفيها تأويلان: الأمر، والزمان، واختار الناس الثاني؛ لأنه يضاف إلى الجملة، فيكون مشبه بالظروف. قال سيبويه: "ومما يضاف إلى الفعل قوله: لا أفعل بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون، المعنى: لا أفعل بسلامتك، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك"⁽²⁾. ف (ذو) أضيفت للمضارع، وقد فسرها سيبويه بالزمان⁽³⁾.

واستدل بقولهم: (لله دره فارساً) في باب التمييز، قال: "كان أصل هذا: (لله دره فارسٍ)، فأضيف (الدر) إلى الضمير المذكور، فانتصب (فارساً) على التمييز؛ لحجز الضمير بينه وبين (در)، فمنعه الإضافة إليه"⁽⁴⁾. وأشار ابن الحاجب إلى أن (فارساً) في هذا القول، الأولى فيه أن يكون تمييزاً⁽⁵⁾.

واستدل الزبيدي بقولهم: (من ربي إنك لأشتر) على أن بعضهم جعل (من) تختص بـ(رب)، قال: "وزاد بعضهم قسماً آخر في (من)، وقال: إنها تختص بـ(رب) نحو قولهم: (من ربي إنك لأشتر)"⁽⁶⁾. وقد صرح أبو البركات الأنباري أن (من) لا ترد إلا مع (رب)⁽⁷⁾.

ومن منهج الزبيدي أنه يُعَصَّد شاهداً نثرياً لإثبات مسألة نحوية بشاهد قرآني، ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن تعريف الجنس، قال: "ومن ذلك قولهم: (الرجل خير من المرأة)، أي جنس الذكر خير من جنس الأنثى، ومن

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٨_٢٧٩.

(2) الكتاب: ١١٨/٣.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ١١٨/٣.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٥٩٨_٥٩٩.

(5) ينظر: أمالي الحاجب: ٣٦٧/١.

(6) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٩.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٣٨/١.

ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا (3)﴾ [العصر: 1-3]، فاستثناء (الذين آمنوا) من (الإنسان) دليل على جنسه؛ إذا لا يستثنى إلا من متعدد إما في اللفظ، أو في التقدير⁽¹⁾. وقد بين ابن يعيش المراد من (تعريف الجنس)، قال: "فأما تعريف الجنس، فأن تدخل اللام على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه لا لتعريف الشخص منه، وذلك نحو قولك: الملك أفضل من الإنسان والعسل حلو، والخل حامض، وأهلك الناس الدرهم والدينار"⁽²⁾. فتعريف الجنس أن تدخل (اللام) فتعمل على تعريف جنسه، لا شخصه.

ومن الأمثلة التي يقف بها الزبيدي على الشاهد النثري إلى جانب الشاهد القرآني، ما ذكر في (الاسماء الموصولة)، في حديثه عن (من) و(ما)، قال: "ف(من) لمن يعقل، و(ما) لما لا يعقل. وقد تقع (من) على ما لا يعقل إذا قصد التنويع، و(ما) على من يعقل إذا قصد التعظيم، مثال الأول: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ۖ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ [سورة النور، الآية 45]، ومثال الثاني: (سبحان ما سخر كن لنا)⁽³⁾. وبهذا ف(من) للعاقل، وقد تقع لغير العاقل إذا قصد التنويع، وأما (ما) فهي لغير العاقل، وقد تقع للعاقل إذا قصد التعظيم.

وذكر ابن الحاجب أن (ما) ترد للعاقل قليلاً، ولغير العاقل كثيراً بخلاف (من)، قال: " (ما) لما لا يعقل كثيراً، وقد جاءت لمن يعقل قليلاً. و (من) لمن يعقل كثيراً ولغيره قليلاً. وأورد عليه أنه قد قيل: سبحان ما سخر كن لنا"⁽⁴⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٣.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٨/٥.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٣٥٥.

(4) أمالي ابن الحاجب: ٨٨٤/٢.

المبحث الثاني

القياس

يُعد القياس الأصل الثاني من الأصول النحوية عند النحاة، وقد اعتمدوا عليه في بناء قواعدهم النحوية وإثباتها، وأول من تعرف على هذا الأصل هم الفقهاء، ثم انتقل إلى علماء النحو في مرحلة تقعيد اللغة، فأصبحت الدراسة النحوية تقوم على ركنين رئيسيين هما: السماع، والقياس.

القياس لغة : قال مرتضى الزبيدي (ت1205هـ): " [ق ي س] {قاسه بغيره وعليه، أي على غيره} يقيسه {قيساً} وقياساً، الأخير بالكسر، {واقفاسه، وكذا قيسه، إذا قدره على مثاله، ويقيسه قوساً وقياساً"(1).

أمّا اصطلاحاً فقد عرفه الرّماني (٣٨٤هـ)، قال: "الجمع بين أول وثانٍ، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"(2).

وأما القياس عند المحدثين: فقد عرفه الدكتور مهدي المخزومي (١٩٩٣م)، قال: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنه الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب"(3).

ويعرفه الأستاذ سعيد الأفغاني (١٩٩٧م): " حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعة جامعة بينهما"(4).

(1) تاج العروس من جواهر القاموس: ٤١٦/١٦.

(2) منازل الحروف: ٦٦.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.

(4) من تاريخ النحو العربي: ١٠٣_١٠٤.

ولم يكن النّحاة على درجة واحدة في تعاملهم مع القياس، فمنهم من عمِلَ به، ومنهم من تحرّج منه، فكان لا يقيس الا على الغالب او الكثير، كما أن المدرستين البصريّة والكوفيّة لم تكونا على درجة واحدة في تعاملهم مع القياس بل على تفاوت، قال سعيد الأفغاني: "وربما كان الكوفيّون أكثر قياساً إذا راعينا الكم فهم يقيسون على القليل والكثير والنّادر والشاذ، ولم نعلم لهم مناهج محررة في القياس. أما البصريّون فهم أقيس إذا راعينا كيف والحق مراعاته فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب، ولهم في القياس أصول عامة يراعونها"⁽¹⁾.

وأما الزبيدي فقد استدلّ في كتابه بالقياس على كثير من المسائل النّحوية، وقد عرّف القياس، بقوله: "والقياس: حمل الشّيء على الشّيء لضرب من الشّبه"⁽²⁾.

أولاً: الألفاظ التي عبّر بها عن القياس:

قد يستعمل الزبيدي في كتابه لفظة (القياس) بشكل صريح، وقد يستعمل ألفاظاً أخرى يُعبّر بها عن القياس علاوةً على لفظة القياس، ومن المواضع التي استعمل فيها لفظة (القياس) بشكل صريح ما ذكره في (ضمائر الجرّ)، قال: "إنّ حرف الجرّ متعلّق بمحذوف، لأنّ حروف الجرّ في الأصل إنّما جيء بها لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء فإذا لم يذكر الفعل كان حرف الجرّ متعلقاً بمحذوف، فإن قلت: (العَمَلُ لَكَ)، كان (العَمَلُ) المبتدأ، و(لَكَ) خبره، متعلّق بفعل محذوف وتقديره (العَمَلُ اسْتَقَرَّ لَكَ)، أو (مُسْتَقَرٌّ لَكَ)، وإذا قلت: (عَمِلْتُ لَكَ)، كان حرف الجرّ متعلقاً بهذا الموجود، فهكذا

(1) من تاريخ النحو العربي: ٧٢_٧٣.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٨٨.

قياس المجزورات⁽¹⁾. فسميت حروف الجرّ؛ لأنها تعمل على جر معاني الأسماء إلى الأفعال، فالفعل إذا لم يذكر، كان الحرف متعلقاً بمحذوف⁽²⁾. ومن الامثلة التي استعملها في لفظة (القياس) بشكل صريح، ما ذكره في مسألة (الوصفية ووزن أفعال)، ذكر أنّهم عدلوا إلى القياس، وجاء ذلك في حديثه عن (ألبب)، قال: فإذا سميت بـ (ألبب)، من قول العرب: **قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبَبِهِ**⁽³⁾.

قال: "أي: (أعقله) لم تصرف، للتعريف ووزن الفعل: لأنه مشتق من (ألبب)، وإظهار مضاعفه مسموع من العرب عن طريق الشذوذ، فلذلك لم يغيّر... فإن صغرت أدغمته لأنّ العرب لم تصغره؛ فلذلك عدلوا إلى القياس، فقالوا: (ألبب)"⁽⁴⁾. وقد تعرّض سيبويه لهذه المسألة في باب (ما شذ من المعتل على الأصل)، وأشار إلى البيت: (قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ....)، قال: "ولو سميت رجلاً بألبب ثم حقرتة قلت: ألبب كما ترى، فرددته إلى قياس أفعال، وإلى الغالب في كلام العرب. وإنما ألبب شاذ كما أنّ حيوة شاذ"⁽⁵⁾. وبهذا فـ(ألبب) إذا ظهر مضاعفه يكون شاذاً.

وأما الألفاظ الأخرى التي استعملها للتعبير عن القياس هي: (الإجراء)، (الأصل)، (الحمل)، (الأحسن)، (الأولى)، (وما جرى مجراها)، وهي ألفاظ مرادفة للقياس.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٢١.

(2) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ١/٦٨.

(3) البيت مجهول القائل. ينظر: الكتاب 3/195، 320. والمقتضب: 97/2.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ١٧٥.

(5) الكتاب: ١٣٠/٤-١٣١.

أَمَّا (الإجراء) فقد استعملها في حديثه عن (فوك) وذكر أنها تجري مجرى أخوك في الإضافة، قال: "فإنه يجري في الإضافة في الأكثر مجرى قولك: (أَخُوكَ) ، فتقول: (اتَّضَمَّ فُوكُ) ، و(فَتَحْتُ فَاكُ) ، وَضَعْتُهُ فِي (فِيكَ) .. فإذا أُفرد أُبدل من واوه ميماً⁽¹⁾. وذكر المبرد أنهم حذفوا لام (فوك) للإضافة، قال: "فأما فوك فإنما حذفوا لامه لموضع الإضافة ثم أبدلوا مِنْهَا فِي الْإِفْرَادِ الْمِيمَ لِقَرَبِ الْمَخْرَجِينَ فَقَالُوا فَمَ"⁽²⁾.

وَأَمَّا (الأصل) فقد استعمل هذا اللفظ في حديثه عن جمع المذكر السالم، قال: "وأما قولهم: (سُنُون) وَأَخَوْتُهُ فَإِنَّهُ جُمِعَ هَذَا الْجَمْعُ، لِيَكُونَ عَوْضًا مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي (سَنَةٍ): (سَنَوَةٌ) أَوْ (سَنَهَةٌ) .. و(أَرْضُونَ) أصلها: (أَرْضَةٌ)، فُجِّعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِيَكُونَ عَوْضًا مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ"⁽³⁾. وقد فصل أبو البركات الأنباري في هذه المسألة ليبين سبب الجمع، قال: "فإن قيل: فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض: أرضون وفي جمع سنة سنون؟ قيل: لأنَّ الأصل في أرض: أرضة بدليل قولهم في التَّصْغِيرِ: أَرْضِيَّة، وكان القياس يقتضي أن تجمع بالآلف والتَّاء، إلا أنهم لما حذفوا التَّاءَ مِنْ أَرْضٍ؛ جَمَعُوهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَعْوِضًا عَنْ حَذْفِ التَّاءِ، وَتَخْصِيصًا لَهُ بِشَيْءٍ، لَا يَكُونُ فِي سَائِرِ أَخَوَاتِهِ؛ وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ فِي سَنَةٍ: سَنَوَةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ: سَنَوَاتٍ وَسَنَهَةٍ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا اللَّامَ، جَمَعُوهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَعْوِضًا مِنْ حَذْفِ اللَّامِ"⁽⁴⁾. فـ(أَرْضُونَ) و(سنون)

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٢٧١.

(2) المقتضب: ٢٤٠/١.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٢٩٣.

(4) أسرار العربية: ٦٧.

جمعهما بالواو والنون تعويضاً للحذف، وكان القياس يقتضي أن يجمعان بالألف والتاء .

وأما (الحمل) فقد استعملها في (باب المستثنى)، قال: "ولابد في الاستثناء من ثلاثة أشياء: مستثنى، مستثنى منه، وحرف الاستثناء. المستثنى هو الاسم والذي بعد (إلا)، و المستثنى منه هو الاسم والذي قبلها والذي فيه معنى التعدد، وحرف الاستثناء هو (إلا) وما حُمل عليه"⁽¹⁾. ويريد الزبيدي من قوله (وما حمل عليه) الحروف الأخرى وهي: (سوى، وغير، وخلا، وعدا وحاشا، وليس) . وقد تعرّض سيبويه لهذه المسألة في باب الاستثناء، قال: "فحرف الاستثناء إلا. وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا، فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات"⁽²⁾.

وأما (و ما جرى مجراها) فقد استعمل هذا اللفظ في حديثه عن (المبهم)، قال: "وأما المبهم منه فهو الجهات، وما جرى مجراها، نحو: (أمام)، و(قدام)، و(خلف)، و(وراء)، و(فوق)، و(أعلى)، و(أسفل)، و(تحت)، و(يمين)، و(شمال)، والذي جرى مجرى هذه: (مكان) و(عند)"⁽³⁾. وقد أشار إليه ابن الصائغ، قال: "الاسم المبهم: كأسماء الجهات، نحو: (فوق) (تحت) و (أمام) و (وراء) و(يمين) و (شمال)"⁽⁴⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٦٠٤.

(2) الكتاب: ٣٠٩/٢.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥٧٥.

(4) اللوحة في شرح الملحة: ٤٤٤/١.

ثانيًا: أنواع القياس:

القياس المطرد:

عرّفه ابن جنّي في باب القول على الاطراد والشذوذ، قال: "أصل مواضع "ط ر د" في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة إذ اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضًا ألا ترى أن هناك كراً وفرّاً فكل يطرد صاحبه. ومنه المطرد: رمح قصير يطرد به الوحش واطرد الجدول إذا تتابع مأؤه بالريح"⁽¹⁾.

ومن أمثلة القياس المطرد ما ذكره الزبدي في حديثه عن تنثية المقصور، قال: "وأما تنثية المقصور فإنّه لا يحذف منه شيء، بل تتقلب ألفه ياءً في غير الثلاثي، وكذلك في الثلاثي، إن كان من ذوات الياء، وإن كان من ذوات الواو انقلبت ألفه واوًا، فيقال (مُصطفيان) و(مُجتبيان) في الرفع، و(مُصطفين) و(مُجتبيين) في النصب والجرّ، وهذا أصل مطرد في المقصور"⁽²⁾. وهو ما ذهب إليه أغلب النحويين، ومنهم أبو علي الفارسي⁽³⁾. وابن عصفور⁽⁴⁾. وابن الصائغ⁽⁵⁾. أن ألف المقصور تُقلب ياءً في غير الثلاثي، وفي الثلاثي إذا كانت من ذوات الياء، وتُقلب واوًا في الثلاثي إذا كانت من ذوات الواو، دون حذف شيء منه عند التنثية.

(1) الخصائص: ٩٧/١.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٢٩٢.

(3) ينظر: التكملة: ٢٣٩.

(4) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٧٩.

(5) ينظر: اللحة في شرح الملحّة: ١٩١/١.

ومن الأمثلة التي أوردها على القياس المُطَرَّد في حديثه عن (أن)، قال: "يحذف معها حرف الجرّ حذفاً كثيراً قياساً مُطَرِّداً"⁽¹⁾. وقد أشار إليه الزمخشري⁽²⁾. وابن الحاجب، قال: فحذف معها حرف الجرّ تخفيفاً⁽³⁾.

القياس الشاذ:

عرّفه ابن جني: "ما فارق عليه بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره"⁽⁴⁾. وعدّه العلماء خارجاً عن القاعدة النحوية. قال سيبويه: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على أمس أمسك، ولا على أيقول، ولا سائر أمثلة القول، ولا على الآن أنك. وأشبه هذا كثير"⁽⁵⁾.

ومن أمثلة القياس الشاذ ما ذكره الزبيدي في أحكام نون التوكيد الخفيفة والثقيلة أنّ النون قد تدخل في الواجب المزيد، وذلك لتشبيهه بالنقي، كقولهم: "(بَعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ) و(بِأَلَمٍ مَا أَحْسَنَّهُ)، التّقدير: (بَعَيْنٍ أَرَاكَ) و(بِأَلَمٍ أَحْسَنُهُ)". فالتّون قد تدخل على الواجب المزيد لتشبيهه بالنقي، قال الزبيدي: "وذلك شاذ، لا يقاس عليه"⁽⁶⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٨.

(2) ينظر: تفسير الكشاف: ١٧٩/١.

(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨١٨/٢.

(4) الخصائص: ٩٧/١.

(5) الكتاب: ٤٠٢/٢.

(6) شرح المقدمة المحسبة: 421.

المبحث الثالث

الإجماع واستصحاب الحال

أولاً: الإجماع :

في الاصطلاح، فعرفه السيوطي، قال: "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة"⁽¹⁾.

وتظهر العلاقة واضحة بين علم النّحو وعلم الفقه عن طريق هذا الأصل ، فقد استمد النّحويون كثيراً من طرائق الفقهاء واستعملوها في استنباط قواعدهم اللّغوية، وقد يكون سيبويه أول من استعمل العلم في كتابه، ويريد به ما توافق عليه النّحويون قبله، ألاّ إنّه يقرنه غالباً على اجتماع العرب على ظاهرة⁽²⁾ .

وقد فرق ابن جني بين الإجماع في علم الفقه والإجماع في اللّغة، فهو يرى أنّ الأول ملزم للمخالفة، لأنّه يتعلق بأمور الدّين وعلى ذلك قول الرّسول (صلى الله عليه وآله وسلم): "أمتي لا تجتمع على ضلاله" وأمّا الثّاني فهو غير ملزم للمخالفة، ومع ذلك فهو لا يسمح بالخروج عليه دومًا ، بقوله: "إلاّ إنّنا _ مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه _ لا نسمح له بالأقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها"⁽³⁾.

والإجماع يكون حجة بشرط أنّ لا يخالف المنصوص، قال ابن جني⁽⁴⁾: "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا

(1) الاقتراح: ٨٨.

(2) الكتاب: ٢٢٣/١، ٢٢٤.

(3) الخصائص: ١٩٠/١. والسنة لابن أبي العاصم: ٤١/١.

(4) المصدر نفسه: الخصائص: 190/1. والمصدر نفسه: 41/1.

يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: (أمّتي لا تجتمع على ضلالة) ". .

واستدلّ الزبيدي بهذا الأصل في مواضع متعددة، ولم يذكر لفظة (الإجماع) بشكل صريح، وإنما استعمل ألفاظ أخرى عبّر بها عنه، وهي : (اتفقت)، و(بلا خلاف).

وقد استعمل لفظة (اتفقت) في حديثه عن فضيلة علم النحو، قال: والأهم معرفة عشرة أشياء، وهي: "الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، والعامل، والتابع، والخط"، والمهم معرفتها؛ ذلك أنّ الكلام يدور عليها، أما الثلاثة الأولى فهي أنفس الكلام وهي أصول السبعة الباقية، وأمّا التي بعدها فهي عوارضها التي تدخل عليها؛ قال: "ولذلك اتفقت كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة على الابتداء بها"⁽¹⁾. وقد صرح بهذه العشرة ابن بابشاذ⁽²⁾. ونقلها حاجي خليفة في كتابه⁽³⁾.

وأما (بلا خلاف) فقد استعمل هذا اللفظ في مسألة (صرف الممنوع ومنع المصروف)، قال: " صرف الاسم المستحق الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف، كقول الشاعر:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ"⁽⁴⁾.

ف (عواقِد) صُرفت للضرورة؛ لكي يستقيم وزن البيت⁽⁵⁾. قال ابن مالك: " صرف الاسم المستحق منع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف"⁽⁶⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ١٠٠.

(2) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٩٣/١.

(3) الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٦٥/٧.

(4) قائلة أبو كبير الهذلي، شرح ديوان الحماسة: ٨٥.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٠٦.

(6) شرح الكافية الشافية: ١٥٠٩/٣.

وقد استعمل (ممنوع باتفاق) في حديثه عن (الوصفية وزيادة الألف والنون)، قال: "وإن كانت في صفة فشرط منع الصّرف فيها لانتفاء (فعلانية)، لتتحقق مشابهتها لألف التّأنيث في امتناع دخول تاء التّأنيث عليها، وقيل: شرطه في منع الصّرف وجود (فعلّى) لكون مستلزماً لانتفاء (فعلانية)؛ لأنّه لم يوضع للمؤنث صيغ غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التّأنيث وعدمها، نحو: (سَكْران) و(سَكْرَى) فهذا ممنوع باتفاق"⁽¹⁾.

وقد بيّن ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) سبب منع الألف والنون دون غيرهما، قال: "وإنما منعت الألف والنون يعني دون غيرهما من الحروف التي تزداد لشبهها بألفي التّأنيث في «حمرء» في منع لحاق تاء التّأنيث، واتحاد وزن ما سبقهما، وفي أن بناء مذكر ما هما فيه على غير بناء مؤنثه"⁽²⁾.

ثانياً: استصحاب الحال:

وعرّفه أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ): "هو ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النّقل على الأصل"⁽³⁾.

وقد نُقل عن أبي البركات الأنباري أنّه دعا علماء النّحو إلى عدم التّمسك بهذا الأصل، قال السيوطي: "وقال ابن الأنباري: استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التّمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنّه لا يجوز التّمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء في شبه الحرف أو

(1) شرح المقدمة المحسبة: ١٥٥.

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٧٦/٨.

(3) الإعراب في جمل الإعراب: ٤٦.

تضمنين معناه وكذلك لا يجوز التّمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعتة للاسم⁽¹⁾.

واستدلّ بعض النّحاة بهذا الأصل ومنهم الزّبيدي، وقد استعمل لفظة (فيستصحب) للتعبير عنه، ومن ذلك ما ذكره في (الوصفية ووزن أفعال)، قال: "أمّا (أَبْطَح) فبعض العرب يعتد بالاسميّة العارضة فيصرفه، اللّغة المشهور فيه وفي أمثاله منع الصّرف؛ لأنّها صفات أُستغني بها عن ذكر الموصوف؛ فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف (أَزْنَب) و(أَكْلَب) حين أجريا مجرى الصفات"⁽²⁾. فاللّغة المشهورة في (أَبْطَح) منع الصّرف، إلّا أنّ بعضهم صرّفها؛ لأنّه اعتد بالاسمية العارضة، والمقصود بالاسمية العارضة (إنّ الكلمة ليس أصلها اسماً). وأراد الزّبيدي من قوله "فيستصحب منع صرفها". أي يستمر الحكم حتى يقوم دليل يغيره إلى حكم آخر. وقد أشار ابن مالك في كتابه على هذا القول⁽³⁾.

الخلاصة:

اعتمد الزّبيدي في إقراره للمسائل النّحوية على الأصول النّحوية التي صرّح بها العلماء، فاستند إلى الأصل الأول وهو السّماع في تقرير القواعد بجميع مصادره، وهي (القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النّبوي، وكلام العرب شعراً ونثراً)، ثمّ القياس لكونه أسهل على ذوي الفهم وكثرة استعماله في علم النّحو فاستند إلى نوعين فقط، هما القياس (المُطرّد) والقياس (الشّاذ)، ولم يُشر إلى القياس المتروك واحتجّ في الإجماع في المسائل التي اتّفق عليها علماء النّحو، وأمّا المسائل التي تخلو من الدّليل فيُستصحب فيها. مع عنايه واضحة بإيراد آراء النّحويين ومناقشتها وترجيح بعض المسائل وتضعيفها.

(1) الاقتراح: ٣٥٦_٣٥٧.

(2) شرح المقدمة المحسّبة: ١٧١.

(3) شرح الكافية الشّافية: ١٤٥٣/٣.

الفصل الثاني : الأسماء

المبحث الأول : المرفوعات

المبحث الثاني : المنصوبات

المبحث الثالث : المجرورات

الفصل الثاني

الأسماء عند الزبيدي

توطئة:

يُعد الاسم أحد الأركان الرئيسة التي تعتمد عليها الكلمة في اللغة العربيّة، والتي تتكون من اسم، وفعل، وحرف، فهو غير مقترن بزمان محدد، وإنّما يدل على معنى مستقل، وعن طريقه يتمّ الإسناد في الجملة، فهو مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول به، وبسبب تنوّع الأسماء بحسب دلالتها وأنواعها وصيغها، جعل النّحاة القدماء والمحدّثون يولونها عناية فائقة في كتبهم.

الاسم في الاصطلاح:

عرّفه الزبيديّ، قال: "والجيد من حدوده أن يُقال: (الاسم كل كلمة تدلّ على معنى بنفسها غير مقترن بزمان مُحصّل)". وفسّر الزبيديّ كل جزء من هذا الحد، قال: "ف (الكلمة) جنس يُعْمُ الاسم والفعل والحرف، وقولنا: (تدلّ بنفسها) فاصلة تُخلّص الاسم من الحرف، وقولنا: (على معنى غير مقترن بزمان مُحصّل) فاصلة ثانية تُخلّص عن الفعل؛ لأنّ الحدّ عند العلماء يحتاج أن يكون مركّباً من جنس وفاصلة أو فاصلتين كما ترى. ليكون الجنس دليل عُمومه، الفاصلة دليل خصوصه؛ لأنّه الجامع المانع، يجمع المحدود ما له، ويمنع عنه ما ليس له، ودلائله كثيرة من لفظه ومعناه، ويقال: حدّ الشيء ما جاز فيه العكس والطرد"⁽¹⁾. ف(الكلمة) كل لفظ له معنى مستقل بنفسه، تشمل الاسم والفعل والحرف.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ١٠١.

وقد اختلف النحويون في حدّ الاسم، فسيبويه لم يحدّه بل اكتفى بالتمثيل له، قال: " فالاسم: رجل، وفرس، وحائط"(1).

وأما المبرد فحدّه وأشار إلى أنّ الاسم يلزمه الجرّ، والكلام الذي يمتنع عن الجرّ، فلا يُعد اسماً، قال: " أما الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك. وتعتبر الأسماء بوحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"(2).

وأما ابن السراج فذكر أنّ الاسم يدلّ على معنى لشخص وغير شخص، قال: " الاسم: ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظنّ والعلم واليوم والليلة والساعة"(3).

وأما المحدّثون فقد ذكروا له في كتبهم تعريفات كثيرة، ولكنّ أغلبهم اعتمد في تعريفه على التعريف الذي يرى أنّ الاسم هو: "ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان"(4)، وأما المناويّ (١٠٣١هـ) فحدّه: "الاسم: هو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان من الأزمنة الثلاثة، ثمّ إن دلّ على معنى يقوم بذاته فاسم عين، وإلا فاسم معنى سواء كان معناه وجوديّا كالعلم أو عدميّا كالجهل"(5).

(1) الكتاب: ١٢/١.

(2) المقتضب: ٣/١.

(3) الأصول في النحو: ٣٦/١.

(4) ينظر: مفاتيح العربية على متن الأجرومية: ٢/١.

(5) التوقيف: ٥١.

علة تسمية الاسم اسماً:

قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: " (وإنما لُقّب هذا النوع اسماً؛ لأنّه سما بمسمّاه فأوضحه وكشف معناه). " ويبين الزبيدي المراد من هذا القول، قال: " يعني: إنّما سُمّي هذا النوع اسماً لعلوّه بمسمّاه، أي: أنّه رفعه إلى العقل، وأخرجه إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرف المسمّى "(1). فعن طريق الاسم يمكن التمييز بين المسمّيات، ويشير الزبيدي إلى قول غير قول ابن بابشاذ على سبب تسمية الاسم اسماً، قال: " وأمّا غيره فقد قال: إنّما سُمّي اسماً لوجهين: أحدهما: إنّهُ سما على مُسمّاه وعلى ما تحته من معناه فسُمّي اسماً. والوجه الثاني: أنّ هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يُخبر به ويخبر عنه، وهو الاسم، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، ومنها ما يُخبر به، ولا يخبر عنه، وهو الفعل، نحو: (قامَ زيدٌ)، ومنها ما لا يُخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو: (هل) و(بل)، والحرف لا يخبر به ولا عنه_ سما الاسم على الفعل والحرف، أي: ارتفع "(2). فسُمّي اسماً؛ لأنّه سما على مسمّاه؛ ولأنّه ارتفع عن الفعل والحرف.

قال أبو البقاء العكبري (616هـ): " إنّ تسمية هذا اللفظ اسماً اصطلاح من أرباب هذه الصّناعة وقد ثبت من صناعتهم علو هذا اللفظ على الآخرين، ومثل هذا لا يوجد في اشتقاقه من الوسم. "(3).

اشتقاق الاسم:

ذكر الزبيدي هذه المسألة، وأشار إلى اختلاف المذهبين الكوفي والبصريّ فيها، مع بيان أدلة كلّ فريق وترجيح ما رآه أقرب إلى الصّواب،

(1) شرح المقدمة المحسبة: ١٠٥.

(2) المصدر نفسه: ١٠٥.

(3) مسائل خلافية في النّحو: ٦٥.

قال: "اشتقاقه عند البصريين من (السّموّ) الذي هو العلوّ، أي: أنّ الاسم رفع المسمّى إلى المعقول، وأخرجه إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرفَ المسمّى، واشتقاقه عند الكوفيّين من (السّمة) التي هي (العلامة)، مأخوذاً من قولهم: (وسمّت الدّابة) إذا علّمتها بعلامة، فالاسم على هذا علامة على المسمّى".
فالبصريّون ذهبوا أنّه من (السّموّ)، وأمّا الكوفيّون فمن (السّمة) ورجّح الزّبيديّ ما ذهب إليه البصريّون، قال: "والصّحيح مذهب البصريّين؛ لأنّ الاسم معلّ اللام من ذات (س. م. و) بقولهم (سموّت)"⁽¹⁾.

علامات الاسم:

قال الزّبيديّ نقلاً عن ابن بابشاذ: "وقوله وجُملة الأمر أنّ خواصّ الأسماء كلّها لا تخلو من أربعة أقسام، [إمّا من أوله، مثل حروف الجرّ، وحروف النّداء، ولام التعريف] وذكر الزّبيديّ أنّ علامات الاسم أكثر من هذه المواضع الأربعة، قال: "لمّا كانت الخواص كثيرة لا يليق استيفائها بهذه المقدّمة، ذكر مواضعها التي تختصّ بها، فهي على كثرتها لا تخلو من هذه المواضع الأربعة"⁽²⁾.

ويتوسّع الزّبيديّ في بيان علامات الاسم التي تدخل عليه من أوله، قال: "فأمّا حروف الجرّ إنّما مُختصة بالأسماء، لأنّ عملها الجرّ، والجرّ خاصّ بالأسماء وإنّما كانت من أولها لكونها عاملة، والعامل ينبغي أن يكون قبل المعمول"⁽³⁾. فحروف الجرّ مختصة بالأسماء من أولها؛ لأنّها عاملة، والعامل يتقدّم على المعمول.

(1) شرح المقدمة المحسّبة: ٦٢.

(2) المصدر نفسه: ٣٨٤.

(3) المصدر نفسه: ٣٨٤.

قال أبو البركات الأنباري: "إن قال قائل: لم عملت هذه الحروف الجرّ؟ قيل: إنّما عملت؛ لأنها اختصت بالأسماء، والحروف متى كانت مختصة؛ وجب أن تكون عاملة، وإنّما وجب أن تعمل الجرّ؛ لأنّ إعراب الأسماء رفع، ونصب، وجر، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع -أيضا- في الفاعل، وإلى النّصب في المفعول، لم يبق إلا الجرّ؛ فلهذا، وجب أن تعمل الجرّ" (1). فعملت حروف الجرّ (الجرّ)؛ لأنها دخلت على الأسماء وأثرت في إعرابها.

وذكر الزّبيدي أنّ من علامات الاسم حروف النّداء، قال: "وأما حروف النّداء إنّما كانت مختصة بالأسماء؛ لأنّ المنادى مفعول من حيث المعنى، والمفعول، لا يكون إلا اسماً، وإنّما كانت من أول الأسماء؛ لأنها عاملة كما ذكرنا في حروف الجرّ" (2). فحروف النّداء مختصة بالأسماء؛ لأنّ المنادى مفعول؛ والمفعول اسمٌ، ولأنّها عاملة؛ فلذلك اختصت به من أوله.

وذكر الزّبيدي أنّ من علامات الاسم (لام التعريف)، قال: "وأما لام التعريف إنّما كانت مُختصة بالأسماء، لأنّها يُخبرُ عنها، فإذا دخلتها فتفيد الأخبار عنها؛ لأنّه لا يُخبرُ إلا عن معروفٍ" (3). ف(لام التعريف) اختصت بالأسماء؛ لأنها يُخبرُ عنها.

قال ابن السّراج: "أما دخوله على الاسم وحده، فنحو لام التعريف إذا قلت: الرّجل. والغلام، فاللّام أحدث معنى التعريف" (4).

(1) أسرار العربية: ١٨٩.

(2) شرح المقدمة المحسّبة: ٣٨٤.

(3) المصدر نفسه: ٣٨٤.

(4) الأصول في النّحو: ٤٢/١.

وذكر الزبيدي أن (إن) وأخواتها التي تنصب الاسم وترفع الخبر، تدخل على الأسماء من أولها، فهي عاملة فيها؛ لأنها تشبه الأفعال، وسيأتي تفصيلها في فصل الحروف. وكذلك (لا) و(ما) الحجازيتان، فهي تدخل الأسماء وتتصدر الكلام⁽¹⁾.

وأما ما يلحق الأسماء من الآخر فذكر الزبيدي (التنوين)، قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: "وقوله: (وإما من آخره، مثل تنوين التمكن والتكثير)"، ويفصل الزبيدي في هذا القول، قال: "إنما كان التنوين من خواص الأسماء؛ لأنه في الأصل دليل التكثير، وفي الأسماء التعريف، فافتقرت إلى التكثير، بخلاف الأفعال؛ فإنه ليس فيها تعريف؛ فلا تحتاج إلى الدلالة على التكثير. ومعنى تنوين التمكن الدلالة على كون الاسم الداخل عليه متمكناً من الاسمية غير مشبه للفعل والحرف بوجه من الوجوه، فكان أيضاً مختصاً بالأسماء، وكذلك تنوين المقابلة؛ لأنه بإزاء النون في جمع المذكر⁽²⁾. فاختصت بالأسماء؛ لأنها تدل على التكثير، والأسماء تفتقر إلى التكثير.

وذكر الزبيدي من لواحق الأسماء من الآخر التنئية والجمع، قال نقلاً عن ابن بابشاذ: "وقوله: (والتنئية والجمع المنقلبين)"، وبين الزبيدي هذا القول، قال: "يحترز بذلك من التنئية والجمع التي تلحق الأفعال؛ فإنهما غير منقلبين، مثال ذلك: (الزيدان قائمان)، و(الزيدان قائمون)، و(الزيدان يقومان)، و(الزيدان يقومون)، و(كان الزيدان قائمين)، و(كان الزيدون قائمين)، و(كان الزيدان يقومون)، و(كان الزيدون يقومون)، و(إن الزيدان لن يقوموا)، و(إن الزيدان لن يقوموا)، فما كان في الأسماء كان منقلباً كما ترى من الألف إلى الياء في التنئية، ومن الواو إلى الياء في الجمع على

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٤.

(2) المصدر نفسه: ٣٨٤.

ما يقتضيه الإعراب، وأمّا الألف والواو اللذان في (يقومان) و(يقومون) لم يختلف حالها من الإعراب، فما كان منقلباً من ذلك فهو حرف، وما كان غير منقلب فهو اسم⁽¹⁾. فالزبيدي يريد من هذا القول أنّ ابن بابشاذ قال في لواحق الأسماء : (المُنقلبين)؛ لكي يحترز من تثنية وجمع الأفعال؛ لأنّهما غير مُنقلبين.

قال ابن جنّي: "ومنها التثنية، وهي من خواص الأسماء، وذلك قولهم دهرين...ومنها وجود الجمع فيها في هيات والجمع مما يختص بالاسم"⁽²⁾.

وذكر الزبيدي من لواحق الأسماء (تاء التانيث)، قال نقلاً عن ابن بابشاذ: "وقوله: (وتاء التانيث المنقلبة في الوقف هاءً)"، وبين الزبيدي هذا القول، قال: "يحترز به من التاء التي تلحق الأفعال لتانيث الفاعل، تكون وصلاً ووقفاً، مثالها في الاسم (قائمةٌ هُنْدٌ) و(هُنْدٌ قائمةٌ)، ومثالها في الفعل: (قامتٌ هُنْدٌ) و(هُنْدٌ قامتٌ)"⁽³⁾. فالزبيدي ذكر أنّ ابن بابشاذ قال (تاء التانيث المنقلبة) ليخصها بالأسماء، ويميزها من تاء الفعل.

وذكر الزبيدي من خواص الأسماء (الإضمار)، قال: "وأما الإضمار فمعناها إخفاء الاسم الظاهر، فلذلك كان مختصاً بالأسماء"⁽⁴⁾. وذكر الزبيدي سبب اختصاصه بالأسماء؛ ذلك أنّ معناه تغيير بُنية الاسم.

وذكر الزبيدي أنّ من خصائص الاسم أنّ يكون فاعلاً، ومفعولاً، ومخبراً عنه، ومنعوتاً، ومُعرفاً، ومنكراً، قال: "هذه الأشياء أيضاً من خصائص

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٥.

(2) الخصائص: ٤٦/٣-٤٧.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٥.

(4) المصدر نفسه: ٣٨٧.

الاسم؛ لأنَّ الاسم عبارة عن الذات، وبالذات محكومٌ عليها بخلاف الأفعال؛ فإنَّها محكومٌ بها، والمحكوم عليه يكون مخبراً عنه في مثل قولك: (زيدٌ قائمٌ)، ويكونُ فاعلاً؛ لأنَّ الفعل خبرٌ عن فاعله، ويكون مفعولاً؛ لأنَّ المفعول مُخبرٌ عنه بالفعل الواقع عليه، ويكون مُنكراً؛ لأنَّ فيه التعريفَ _ كما قدمنا ذكره _ ويكون مُعرِّفاً ومنعوتاً؛ فيفيد الإخبار عنه _ كما قلنا _ وهذه الأشياء كلها معانٍ في الأسماء ليس للفظ فيها تأثيرٌ⁽¹⁾. وبهذا فمن خصائص الاسم: أنَّه يُخبر عنه، ويقع فاعلاً، ومفعولاً، ومنعوتاً، ويقبل التعريف والتَّنكير. وهذه كلّها من خصائص الأسماء لا الأفعال.

قال العكبري: "ومن خصائص الاسم كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً أو مثنى أو مجموعاً أو مصغراً أو منادى"⁽²⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٧.

(2) الباب في علل البناء والإعراب: ٤٧/١.

المبحث الأول

المرفوعات

الرفع في الاصطلاح:

قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: "الرفع ما جلبه عامل الرفع لفظاً كان أو تقديرًا". وقد بين الزبيدي المراد من هذا التعريف، قال: "يُريد بقوله: (ما جلبه) الاحتراز عما لم يجلبه جالب، فإنه يُقال له: (ضم)، ولا يُقال له: (رفع)، ومثاله في اللفظ: (زَيْدٌ يَقُمُ) ومثاله في التقدير (القاضي يَقْضِي)، و(المولى يَرْضَى) ⁽¹⁾. فالرفع يجلبه عامل الرفع سواء أكان لفظاً أو تقديرًا، وأمّا (الضم) فليس له عامل.

تنقسم الأسماء على ثلاثة أقسام: رفع، ونصب، وجرّ، والغالب عند النحاة أن تتقدّم الأسماء المرتفعة على المنصوبات والمجرورات؛ ذلك أن الرفع يستغني عنهما. والأسماء المنصوبة والمجرورة لا يكونان إلا أن يسبقهما الرفع، وقد صرح أبو عليّ الفارسي في ذلك، قال: "إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب رفع، ونصب، وجرّ، فالرفع في الرتبة قبل النصب والجرّ. وذلك أن الرفع يستغني عن النصب والجرّ نحو: قام زيد، وعمر منطلق، والنصب والجرّ لا يكونان حتى يتقدّم الرفع، نحو: قام زيد قيامًا، ومَرَّ زيد بعمر راكبًا، وعمر منطلق اليوم" ⁽²⁾. ففي الرتبة الأولى الأسماء المرفوعة، ثمّ تليها المنصوبة والمجرورة.

وقد قسّم النحاة الأسماء المرفوعة في مصنفاتهم وفصّلوا القول فيها، فقد نسب ابن الأثير إلى الخليل أنّه يراها خمسة، هي: "المبتدأ،

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٥١.

(2) الإيضاح العضدي: ٢٧.

والخبر، والفاعل، والمفعول الذى لم يسمّ فاعله، والمشبّه بالفاعل في اللفظ وهي: اسم كان وأخواتها وما النافية، وخبر إنّ وأخواتها ولا النافية⁽¹⁾.

وقد وقع الخلاف بين النحويّين في تعيين الأصل منها، فالخليل نسب إليه أنّه يرى أنّ الفاعل هو الأصل، والباقي محمول عليه⁽²⁾.

وأما سيبويه فذهب أنّ الأوّل في الأسماء المرتفعة هو المبتدأ، والباقي محمول عليه، قال: "واعلم أنّ الاسم أوّل احواله الابتداء"⁽³⁾. يريد سيبويه أنّ أولها هو المبتدأ. وأما ابن السّراج فقسمها على خمسة أقسام، وتابع سيويه أنّ المبتدأ هو أوّل المرفوعات، قال: "الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف:

الأول: مبتدأ له خبر.

والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثاً عنه.

والرابع: مفعول به بني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل.

والخامس: مشبّه بالفاعل في اللفظ"⁽⁴⁾.

وأما الرّمخشريّ فذهب إلى ما ذهب إليه الخليل أنّ الفاعل هو الأصل، وما سواه محمول عليه، قال: "فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا. وأما المبتدأ وخبره وخبر إنّ وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه"⁽⁵⁾. فهذا القول يوافق ما ذهب إليه الخليل، ويخالف رأي سيبويه وابن السّراج.

(1) البديع في علم العربية: ٥٤/١.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤/١.

(3) الكتاب: ٢٣/١.

(4) الأصول في النّحو: ٥٨/١.

(5) المفصل في صناعة الإعراب: ٣٧.

وأما الزبيدي فلم يصرّح أيّهما الأصل، إلّا أنّه أشار أنّ المبتدأ والفاعل مقدّمان على بقية المرفوعات، قال: "وقدّم الكلام في الرّفع على غيره؛ لأنّه يكون علامةً للمبتدأ وعلامةً للفاعل، وهما مقدّمان على غيرهما".⁽¹⁾ وبهذا فالمبتدأ والفاعل مقدّمان على بقية الاسماء المرتفعة عند الزبيديّ.

علامات المرفوع:

وأما علاماته فقد ذكر الزبيدي أنّها أربع علامات، هي: (الضّمة، والواو، والألف، والنّون)⁽²⁾.

١_ الضّمة:

هي العلامة الأولى التي أوردها الزبيدي للرفع، وذكر سبب تقديمها؛ لأنّها حركة وليس بحرف؛ وأنّ الأصل في الإعراب هي الحركات، التي تخالف الحرف، إذ تثبت في الوصل، وتذهب في الوقف. وهي تدخل على نوعين: الأول: الأسماء المفردة والمجموعة جمع تكسير: كـ(زَيْدٌ) و(مَسَاجِدُ)⁽³⁾.

قال سيبويه الرّفع في الأسماء: "هذا زيدٌ"⁽⁴⁾. فـ(زيدٌ) اسم مرفوع وعلامة رفعه الضّمة الظاهرة على آخره.

٢_ الواو:

وهي ثاني علامات الرّفع بعد الضّمة ، وذكر سبب تقديمها على حروف الرّفع الأخرى؛ لأنّها تجانس الضّمة⁽⁵⁾. وتكون علامة رفع لضربين من الأسماء : الأول: الأسماء السّتة، وهي: أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذو. وسبب إعراب هذه الأسماء بالحروف لا الحركات؛ لتكون عوض

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٥١.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢_١٥٣.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥٢.

(4) الكتاب: ١/١٤.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٢_٥٥٣.

عن لاماتها المحذوفة، فـ(أب) أصلها: (أَبَو)، فأعربت بالحروف لوقوع الشبه بينها وبين باب الجمع وباب التثنية⁽¹⁾.

وقد بيّن الأنباري سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف، قال: "فإن قيل: فلم أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة؟ قيل: إنّما أعربت بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع. فإن قيل: فلم كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؟ قيل: لأنّ هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة؛ ومنها ما تلزمه الإضافة، فما تغلب عليه: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك؛ وما تلزمه الإضافة: فوك، وذو مال؛ والإضافة فرع على الأفراد، كما أنّ التثنية والجمع فرع على المفرد، فلمّا وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه؛ كانت أولى من غيرها"⁽²⁾. وبهذا فالأسماء الستة أعربت بالحروف تمهيداً لإعراب التثنية والجمع بها، واختيرت لذلك لارتباطها بالإضافة، فشابهت التثنية والجمع في كونها فرعاً على المفرد.

الثاني: جمع المذكر السالم، فقد أشار الزبيدي أنّ الواو علامة رفع جمع المذكر في جميع حالاته إذ قال: "ثمّ إنّ الجمع لا يخلو: إمّا أن يكون سالمًا أو معتلاً: فالسالم تلحقه واو ساكنة مضموم ما قبلها، ونون مفتوحة ما قبلها في حالة الرفع، وياء ساكنة مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر. وإن كان معتلاً فلا يخلو أن يكون منقوصاً أو مقصوراً: فإن كان منقوصاً حُذفت منه ياءه، وانقلبت الكسرة التي قبل الياء ضمة، لتصحّ الواو في حالة الرفع، فقلت في (قاضي): (قاضون)... فإن كان مقصوراً مثل (مولي) و(مصطفى) زدت في آخره واوًا في حالة الرفع"⁽³⁾. فتقول في الصحيح:

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٥٩ _ ٢٦٠ _ ٢٦١ _ ٥٥٣.

(2) ينظر: أسرار العربية: ٥٨.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 290-291.

(مسلمون). وضرب المبرّد مثلاً على ذلك: (عبدون)، وذكر أنّ الواو علامة رفعه⁽¹⁾. وفي المنقوص: (قاضون)⁽²⁾، وفي المقصور: (مؤلون) و(مُضطَفون)⁽³⁾.

الألف:

وأما الألف فذكر الزبيدي أنّ من حقها أن تكون علامة نصب دون غيرها؛ لأنها تجانس حركة الفتحة، وإنّما كانت علامة لرفع المثني؛ للتفريق بين رفع جمع المذكر السالم، ورفع الاثنين، قال الزبيدي: "قال الشيخ طاهر رحمة الله في شرحه: وإنّما أعرب بالحرف؛ لأنّه أكثر من الواحد فينبغي أن يُعرب بإعرابٍ هو أكثر من الحركة، ولا أكثر من الحركة إلّا الحرف". ومثاله على ذلك: "(المُجْتَبِيَان)"، و"(المُولَيَان)" و"(الهُدَانِ)"، و"(القَاضِيَانِ)" و"(الزَّيْدَانِ)"، و"(الزَيْنَبَانِ)" و"(الإِبْرَاهِيمَانِ)"⁽⁴⁾. وبهذا ف (الألف) علامة لرفع المثني؛ لأنّه أكثر من واحد فينبغي إعرابه بأكثر من الحركة.

وأشار سيبويه أنّك إذا تثيّت الواحد فتلقه ألفاً في الرفع، وياء مفتوح ما قبلها في النصب والجر⁽⁵⁾. وأمّا ابن جنّي، فقال: "أعلم أنّ الألف زيدت في الاسم المثني علماً للتثنية وذلك قولك رجلان وفرسان وزيدان"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المقتضب: ١٤/٤.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٩٠. وينظر: الأصول في النحو لابن السراج: ٤١٩/٢.

(3) ينظر المصدر نفسه: ٢٩١. وينظر: المصدر نفسه ٤١٩/٢.

(4) شرح المقدمة المحسبة ٢٨٠_٢٨١_٥٥٣.

(5) ينظر: الكتاب: ١٧/١.

(6) علل التثنية: ٤٨.

النون:

قال الزبيدي: وأما النون فلأنّها شُبّهت بحرف المدّ كانت علامة إعراب؛ ذلك أنّ فيها غنّه وامتداد، فكان ثبوتها علامة للرفع، وحذفها علامة للجرم، وتكون النون علامة لتثنية فاعل الفعل وجمعه⁽¹⁾.

قال ابن الخشاب: "وبعدها النون كقولك الزيدان والزّيدان، والجمع الذي على حد التثنية في الرفع بالواو ونون مفتوحة بعدها، وفي الجرّ والنصب بالياء المكسور ما قبلها، وبعدها النون، كقولك: الزيدون والزّيدان"⁽²⁾. وبهذا فالنون علامة رفع للتثنية والجمع.

وذكر الزبيدي أنّ (النون) تكون علامة رفع للواحدة المؤنثة المخاطبة وكان القياس أنّ تعرب بالحركة لا الحرف، قال: "وأما فعل الواحدة المؤنثة المخاطبة فكان القياس فيه أن يعرب بالحركة، كما يكون للغائبة، إذا قلت: (هَندُ تَفْعَلُ)، إلّا أنّهم حملوه على تثنية فاعل الفعل وجمعه؛ إذ كان يشبهها من حيث حرف العلة الذي قبل النون، وهي الياء في (تَفْعَلِينَ) أيضاً ضمير، كما كانت الألف والواو"⁽³⁾. وبهذا فقد أعرب المفردة المؤنثة المخاطبة بـ(النون) حملاً على تثنية فاعل الفعل وجمعه؛ لمُشابهته لها في حرف العلة التي وردت قبل النون.

قال أبو علي الفارسي: "وكذلك لو قلت للواحدة: كيف ترينك صانعة؟ لكانت النون علامة الرفع، والياء علامة الضمير"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٢-٥٥٣.

(2) المرتجل: ٦١.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٤.

(4) المسائل الحليّات: 81.

-المرفوعات

تعرّض الزبيدي للمرفوعات وخصّص لها الفصل الرابع، وقسم المرفوعات فيه على عدّة أقسام . قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: " وجملة المرفوعات التي تكون فيها إحدى هذه العلامات سبعة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، واسم ما لم يُسم فاعله، واسم كان وأخواتها، وخبر إن مع أخواتها"⁽¹⁾. وسيأتي الكلام عنها وتفصيلها، وكما يأتي:

أولاً: المبتدأ والخبر:

وحدهما الزمخشري، قال: " هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق. والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها، لأنّهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع. وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنّهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أن ينعق بها غير معربة لأنّ الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب. وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنّه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أنّ الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه"⁽²⁾. فالمبتدأ والخبر اسمان مرفوعان مجردان من العوامل اللفظية.

وقال ابن هشام: " المبتدأ اسم أو بمنزله، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزله، مخبر عنه، أو وصف رافع مكفّى به. فالاسم نحو: الله ربنا ومحمد نبينا. والذي بمنزله، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾"⁽³⁾ [سورة البقرة: ٦].

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٦.

(2) المفصل في صناعة الإعراب: ٤٣.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/١٨٦.

وحدّ الخبر: "الخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل الفعل فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف" (1).
وقد بدأ الزبيدي كلامه عن المرفوعات بـ(المبتدأ والخبر)، قال نقلاً عن ابن بابشاذ: "فالمبتدأ والخبر أخوان، مرفوعان بعامل معنوي، وهو الابتداء، مثالها: (الله ربنا) و(محمد نبينا) ونحوه". فالمبتدأ بالجملة: (الله) و(محمد)، والخبر: (ربنا) و(نبينا)، وقد اختلف النحويون في رافعهما، وهما عند الزبيدي أخوان مرفوعان وعاملهما معنوي (2). وذكر أن سيأتي تفصيل شرحهما في فصل العامل، الذي قرر له الفصل الثامن، لكن الأجل لم يمهل له ليبلغ الفصل الثامن، فقد وقف في أواخر الفصل السابع، وانتقل إلى رحمته تعالى.

وقد تعرّض سيبويه لهذه المسألة في (باب الابتداء) بقوله: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلاماً. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده فهو مسند ومسند إليه. واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ. فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلق؛ ارتفع عبدالله لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته" (3). وبهذا فإن رافع المبتدأ عند سيبويه معنوي هو (الابتداء)؛ لأنه بُني عليه، والذي رفع الخبر المبتدأ؛ لأنه بُني عليه.

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٣/١.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٦.

(3) الكتاب: ١٢٦/٢-١٢٧.

وذهب المبرّد إلى ما ذهب إليه سيبويه في مسألة (رافع المبتدأ)، فذكر أنّ (الابتداء) هو الذي يرفع (المبتدأ) . و(الابتداء) و(المبتدأ) هما اللذان يرفعان الخبر⁽¹⁾.

وأما ابن السّراج فقد ذكر أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو ما ذهب إليه سيبويه، وقد تبع المبرّد في رافع الخبر، فذهب إلى أنّ المبتدأ والابتداء هما اللذان رفعوا الخبر، قال "المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أنّ تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانية خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً المبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا"⁽²⁾. فـ(المبتدأ) مجرد من العوامل اللفظيّة مرفوع بـ(الابتداء) ، وهو أول ويحتاج إلى ثانٍ، وهو (الخبر) وهذا الخبر يكون مرفوعاً بهما.

وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى رأي المذهبين البصريّ والكوفيّ في هذه المسألة فقد ذكر أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ رافع المبتدأ هو الابتداء، إلا أنّ الخلاف وقع بينهم في رافع الخبر، إذ قال: "وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلّفوا فيه، فذهب قوم أنّه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء"⁽³⁾.

فحاة البصرة متفقون على أنّ الذي رفع المبتدأ هو الابتداء، إلا أنّ خلافهم وقع في رافع الخبر. وأما الكوفيّون فذكر أنّهم ذهبوا إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان، قال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر

(1) ينظر: المقتضب: ١٢٦/٤.

(2) الأصول في النحو: ٥٨/١.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨.

يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذلك نحو زيد أخوك، وعمرو غلامك". وقد بين أبو البركات الأنباري حجة الكوفيّين في رأيهم هذا أنّهم رأوا أنّ المبتدأ والخبر كل واحد منهما يلزم صاحبه، إذ قال: "أمّا الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، لأنّا وجدنا المبتدأ لابدّ له من خبر، والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام ألا بهما"⁽¹⁾. وبهذا فإنّ مذهب الكوفيّين يخالفون في رأيهم ما ذهب إليه البصريّون.

وبعد عرض رأي المذهبيين وأقوال العلماء ، يتّضح أنّ الزبيدي ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ومذهبه أنّ المبتدأ يرتفع بعامل معنوي وهو الابتداء، والخبر أيضًا مرفوع عنده وعامله معنوي إلا أنّهما لم يتمّ شرحهما؛ لأنّه انتقل إلى جوار ربه.

ثانيًا: الفاعل وما لم يسمّ فاعله:

يحتلّ الفاعل ونائبه مكانةً مهمّةً عند النحويّين؛ لارتباطهما بالإسناد، وعن طريقتيهما يتّضح من أسند إليه الفعل سواء أكان لفظًا أم تقديرًا. وسنقوم بدراستهما بحسب ما وردا في عددٍ من كتب النحو:

تعرّض الزبيدي للفاعل وما لم يسمّ فاعله بعد أنّ أنهى كلامه عن المبتدأ والخبر، وذكر أنّهما اسمان مرفوعان، وعامل الرفع فيهما هو الفعل، قال الزبيدي نقلًا عن ابن بابشاذ: "الفاعل واسم ما لم يسمّ فاعله أخوان: يرتفعان بالفعل المسند إليهما المقدم عليهما". فهما مرفوعان بـ(الفعل) السابق لهما. وقد وجه الزبيدي قول ابن بابشاذ، قال: "لو قال: (يَرْتَفِعَان بِالْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا الْمُقَدَّمِ عَلَيْهِمَا)؛ لأنّ قوله: (يَرْتَفِعَان بِالْإِسْنَادِ) ظاهره أنّ

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨.

ارتفاعهما بالمعنى؛ لأنَّ الإسناد معنى⁽¹⁾. فالزَّيْدِيَّ وجه كلام ابن بابشاذ؛ لأنَّ الظَّاهر من قوله أنَّ ارتفاعهما بالمعنى لا الفعل المقدم عليهما، وقد احترز الزَّيْدِيَّ في رأيه، قال: "وإنَّما احترزنا بـ(المقدم عليهما)؛ لأنَّه قد يكون الفعل مسندًا إلى الاسم في مثل قولك: (زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا)، و(زَيْدٌ ضُرِبَ)، وليس الاسم مرتفعًا بالفعل الذي بعد في هذه الصورة، وإنَّما يرتفع بالابتداء، وما بعده خبر عنه، وهو مسند إليه"⁽²⁾. فالزَّيْدِيَّ يريد أن ليس كل اسم متقدمًا على الفعل يكون (فاعلًا) مرفوعًا بالفعل، بل قد يكون (مبتدأ) مرفوعًا بـ(الابتداء)، والجملة الفعلية بعده تكون خبرًا له. وقد أشار أنَّ تفصيل هذه المسألة يأتي في الفصل الثامن، إلا أنَّه لم يبلغه.

وقد تعرَّض سيبويه للفاعل وذكر أنَّه مرفوع وعلة رفعه هو الفعل، قال: "والفاعل والمفعول في هذا السَّواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنَّك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل، وذلك قولك: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا، فَعَبْدُ اللَّهِ ارتفع، وانتصب زيد لأنَّه مفعول تعدَّى إليه فعلُ الفاعل"⁽³⁾. فالفاعل هو الذي رفع الفاعل لأنَّه انشغل به ولم يشغل بغيره.

وأما المبرَّد فقد ذهب أنَّ سبب رفع الفاعل هو أنَّه مع الفعل يُكوِّن جملة تامة يحسن السَّكوت عليها وتتحقق بها الفائدة، قال: "هذا باب الفاعل وهو رفعٌ وذلك قولك: قام عبدُ اللَّهِ وجلس زيدٌ. وإنَّما كان الفاعل رفعًا لأنَّه هو والفعل جملة يحسن عليها السَّكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به. وذلك لأنَّه تعدَّى إليه فعل

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٦.

(2) المصدر نفسه: ٥٥٧.

(3) الكتاب: ٣٣/١-٣٤.

الفاعل⁽¹⁾. فالمبرّد يرى أنّ الفاعل مرفوع وتجب به مع الفعل فائدة للمخاطب يحسن السّكوت عليها.

وذكر المبرّد أنّ الفاعل قد يحذف فيقوم المفعول مقامه، قال: "هذا باب المفعول الذي لم يذكر فاعله وهو رفعٌ نحو قولك: ضَرَبَ زيدٌ، وظَلِمَ عبدُ الله. وإنّما كان رفعاً، وحد المفعول أن يكون نصباً، لأنّك حذفت الفاعل، ولا بدّ لكل فعل من فاعل؛ لأنّه لا يكون فعل ولا فاعل فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد؛ إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه؛ كالابتداء والخبر⁽²⁾. وبهذا فنائب الفاعل يقوم مقام الفاعل إذا حُذف الفاعل، ويكون مرفوعاً بعد أنّ كان منصوباً.

وقد بيّن الدّكتور محمود حمود عزّاك القرشيّ سبب حذف الفاعل، والأشياء التي تتوب عنه، قال: "يحذف الفاعل لغرض إمّا لفظي؛ كالإيجاز وتصحيح النّظم أو معنوي؛ كالعلم به، والجهل، والإبهام، والتّعظيم، والتّحقير، والخوف منه أو عليه. ويناب عن الفاعل أشياء خمسة؛ المفعول الصّحيح، والمصدر وظرفا الزمان والمكان والجار والمجرور، إلّا أنّه متى وجد المفعول الصّحيح كان أولى الخمسة بأن يناب مناب الفاعل فيما له من الاحكام⁽³⁾. ويتّضح من هذا القول أنّ الفاعل قد يحذف وتتوب عنه خمسة أشياء، والمفعول الصّحيح إذا وجد، فهو أولى من غيره.

ويتّضح ممّا تقدّم أنّ الثّابت عند أغلب علماء النّحو أنّ الفاعل اسم مرفوع، والعامل في هذا الرّفْع هو الفعل بعد إسناده إليه، وهذا الفاعل قد

(1) المقتضب: ٨/١.

(2) المصدر نفسه: ٥٠/٤.

(3) الأخفش الأوسط في آثار ابن جنّي (٣٩٢): ١١٦_١١٧.

يحذف لعدة أشياء، والذي يقوم مكانه بعد هذا الحذف هو المفعول لأنّه اشبه به، والمفعول به بعد هذه الإنابة يرتفع بعد أنّ كان منصوباً.

ثالثاً: اسم (كان) وخبر (إنّ) :

اهتمّ النحويون ببابي اسم (كان) وخبر (إنّ) كونهما من أقسام المرفوعات، فبيّنوا أحكامهما، وعلة الرفع فيهما.

قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ، قال: "وقوله: (واسم (كان) مع أخواتها وخبر (إنّ) مع أخواتها أخوان؛ لأنّ المنصوب في كل واحد منهما هو المرفوع في الآخر: مثلاًها: (كانَ زَيْدٌ قائماً) و(إنّ زَيْداً قائمٌ)". وقد بيّن الزبيدي المراد من هذا القول، قال: "يعني أنّ (كان) و(إنّ) يدخلان على المبتدأ والخبر، المبتدأ مع (كان) يكون مرفوعاً، وهو يكون مع (إنّ) منصوباً، والخبر في (إنّ) مرفوعٌ، وهو مع (كان) منصوب، فهذه طريق المؤاخاة بينهما مع أنّه لو قال: (لأنّ المنصوب في كلّ واحدٍ منهما هو المرفوع) لكفى في معرفة المؤاخاة، وذلك أنّ اسم (كان) هو خبرها، وخبر (إنّ) هو اسمها إذ كان أصلها المبتدأ والخبر"⁽¹⁾.

قال سيبويه: "ليس هذا عُمرًا، وكان هذا بشرًا، عملتا عملين رفعتا ونصبتا، كما قلت ضربَ هذا زيدا، فزيد ينتصب بضرب"⁽²⁾. فهذا القول يبيّن أنّ (كان) و(ليس) قامتا بالرفع والنصب، ف(هذا) في كلتا الجملتين اسم مرفوع، و(عمرًا)، و(بشرًا) خبر منصوب. وبهذا فسيبويه يرى أنّ علة الرفع في اسم (كان) هي كان نفسها.

ولم يختلف سيبويه في قوله عن الرفع في (إنّ) وأخواتها عن (كان) وأخواتها، إلا أنّ (كان) يرفع الاسم بعدها وهو (المبتدأ)، و(إنّ) تنصب هذا

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٧.

(2) الكتاب: ١٤٨/٢.

الاسم بعدها، فـ(إنّ) وأخواتها عنده تقوم بعملين هما الرفع والتّصّب، إذ قال: "فلعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين الرفع والتّصّب" (1).

وأما المبرّد فذكر أنّ باب (كان) يُعنى به (الابتداء) (والخبر) ، فـ(كان) تدخل حتى تخبر أنّ ذلك واقع في فيما مضى، قال: "واعلم أنّ هذا الباب إنّما معناه: الابتداء والخبر، وإنّما دخلت (كان) ؛ لتخبر أنّ ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك وإنّما صرفن تصرّف الأفعال لقوتهن، وأنّك تقول فيهن: يفعل، وسيفعل، وهو فاعل، ويأتى فيهن جميع أمثل الفعل فإذا قلت: كان زيد أخاك فخبرت عن (زيد) قلت: الكائن / أخاك زيد؛ كما كنت تقول في ضرب" (2).

وفي مسألة رفع خبر (إنّ) وأخواتها، فذكر المبرّد أنّ (إنّ) تدخل على المبتدأ لتتصبه، والخبر لترفعه، وضرب مثلاً لذلك، قوله: "إن زيدا أخوك" (٤). فـ(زيدا) اسمها منصوب و(أخوك) خبرها مرفوع (3).

وذكر الزّبيدي أنّ اسم (كان) وخبر (إنّ) مشبهان بالفاعل الحقيقي، قال: "إنّما كانا مشبهين بالفاعل الحقيقي، ولم يكونا أصليين، لما قلناه أولاً، وهو أنّ المنصوب والمرفوع ينبغي أن يكون المنصوب بعد المرفوع في باب الفعل والفاعل، نحو قولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)؛ ولأنّ (كان) وإن كانت فعلاً فهي ناقصة عن الأفعال؛ إذ كانت تدلّ على الزّمان مجردة من الحدث، والفعل الحقيقي فعله يدلّ على الزّمان والحدث" (4). فاسم (كان) وخبر (إنّ) مشبهان بالفاعل وليسا أصليين؛ لسببين: أولهما: لأنّ التّرتيب في الجملة يكون المرفوع قبل المنصوب. وثانيهما: لأنّ (كان) فعل ناقص يدلّ على الزّمان مجرداً من الحدث، بخلاف الفعل الحقيقي الذي يدلّ عليهما معاً. وقد

(1) الكتاب: ١٤٨/٢.

(2) المقتضب: ٩٧/٣.

(3) المصدر نفسه: ٩٨/٣.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٧.

أشار إليها أغلب النحويين، ومنهم: ابن جني⁽¹⁾. وابن الخشاب⁽²⁾. وابن الحاجب⁽³⁾. وابن الخباز⁽⁴⁾.

وذكر الزبيدي أن (إن) تشبه الفعل وتكون أضعف من (كان)، قال: "وأما (إن) فحرف أضعف من (كان)؛ لأنّ الفاعل لا يكون العامل فيه إلّا فعلاً، أو ما كان مشتقاً من الفعل، أو نائباً منابه كالظروف وحروف الجرّ، إلّا أنّها تشبه الفعل من حيث إنّ أواخرها مفتوحات كأواخر الفعل الماضي، وأنّها تطلبُ اسمين، كما يطلبها الفعل المتعديّ، ويتصل به ضمير المنصوب في (إنّه) و(إنّك) و(إنّي)، كما تقول: (ضربّه)، و(ضربك) و(ضربني)، ومعانيها كمعاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والتّمني والترجي والاستدراك"⁽⁵⁾. ف(إن) أضعف من (كان)؛ لأنّها حرف لا فعل، والعامل في الفاعل يكون فعلاً لا حرفاً. وتشبه الفعل لعدة أسباب: أولاً: من حيث الأواخر فهي مفتوحة كما في أواخر الفعل الماضي. ثانياً: تقتضي اسمين، كما يقتضي الفعل المتعديّ، ثالثاً: يتصل به ضمير النّصب كما في الفعل، رابعاً: معانيها تشبه معاني الأفعال.

رابعاً: الملحقات بالمرفوعات من جهة العوامل الداخلة عليها:

١- اسم (ما) الحجازية:

ذكر الزبيدي أنّها ترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر، قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: "قوله: ومنها (ما)، وهي حرف يرفع الاسم وينصب الخبر في النّفي عند أهل الحجاز ما دام خبرها متأخراً بعد اسمها، لم يتقدّم هو ولا

(1) اللّمع في العربية: ٣٦.

(2) المرتجل في شرح الجمل: ٣١٥.

(3) أمالي ابن الحاجب: ٤٠٨/١.

(4) توجيه اللّمع: ٣٨.

(5) شرح المقدمة المحسّبة: ٥٥٧_٥٥٨.

معموله، ولم تدخل عليه (إلا) ولا (إن) المخففة، وذلك قولك: (ما زيد قائماً) و﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف: ٣١]. ويبين الزبيدي المراد من هذا القول، قال: "وإنما كانت عاملة عند أهل الحجاز؛ لأنهم شبهوها بـ (ليس)؛ من حيث إنهما يقعان للنقي جميعاً، ومن حيث دخولها على المبتدأ والخبر، ومن حيث حُسْنُ الباء في خبرهما"^(١). فشَبَّهوا (ما) الحجازية بـ (ليس) لأنها تنفي، وترفع الاسم وتتصبب الخبر، ويجوز دخول الباء على خبرها كما تدخل على خبر ليس.

قال ابن جنّي: "ما الحجازية وتشبه (ما) بليس في لغة أهل الحجاز، فيقولون: ما زيد قائماً، وما عمرو جالساً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى هل، وبـ، فلا يعاملونها، فيقولون: ما زيد قائم"^(٢). فأهل الحجاز يعملونها ويشبهونها بـ (ليس)، وأما بنو تميم فلا يعملونها، ويجرونها مجرى (هل) و(بل).

وقد بين الزبيدي شروطها في العمل أن لا يتقدّم خبرها ومعموله على اسمها، فلا يقال: " (ما آكلاً زيدٌ طعامك)، ولا (طعامك زيدٌ آكلاً)، ولا (ما آكلاً طعامك)، كل ذلك غير جائز؛ لضعف (ما)؛ لأنها حرف والحروف غير متصرفة في نفسها، فلا تتصرف في معموله"^(٣). فشرطها في العمل أن يتقدّم اسمها.

وذكر الزبيدي أن من شروطها أن لا تدخل (إلا) في خبرها، فلا يقال: " (ما زيدٌ إلا قائماً)"^(٤)؛ وذلك لأنّ المشابهة بينها وبين (ليس) تنتقض.

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٥٤١.

(٢) اللع في العربية: ٣٩_٤٠.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٤٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٢.

ويشترط فيها أن لا يدخل على اسمها (إن) المخففة المكسورة؛ لأن عند دخولها يبطل عمل (ما)، فلا يجوز "(ما إن زيد قائماً)". لأن ذلك يعدم المشابهة بينها وبين ليس؛ لأن (إن) لا تدخل على اسم (ليس)⁽¹⁾.

وقد فسّر الزبيدي سبب عدم عملها في لغة تميم، وأشار أن لغة أهل الحجاز أفصح، قال: "وإنما كانت (ما) غير عاملة في لغة بني تميم؛ لأنها غير مختصة، فتارة تدخل على الأسماء، نحو: (ما زيد قائم)، وتارة تدخل على الأفعال، نحو: (ما قام زيد)، فالقياس أن تكون غير عاملة كما في غيرها من الحروف التي هي غير مختصة، إلا أن لغة أهل الحجاز أفصح لورود التنزيل عليها، ومنه قوله تعالى، ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف: ٣١]⁽²⁾. فهي غير عاملة عندهم لأنها غير مختصة بشيء؛ فهي تدخل على الإسماء والأفعال.

قال ابن الصائغ: "وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئاً، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الداخلة على الاسم والفعل؛ فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر"⁽³⁾.

٢- خبر (لا) النافية للجنس:

ذكر الزبيدي أن (لا) النافية للجنس تقوم بعملين نصب الاسم ورفع الخبر قال: "اعلم أن (لا) إذا دخلت على النكرة المضافة كانت عاملة فيها النصب، ورافعة للخبر بعدها، شبهوها بـ(إن) في العمل؛ لأنها نقيضتها؛ لأن (لا) للنفي و(إن) للإثبات، والعرب تحمل الأشياء على نقائضها، كما تحملها

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٤٢.

(2) المصدر نفسه: ٥٤٤.

(3) اللوحة في شرح الملحة: ٥٨٧/٢.

على نظائرها. مثال كونها عاملةً : (لا غَلامَ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ)⁽¹⁾. فهي عاملة في هذا المثال؛ لأن (غلامَ) اسمُها، وقد نصبته ورفعته خبرها (أفضلُ) ، فعملتَ عملَ (إنَّ) .

قال ابن ام قاسم المرادي (ت749هـ): "العاملة عمل إنَّ وهي لا النافية للجنس. ولا تعمل إلّا في نكرة. فإن كان مفرداً بني معها على الفتح، تشبيهاً ب خمسة عشر، نحو: لا ريب فيه"⁽²⁾.

وأما شرطها في العمل فذكر الزبيدي أنَّ يكون النفي مستغرقاً، وأنّ تليها نكرة، قال: "واشترطوا في عملها أنَّ تكون النكرة تليها، وأن يكون النفي مُستغرقاً، فإن تقدّم الخبر، أو وقع فصلٌ بطل العمل، مثل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ في تقديم الخبر، ومثل: (لا عِنْدَكَ غَلامٌ رَجُلٍ قَائِمٌ) في وقوع الفصل بمعمول الخبر بينها وبين الاسم، وذلك لفرعيّتها وضعفها"⁽³⁾. فشرطها أنَّ لا يفصل بينهما وبين اسمها فاصل، فإذا تقدّم الخبر بطل عملها.

قال ابن عقيل: "ولا يكون اسمها وخبرها إلّا نكرة فلا تعمل في المعرفة وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا أبا حسن لها فالتقدير ولا مسمّى بهذا الاسم لها ويدل على أنّه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك: لا أبا حسن حالاً لها. ولا يفصل بينها وبين اسمها فإن فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾"⁽⁴⁾. وخلاصة القول أنَّ اسم (لا) النافية للجنس وخبرها يكونان نكرتين، وما جاء بعدها من المعارف يُؤوّل بالنكرة لتبقى عاملة، كما يجب ألاّ يُفصل بينها وبين اسمها فاصل، فإن فُصل بينهما بطل عملها.

(1) شرح المقدمة المحسبة : ٥٤٥.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٩٠.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥٤٥.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٦/٢.

وذكر الزبيدي أنها لا يجوز أن تستعمل في سعة الكلام، قال: "ولا يجوز استعمالها في سعة الكلام، فلا يقال: (لا رجل في الدار)، فإن أردت ذلك وجب التكرير، فقلت: (لا رجل في الدار ولا امرأة)"⁽¹⁾. فالزبيدي يرى أن (لا) النافية للجنس لا يجوز استعمالها في سعة الكلام إلا في التكرار، وكما ورد في المثال.

وخلاصة القول إن (لا) النافية للجنس تشبه عمل (إن)، فتقوم بنصب الاسم ورفع الخبر، ولها في عملها شروط فإذا اختل أحد هذه الشروط بطل عملها وكانت حرف نفي لا غير.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٤٦.

المبحث الثاني

المنصوبات

توطئة:

النَّصْب اصطلاحاً:

تعريف النَّصْب من خلال ما أشار إليه أحمد بن عمر الحازمي في تعريفه الإعراب على مذهبي البصرة والكوفة، قال: "وفي الاصطلاح على مذهب البصريين أَنَّ الإعراب لفظي: الفتحة وما ناب عنها، فنفس الفتحة ونطقك بها وما ناب عنها هو النَّصْب، وعلى مذهب الكوفيين أَنَّ الإعراب معنوي تقول: هو تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها، وتغيير هذا هو الإعراب، مخصوص هذا هو النَّصْب، علامته الفتحة وما ناب عنها"⁽¹⁾، فـ(الإعراب) عند البصريين لفظي، وعند الكوفيين معنوي، وعلامة النَّصْب عندهم (الفتحة) وما ناب عنها.

قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: "(النَّصْبُ ما جَلَبَه عاملُ النَّصْبِ)". وقد بين الزبيدي المراد من هذا القول، قال: "كما قال في الرَّفْع: (ما جَلَبَه عاملُ الرَّفْعِ)، وهو يحترز عما لم يجلبه عاملٌ؛ فإنَّه يُقال له (فتحٌ)، ولا يُقال له: (نَصْبٌ)؛ لأنَّ ذلك يكون بناءً؛ للفرق بين علامة الإعراب وعلامة البناء"⁽²⁾. وبهذا فالنَّصْب يجلبه عامل النَّصْب، وأمَّا (الفتح) فليس له عامل.

إنَّ من أوسع أبواب النَّحو هو باب المنصوبات؛ ذلك لأنَّه شَمِلَ كثيراً من القضايا النَّحوية، فمثلاً باب الرَّفْع ينحصر في ركني الإسناد، وباب الجرِّ كان يقتصر على باب الإضافة، في حين باب النَّصْب كان أشمل

(1) فتح رب البرية في شرح نظام الاجرومية: ١٥٩.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٥.

منهما، فقد ضمّ كثيراً من مباحث النحو العربي. وتُعد المفاعيل أصل المنصوبات وما عداها فمحمول عليها، من ذلك جاءت تسمية المفاعيل وأشباه المفاعيل. وذكر السيوطي في كتابه أنّ انقسام المفاعيل إلى عدة أقسام هو مذهب البصريين، وأمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ للفعل مفعولاً واحداً، وهو المفعول به، والباقي هو مشبه بالمفعول، وليس بمفعول⁽¹⁾.

وقد قسّم النحويّون الأسماء المنصوبة في مصنفاتهم وفصّلوا القول فيها، قال الزبيديّ نقلاً عن ابن بابشاذ: "قوله: وجملة المنصوبات التي تكون فيها إحدى هذه العلامات المذكورة أحد عشر نوعاً: المفعول المطلق [والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتّمييز، والاستثناء، وخبر (كان) وأخواتها، واسم (إنّ) وأخواتها، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب]"⁽²⁾. فهذه جملة المنصوبات، أو ما يُنصب من الأسماء بعلامات ظاهرة أو مقدرة .

وفصّل الزبيديّ في حديثه عن المنصوبات، قال نقلاً عن ابن بابشاذ: "وقوله: (الخمسّة الأول منها هي الحقيقيّ، والستّة التي بعدها مشبهة بالمفعول الحقيقيّ)" . وبين الزبيديّ المراد من هذا القول، قال: "عني بالخمسّة المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه؛ لأنّ هذه الأشياء من لوازم الفعل المتعديّ: أمّا المصدر فلأنّ الفعل يدلّ عليه بلفظه، وكذلك لا تختلف دلالاته عليه عن اختلاف الصّيغة"⁽³⁾. فهذه المنصوبات الخمسة هي الحقيقيّة على ما عداها من

(1) ينظر: همع الهوامع: ٦/٢.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٧.

(3) المصدر نفسه: ٥٦٩.

المنصوبات؛ لأنها من لوازم الفعل المتعدي. فالمصدر ثابت لا يتغير باختلاف صيغ المشتق منه، والفعل يدلّ عليه بلفظه.

ويتابع الزبيدي حديثه عن أهمية المفاعيل للفعل المتعدي، قال: "وأما المفعول به فلأنّ الفعل المتعدي يقتضيه. وأما المفعول فيه فلأنّ الفعل يدلّ عليه بمحله؛ إذ لا يخلو الفعل من زمانٍ ومكانٍ يقع فيهما. وأما المفعول له فلأنّ الفعل لا يُفعل إلاّ لعلّة، ما لم يكن فاعله ناسياً أو ساهياً. وأما المفعول معه فلأنّ الفعل يدلّ عليه بمقارنته ومصاحبته"⁽¹⁾. فكل من هذه المفعولات أثر معين يدلّ عليه الفعل، وبدونها يبقى معنى الجملة ناقصاً أو غير واضح.

وأما السّنة التي بعدها فهي مشبّه بالمفعول، وهي الحال والتّمييز، والاستثناء...؛ لأنّ الحال "تبين الهيئة، والتّمييز تبين الذات، والاستثناء للإخراج، وخبر (كان) وهو المنصوب، واسم (إنّ)". وأما الفعل فلم يكن حقيقياً؛ لأنّه مُشَبَّه بالمشبّه بالمفعول به. فهذه المنصوبات؛ لأنها لم تكن من لوازم الفعل المتعدي؛ لم تكن حقيقة⁽²⁾.

قال ابن الأثير: "المشبه بالمفعول وهو سبعة أنواع، ثلاثة منها ترد في هذا الباب، وهي: الحال والتّمييز والاستثناء، واثنان يردان في باب العوامل، وهما: اسم إنّ وخبر كان واثنان محمولان على هذين الاثنين، وهما: اسم لا النّافية، وخبر ما النّافية"⁽³⁾. فابن الأثير جعلها سبعة بإضافة اسم (لا) النّافية للجنس، وخبر (ما) النّافية، واخرج الفعل المستقبل إذا كان معه ناصب.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٩.

(2) المصدر نفسه: ٥٦٩.

(3) البديع في علم العربية: ١٨٢/١.

علامات النّصب:

وأما علاماته فقد ذكر الزّبيدي أنّها خمسة: "الفتحة، والألف، والياء، والكسر، وحذف النّون". وذكر أنّها: "جواب لقائلٍ قال: كم علامات النّصب؟"(1).

١_الفتحة :

تُعد الفتحة من علامات النّصب الأصلية كما ذكر الزّبيدي؛ ذلك لأنّها لا تُحمل على غيرها، كما في الكسرة، فهي الأصل على ما عداها من الحروف والحركات؛ ذلك أنّ أصل الإعراب هر الحركات، وليس الحروف(2).

قال ابن مالك: "والفتحة في النّصب أصل، وتنوب عنها: الألف، والياء، والكسر، وحذف النون"(3). فهي سهله في النّطق. وقد ذكر سيبويه في كتابه أنّها حركة خفيفة(4).

وقد ذكر أبو موسى الجزولي(ت٦٠٧هـ) أنّ الفتحة تكون في النّصب، كالضّمة بالرفع، إذ قال: "الفتحة: تكون علامة النّصب في كل موضع كانت الضّمة فيه علامة الرّفع إلا في جمع المؤنث السّالم ، وإذا استثقلت الضّمة لم تستثقل الفتحة وإذا تعذرت تعذرت"(5). فالفتحة علامة نصب أصلية، وهي أخفّ من الضّمة، وتتعدّر حيث تتعذر الضّمة.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٥.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) شرح الكافية الشافية: ١٧٨/١.

(4) ينظر: الكتاب: ٣٨٢/٤.

(5) المقدمة الجزولي في النحو: ٢٧.

وأما دخولها فقد أورد الزبيدي أنها تكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة⁽¹⁾. وهو ما ذهب إليه الفارسي فقد ذكر أن المعرب صنفان هما: الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، والفتحة تدخل عليهما⁽²⁾.

وقد تعرّض أبو البركات الأنباري لهذه المسألة فقد ذكر أن أوائل الأسماء المتمكنة تكون مفتوحة⁽³⁾. فالفتحة تكون في الأسماء المتمكنة والأفعال السالمة كما ذكر الزبيدي وغيره من النحاة.

وقد تدخل الفتحة على المعتل وضرب الزبيدي مثلاً لذلك: "(إنَّ القاضي لَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَقْضِيَ)"، وذكر أنها تدخل على المعتل (بالياء والواو) ما عدا المعتل بالألف، ذلك لأنه لا تكون عليه حركة⁽⁴⁾.

قال ابن هشام النحوي: أن الفتحة تكون في المعتل بالواو والمعتل بالياء، نحو: "(إنَّ القاضي لن يرمي ولن يغزو)"⁽⁵⁾.

٢_الكسرة:

وأما الكسرة فهي أحد علامات النصب التي أورد الزبيدي أنها لا تُعد أصلاً فيه؛ لأنها تحمل على غيرها، ولا تكون مختصة بالنصب فقط، بل تدخل على غيره وتختص به مثل اختصاصها في جمع المؤنث السالم، نحو (المسلمات)⁽⁶⁾، وقد تعرّض سيبويه إلى هذه المسألة، قال: "ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتثوين بمنزلة النون لأنها في التثنيث نظيرة

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٥.

(2) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٢_١٣.

(3) ينظر: أسرار العربية: ٢٥٦.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٥.

(5) ينظر: اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٩٧/١.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٥.

الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها⁽¹⁾. فالكسرة علامة نصب لجمع المؤنث في مذهب سيبويه.

٣_الألف:

وبعد أن أنهى كلامه عن الحركات انتقل الزبيدي إلى الحروف، وتعرض للعلامة الثالثة من علامات النصب وهي الألف، فقد أشار أن الألف تكون علامة نصب للأسماء الستة، وهي قولك: "رأيت أباه، وأخاه، وفاه، وهناه، وحماه، وذا مال⁽²⁾". وذكر أنهم لما أعربوا هذه الأسماء بالحروف جعلوا إعرابها بالحروف المجانسة للحركات، كما في الألف المجانسة للفتحة، فالألف علامة للنصب فيها، كما كانت الفتحة⁽³⁾. وهو ما ذهب إليه أغلب النحاة ومنهم، سيبويه الذي صرح أن الألف، والواو، والياء، هي علامات إعراب (الأسماء الستة)، والألف هي علامة النصب⁽⁴⁾. وأشار إليه الأزهرى، إذ قال: تقول في النصب رأيت أباك، ورأيت هناك⁽⁵⁾ فأباك، وهناك منصوبان بالألف. وقال ابن جنّي: أن الأسماء الستة ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء⁽⁶⁾. ويتضح من أقوال العلماء أن الألف هي علامة نصب في الأسماء الستة، وهو ما ذهب إليه الزبيدي.

4_الياء:

وتابع الزبيدي كلامه عن علامات النصب، فبعد حديثه عن الألف تناول الياء، وذكر أنها تكون علامة نصب في التثنية وجمع المذكر السالم، كما في قولك: "(إنّ الزيّدين قائمان)، و(إنّ الزيّدين قائمون)"⁽⁷⁾.

(1) الكتاب: ١٨/١.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٦.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦١.

(4) ينظر: الكتاب: ٤٣٠/١.

(5) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٤٤/٥.

(6) ينظر: اللمع في العربية: ١٨.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٦.

قال ابن السراج: إذا جمعت الاسم المذكر على التثنية يلحقه ياء ونون في النصب⁽¹⁾.

وذكر أبو البقاء العكبري أن جمع المذكر السالم والمثنى معربان، وبين أن إعرابهما بالحروف، و(الياء) علامة نصب فيهما⁽²⁾.

وقال خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ): أن المثنى وجمع المذكر السالم ينصبان بالياء⁽³⁾. ف(الياء) علامة نصب، وتدخل على المثنى وجمع المذكر السالم.

5_حذف النون:

أما حذف النون، فقد بين الزبيدي أن (حذف النون) يكون في تثنية وجمع فاعل الفعل، وتدخل على المؤنث الواحد، كما في قولك: " (لن يَضْرِبَا)، و (لن يَضْرِبُوا) و (لن تَضْرِبَا)، و (لن تَضْرِبُوا) " (لن يَضْرِبَا) اسم منصوب وعلامة نصبه حذف النون، وقد تناول ابن السراج هذه المسألة وذكر أن الإعراب يلحق الأسماء والأفعال ويحدث فيهما التّغيير، نحو قولك (لن يضربوا) و (لن يضربا)⁽⁵⁾ و (لم تضربي) و (لن تضربي)⁽⁶⁾. فقد حدث التّغيير في الجمل وهو حذف النون عند النّصب. وذهب إلى هذا القول الفارسي الذي ذكر أن النون تثبت في الرفع إلا أنها تسقط في النّصب، فتقول (لن تفعلوا) و (لن تفعلوا) و (لن تفعلوا)⁽⁷⁾. فسقطت النون عند دخول (لن) الناصبة.

(1) ينظر: الأصول في النحو: ٤٧/١.

(2) ينظر: التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٠١_٢٠٢.

(3) ينظر: شرح الأزهري: ١٨.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٦.

(5) الأصول في النحو: ٤٤/١.

(6) المصدر نفسه: ٤٩/١.

(7) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٤.

_المنصوبات:

أولاً: المفعول المطلق:

بدأ الزبيدي كلامه عن المنصوبات بالمفعول المطلق عرفه، وبين الأسماء التي سُمِّي بها وسبب التسمية، إذ قال: "أما المفعول المطلق فهو المصدر، سُمِّي بذلك؛ لأنَّ الفعل انطلق عليه من غير واسطه لا في اللفظ ولا في التقدير كقولك: (قُمْتُ قِيامًا) و(ضَرَبْتُ ضَرْبًا) وما أشبه ذلك....، وسُمِّي المصدر لأنَّ الأفعال تصدر عنه إذا كانت مشتقة منه، مأخوذ من (مصدر الإبل)، وهو الموضع الذي ترجع فيه عن الماء، وسُمِّي (الحدث) و(الحدثان) لأنَّ الذات تُحدثه، وسُمِّي اسم الفعل، أي: أنه اسم الفعل المعنوي الحركات ونحوها"⁽¹⁾.

وذكر الزبيدي أنَّ المفعول المطلق ينقسم على ثلاثة أقسام: الأول لتأكيد الفعل، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا)، فأكد الفعل بـ (ضربًا). والثاني لبيان عدد المرات، نحو: (ضَرَبْتَهُ ضَرْبَةً) فدلَّ على الواحدة بـ (ضربة). والثالث لبيان النوع، نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا) فـ (شديدًا) بيّن نوع الضرب⁽²⁾.

وقد تعرّض ابن جني للمفعول المطلق وذكر أنَّه مصدر، قال: "واعلم أنَّ المصدر كل اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول وهو فعله من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب تقول قمت قيامًا وقعدت قعودًا"⁽³⁾. وقد بيّن ابن جني أقسامه وفصلها كما فصلها الزبيدي، فالزبيدي يتفق مع ابن جني في هذا القول ومع أغلب النحاة ومنهم: الزمخشري⁽⁴⁾ و ابن الحاجب⁽⁵⁾ ابن هشام النحوي⁽⁶⁾، وابن عقيل⁽⁷⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٧.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٠.

(3) اللع في العربية: ٤٨.

(4) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٥٥.

(5) ينظر: أمالي ابن الحاجب.

(6) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٨١/٢.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧٢/٢.

وقد أشار ابن الخباز أنّ أبا بكر بن السراج ذكر المصدر (المفعول المطلق) في أول المنصوبات، وتابعه النحويون في ذلك⁽¹⁾.

ثانياً: المفعول به:

وأما المفعول به فهو ثاني المنصوبات عنده، وذكر أنّه سُمّي بذلك؛ لأنّ فعلُ الفاعل وقع به، نحو (ضَرَبْتُ زَيْدًا)⁽²⁾. وهو ما أشار إليه العكبري، إذ قال: "أنّ المفعول به شريك الفاعل في تحقيق الفعل"⁽³⁾.

وقد فرّق الزبيدي بينه وبين المصدر، فذكر أنّه موجود قبل الفاعل وعامل فيه، بخلاف المصدر الذي يوجد بوجود الفعل وينعدم بانعدامه. وإذا أردت السؤال عنه فتبدأ بالباء، فتقول: (بِمَنْ وَقَعَ؟)، ويجاب عنه بالباء أيضاً، فيقال: (بِزَيْدٍ)⁽⁴⁾.

لم ينحصر تعدّي الأفعال إلى مفعول واحد فقط، بل بعضها يتعدّى إلى أكثر من مفعول، ووقف الزبيدي عند كلّ واحد منها وبينها، فقد ذكر (الحواس الخمسة)، وأشار إلى أنّها تتعدّى إلى مفعول واحد فقط، وضرب لها أمثلة: " (شَمَمْتُ الرِّيحَانَ)، و(ذُقْتُ الطَّعَامَ)، و(أَبْصَرْتُ زَيْدًا)، و(سَمِعْتُ الْقِرَاءَةَ)، وما جرى مجراها مما يلاقيها في المعنى، نحو قولك: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)"⁽⁵⁾. فهذه الأفعال كلّها تتعدّى إلى مفعول به واحد. وقد تعرّض أبو البركات الأنباري لهذه المسألة وقدّم مثالا على ذلك، إذ قال: "وأما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب، ضرب يتعدّى إلى مفعول واحد، كقولك: ضرب زيدٌ عُمرًا، وأكرم عمرو بشرًا"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: اللع في العربية: 165.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٧.

(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٦٨.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٧_٥٧١.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٥٧١.

(6) أسرار العربية: ٨٣.

وقد تابع الزبيدي كلامه عن تعدّي الأفعال وانتقل إلى الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين، فقد أورد الفعل (ظَنَنْتُ)، وذكر أنّه من أفعال القلوب التي تتعدّى إلى مفعولين، يكون الثاني غير الأول، وذكر أنّه يجوز أن يأتي في عدّة صور، إذ قال: "يجوز أن يكون مفردًا، وجملّةً، وظرفًا، وشرطًا، وجبرًا، كقولك: (ظَنَنْتُ زَيْدًا عالمًا)، و (ظَنَنْتُ زَيْدًا أبوه قائمٌ)، و(ظَنَنْتُ زَيْدًا قامَ أبوه) و(ظَنَنْتُ زَيْدًا في الدار) و(ظَنَنْتُ زَيْدًا إن قامَ أبوه قامَ أخوه)"⁽¹⁾.

قال الفارسي: "فأمّا ما يتعدّى إلى مفعولين ويجوز الاختصار على أحدهما، فنحو: أضربتُ زيداَ عمراً، وتقول: أبى زيدُ الماءَ وأبيئُهُ الماءَ"⁽²⁾. فالفارسي يريد أن بعض الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين، يجوز حذف أحدهما والاختصار على الآخر؛ لأنّ الفعل قد استوفى معناه بالفعل المذكور.

ثمّ ينتقل الزبيدي في كلامه من الفعل المتعدّي إلى مفعولين، إلى الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل، وضرب مثالاَ لذلك (أَعْلَمْتُ)، وذكر أن الأول منها غير الثاني والثالث، والثاني منهما والثالث يكونان مفعولات لـ(ظَنَنْتُ)، وكان الأصل في (عَلِمْتُ) أنّه يتعدّى إلى مفعولين، لكنّه تعدّى إلى ثلاثة مفاعيل بعد دخول الهمزة عليه⁽³⁾. وقد تناول ابن جنّي هذا الضرب من الأفعال المتعدية، إذ قال: "والمتعدّي إلى ثلاثة مفعولين نحو قولك: أعلم الله زيداَ عمراً عاقلاً وانبأ الله بشراً كريماً، وأرى الله أباك أخاك ذا مال"⁽⁴⁾. وبهذا فالفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل هو ما كان أصله متعدّياً إلى مفعولين، ثم نُقِلَ بالهمزة أو نحوها فتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل.

(1) شرح المقدمة المحسبة : ٥٧١.

(2) الإيضاح العضدي: ١٧٣.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٥٧٢.

(4) اللمع في العربية: ٥٤.

ومن النّحاة الذين تابعوا هذه المسألة أبو البركات الأنباري فقد ذكر أنّ هذا النوع من الأفعال منقول بالهمزة والتّضعيف، إذ قال: "وَضَرَبُ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، كَقَوْلِكَ: أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ، وَنَبَأَ اللَّهُ عَمْرًا بَشَرًا كَرِيمًا، وَهَذَا الضَّرْبُ مَنقُولٌ بِالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ"⁽¹⁾. فالزّبيدي يتّفق في قوله مع ابن جنّي وأبي البركات على أنّ هذا النوع من الأفعال المتعدّية منقول بالهمزة.

وبعد أنّ أنهى كلامه عن الأفعال التي تتعدّى انتقل إلى الأفعال التي لا تتعدّى، وذكر أنّ هذا النوع يوصل بحرف الجرّ؛ بسبب قصر الفعل عن المفعول، ومثاله على ذلك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ). فالباء التي هي حرف جر هي من قامت بالوصل⁽²⁾. وهو ما ذهب إليه ابن السّراج إذ قال: "ولو اسقطت الباء في قولك مررت بزيد لم يجر، لأنّ الأفعال غير متعدية في الأصل لا تتعدّى إلا بحرف الجرّ"⁽³⁾. فالزّبيدي يتّفق مع قول ابن السّراج وأغلب العلماء، ومنهم ابن الوراق (ت381هـ)⁽⁴⁾. وابن يعيش⁽⁵⁾. أنّ الأفعال التي لا تتعدّى توصل بحرف جر.

ثم ينتقل إلى الأفعال التي تتعدّى بحرف الجرّ مرّة، وب herself مرّة، ومثاله فيها: (شَكَرْتُ لِزَيْدٍ) و(شَكَرْتُ زَيْدًا)، وذكر أنّها تحفظ ولا يقاس عليها، فهي أفعال محصورة⁽⁶⁾. وأشار إلى أن تفصيلها سيأتي في فصل العامل، لكنّ الأجل لم يمهل.

(1) أسرار العربية : ٨٤.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٥٧٢.

(3) الاصول في النحو: ٦٥/٢.

(4) ينظر: علل النّحو: ٤٢٨/١.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٢٨/١.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٥٧٢.

ويواصل الزبيدي كلامه عن المفعول به ليتكلم عن الملحق به، وهو المتعجب منه، قال: "وأما المتعجب منه، نحو قولك: (ما أحسن زيدًا!) فهو ملحق بالمفعول به؛ وذلك لأن أصله أن يكون فاعلاً، تقديره: (حسن زيدًا)، و(زيد حسن جدًا)، فلما تعجبت منه وجئت بـ(ما) في أول الكلام، وجعلها مبتدأة نقلت (حسن) إلى (أحسن)، وجعلت فيه ضميراً ويعود على (ما) وهو فاعل (أحسن) ونصبت (زيدًا) على المفعولية، وما بعده خبر عن (ما)؛ فلذلك كان ملحقاً بالمفعول، ولم يكن أصلاً⁽¹⁾. وبهذا فالتعجب منه ملحق بالمفعول به لا أصل فيه؛ لأن أصله فاعل، ثم نُقل إلى النصب عند دخول (ما) التعجبية.

وقد تعرض أبو البقاء العكبري لهذه المسألة، وذكر أن (أفعل) التعجب لها ثلاثة أوجه، وذكر أن منها من تقوم بنصب المتعجب منه على أنه مفعول به، ومثاله: (ما احسن زيداً)⁽²⁾. وبهذا يتبين أن الزبيدي يتفق مع قول العكبري على أن المتعجب منه ينصب على المفعول به ويلحق به.

ويكمل الزبيدي كلامه عن لواحق المفعول به ليتكلم عن المنادى المضاف والمشبّه به، قال: "وكذلك المنادى المضاف، والمُشبّه به ملحق به أيضاً، نحو: (يا عبد الله) و(يا رفيقاً بالعباد)؛ لأن العامل في المنادى المذكور حرف النداء، وحق المفعول به أن يكون العامل فيه فعلاً أو ما هو مشتق من الفعل، فلذلك كان ملحقاً بالمفعول، وليس بأصل"⁽³⁾. وبهذا فالمنادى المضاف والشبيه بالمضاف من ملحقات المفعول به؛ لأن العامل فيهما حرف النداء، فلذلك كانا ملحقين به، وليساً أصلاً فيه.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٧٢.

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٢/١.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٧٢_٥٧٣.

وقد تناول ابن عقيل هذه المسألة وذكر أنّ المنادى ينصب على المفعول به، إذ قال: "ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأنّ المنادى مفعول به في المعنى وناصبه فعل مضمر نابت يا منابه فأصل يا زيد أدعو زيدا فحذف ادعو ونابت يا منابه"⁽¹⁾، ويريد ابن عقيل في هذا القول أنّ الياء نابت عن فعل محذوف تقديره (ادعو زيدا)، فالفعل (ادعو) ناصب لـ(زيد)، فحذف الفعل ونابت (يا) منابه.

ثالثاً: المفعول فيه:

قال الزبيديّ المفعول فيه: "هو الظرف، ومعناه: الوعاء، وقيل ذلك؛ لأنّه يُسأل عنه بـ (في)، ويجاب بها، فيقال: (في أي زمان وقع الفعل؟) فيقال: (في يوم الجمعة)، و(في أي مكان وقع الفعل؟)، فيقال: (في الدار)، وهو متضمّن لفعل الفاعل غير واقع به"⁽²⁾.

وذكر الزبيديّ أنّه ينقسم على قسمين: ظرف زمان ويتضمّن الليالي، والشهور، والأعوام، وما اشبه ذلك. وظرف مكان ما ثبت فيه واستقر عليه⁽³⁾. وهو ما ذكره ابن السراج⁽⁴⁾ وأغلب النحاة، ومنهم، الزمخشري⁽⁵⁾، وابن مالك⁽⁶⁾، وابن هشام النحوي⁽⁷⁾، وابن الصائغ⁽⁸⁾. أنّ المفعول فيه ظرف يسأل عنه بـ(في)، ويجاب عنه بها، وينقسم على قسمين ظرف زمان ومكان.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٥٨/٣.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٧.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٤.

(4) ينظر: الأصول في النحو: ١٩٠/١.

(5) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٨١.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٧٤/٢.

(7) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٢٩.

(8) ينظر: اللحة في شرح الملحّة: ٤٤٤/١.

ويكمل الزبيدي كلامه عن المفعول فيه وذكر أنّ ظرفي الزّمان والمكان كل واحدٍ منهما ينقسم على: مُبهم، ومعدود، ومختص. فالمختص يحسن أنّ يكون جواباً لـ(متى)، يجوز أنّ يكون في بعض الفعل، ويجوز للفعل أنّ يستغرقه من أوله لآخره، وضرب مثلاً على ذلك: (مَتَى تَخْرُجُ؟) فيكون جوابك: (يَوْمَ الْخَمِيسِ)، فيجوز أنّ يكون خروجك في بعض يوم الخميس فمثلاً ساعة منه، أو تخرج من أول يوم الخميس إلى آخره⁽¹⁾. وذكر ابن الصّائغ أنّ المختص هو أحد أقسام ظرف الزّمان تقول: (لَقَيْتُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ)⁽²⁾.

قال الزبيدي وأمّا المعدود وهو القسم الثاني من ظرف الزّمان يحسن أنّ يكون جواباً لـ(كم)، ولا يجوز أنّ يكون في بعض الفعل كما في المختص، بل يكون الفعل من أوله إلى آخره مستغرقاً له، فإذا سُئِلت: (كَمْ أَقَمْتُ فِي الْبَلَدِ؟)، فيكون جوابك: (أَقَمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)⁽³⁾. وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ المعدود هو الذي له مقدار من الزّمان يكون معلوماً، نحو: شهر، سنة، والشتاء والصّيف⁽⁴⁾.

وأمّا المبهم من ظرف الزّمان فذكر أنّه (غير ما ذكرناه)، نحو: "أَقَمْتُ دَهْرًا" و"أَقَمْتُ حِينًا"⁽⁵⁾.

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ المبهم: "ما وقع على قدر من الزّمان غير معين، نحو: وقت، وحين، وزمان"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٧٤.

(2) ينظر: اللّحة في شرح الملحّة: ٤٤٤/١.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٧٤.

(4) ينظر: التذييل التكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٦١/٧.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٧٤.

(6) التذييل التكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٦١/٧.

وأورد الزبيدي أن هذه الأقسام الثلاثة من ظرف الزمان يتعدى الفعل إليها بنفسه بواسطة في المعنى لا اللفظ، نحو: (قُمْتُ يَوْمًا وَلَيْلَةً)⁽¹⁾.

وأما أقسام ظرف المكان فذكر الزبيدي أن المختص ما يكون له نهايات محيطه به، أقطار تحصره، كالبلد، والسوق، والدار. والمعدود ما يكون له مقدار، كالميل، والفرسخ، والمبهم فذكر أنه الجهات الست، وما يجري مجراها: أمام، خلف، يمين، شمال، أسفل، أعلى... الخ⁽²⁾. وقد ذكر ابن الصائغ نوعين من أقسام ظرف المكان: الأول: مبهم كأسماء الجهات، وأسماء المقادير: كالفرسخ والميل. والثاني: المختص: قال أنه ما كان له شيء يحيطه، مثل: العراق والدار⁽³⁾، فالزبيدي يتفق مع ابن الصائغ في أقسام ظرف المكان، إلا أن ابن الصائغ حصر المعدود والمبهم في قسم واحد، فكانت أقسام ظرف المكان قسمين عنده، وأما الزبيدي فقسمها على ثلاثة.

رابعاً: المفعول له:

قال الزبيدي: "وأما المفعول له فهو الذي فعل الفعل من أجله، نحو قولك: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا)، وقيل له ذلك؛ لأنه يُسأل عنه باللام، ويجاب عنه بها، فيقال: (لأي شيء ضَرَبْتَ رَيْدًا؟) فيقال: (للتأديب)". وذكر أن شرطه يكون فعل لفاعل الفعل، وهو مصدر، وقد يأتي نكرة، نحو: "(كَلَّمْتُهُ طَمَعًا في برّه)"، وقد يأتي معرفاً باللام، نحو: "(جِئْتُه القضاءَ لِحَقِّه)"، وقد يأتي مضافاً، نحو: "(جِئْتُه قضاءَ حَقِّه)". وذكر أنه جاء: نكرة، ومضافاً، ومعرفاً باللام⁽⁴⁾، في البيت الشعري:

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٧٤.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر اللوحة في شرح الملح: ٤٤٤/١-٤٤٥.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠.

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ

مخافةً وزَعَلَ المحبُّور

والهـول من تَهَوَّلِ الهُبُور⁽¹⁾

ففي البيت جاءت ثلاثة مفعولات، هي: المخافة والزَّعل، والسَّهول، انتصبت على المفعول من أجله⁽²⁾. قال ابن جنِّي: "اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، وإنَّما يذكر المفعول له؛ لأنَّه عذرٌ وعلَّةٌ لوقوع الفعل تقول: زرتك طمعاً في برك، وقصدتك ابتغاءً لمرضاتك، أي: زرتك للطَّمع وقصدتك للابتغاء"⁽³⁾. وبهذا فابن جنِّي يرى أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدراً، وأنَّ العامل فيه فعلٌ، ويُذكر لبيان علَّة الفعل وسببه.

خامساً: المفعول معه:

قال الزَّبيدي: وأمَّا المفعول معه فمعناه المصاحبة والمقارنة، كقولك: "(اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةُ)"، وقيل له ذلك، لأنَّه يُسأل عنه بـ (مع)، ويُجاب عنه بها، فيقال: "(مَعَ أيِّ شيءٍ اسْتَوَى الماءُ؟)"، فيقول: "(مع الخَشَبَةُ)"⁽⁴⁾. وذكر أنَّ العامل فيه فعلاً، وإذا حُكِمَ عليه أنَّه مفعول معه، فتُحذف (مع) وتحل الواو مكانها، ومثال ذلك: "(اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةُ)"، وكان الأصل في الجملة (مع): "(اسْتَوَى الماءُ مَعَ الخَشَبَةِ)"، فحذفت وحلت الواو محلها، وذكر أنَّ من إحدى شروطه أنَّ تكون بينه شراكة وبين فعل الفاعل قبله، وقد

(1) ديوان العجاج: ٣٥٤/١-٣٥٥.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٨٠.

(3) اللمع في العربية لابن جنِّي: ٥٨.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٨.

يأتي الشريك بينه وبين المفعول في الشواهد الشعرية ⁽¹⁾، كما ورد قول الشاعر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ ⁽²⁾
فـ(الضَّحَّاكَ) نصب على المفعول معه، وبينه وبين المفعول شراكه وهو كاف (حَسْبُكَ)، بمعنى: (لِيَكْفِكَ وَالضَّحَّاكَ).

قال الفارسي: "الاسم الذي ينتصب بأنّه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف وذلك قولهم: استوى الماء والخشبة، وما صنعت وأباك، فالمعنى: استوى الماء مع الخشبة، وما صنعت مع أباك" ⁽³⁾. وبهذا القول يتضح أنّ الزبدي يتفق مع الفارسي وأغلب العلماء ومنهم الزمخشري ⁽⁴⁾. وأبو البقاء العكبري ⁽⁵⁾. وابن عقيل ⁽⁶⁾. إنّ العامل فيه هو الفعل، وإذا تقرر أنّه مفعول معه، فتحذف (مع)، وتحل الواو محلها.

سادساً: الحال:

هو الاسم المنصوب الذي يقوم ببيان هيئة الفاعل أو هيئة المفعول، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، فالذي نُصِبَ على الحال هو (قَائِمًا)، وبيان هيئة الفاعل أنّ الضرب وقع منه في حالة القيام، وهيئة المفعول هو وقوع الضرب به في قيامه ⁽⁷⁾. وقد أشار ابن جنّي إلى الحال، إذ قال: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وأمّا لفظها فإنّها نكرة تأتي بعد معرفة وقد تمّ

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٨١_٥٨٢_٥٨٣.

(2) البيت مجهول القائل. وهو من شواهد شرح المفصل: ٥١/٢، والمغني: ٥٦٣/٢.

(3) الإيضاح العضدي: ١٩٣.

(4) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٨٣.

(5) ينظر: التبیین عم مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين: ٣٧٩.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٠٢/٢.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٨.

عليها الكلام وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى⁽¹⁾. فالزبيدي اتفق مع ابن جني وأغلب النحويين، ومنهم ابن الأثير⁽²⁾. والعكبري⁽³⁾. وابن الخباز⁽⁴⁾. وابن يعيش⁽⁵⁾. وابن الصائغ⁽⁶⁾. على أن الحال هو بيان هيئة صاحبة. وإذا أردت أن تسأل عنه، فتسأل عنه بـ(في)، فتقول: (في أي حالة صُرِّبَ زَيْدًا؟)، والجواب عنه بها أيضًا، فتقول: (في حالة القيام)⁽⁷⁾. وقد فرّق الزبيدي بين الصفة والحال، فالصفة تدل على الثبات نحو: (جاء زَيْدٌ الضاحِكُ)، فـ(الضاحِكُ) صفة ثابتة لـ(زيد)، وأمّا الحال فدلالته على هيئة مؤقتة، نحو: (جاء زَيْدٌ ضاحِكًا)، فـ(ضاحِكًا) هيئة مؤقتة لـ(زيد)⁽⁸⁾. ولا يكون الحال في صيغة واحده، فقد يرد في الجملة، كقولك: (جاء زَيْدٌ ضاحِكًا)، وقد لا يرد فهو غير ضاحك إذا لم يأت (زيدٌ)، ومثل ذلك المقدّر بالمتنقل، نحو: هذا زيدٌ صائِدًا غدًا، فـ(زيد) في حالة الإشارة غير صائد، لكنّه يصيد غدًا أي ناوٍ، فهو مقدّر في حالة الإشارة⁽⁹⁾. وذكر أبو حيان الأندلسي أن اسم الإشارة قد يعمل في الحال، نحو: (هذا زيد منطلقًا)⁽¹⁰⁾.

(1) اللع في العربية لابن جني: ٦٢.

(2) ينظر: البديع في علم العربية: ١٨٣/١.

(3) ينظر: التبيين عم مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين: ٢٩٦.

(4) ينظر: توجيه اللع: ٢٠٢.

(5) ينظر: ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢.

(6) ينظر: اللع في شرح الملحّة: ٣٧٥/١.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٨.

(8) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٥.

(9) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٥.

(10) ينظر: التذيل التكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٥٠/٩.

وذكر الزبيدي أنّ الحال قد يأتي مؤكّداً للجملة التي قبله كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [سورة البقرة: 91]، فـ(مصدقًا) هو حال أكّد الجملة التي قبله، والحال المؤكدة لما قبلها أكثر ما تستعمل مع الجملة الاسمية⁽¹⁾. وهو ما أكّده المبرد، إذ قال: "هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذ من الفعل تقول: زيد أبوك حقاً، وهو زيد معروفًا"⁽²⁾. فهذه الأحوال أكّدت ما قبلها.

وبعد ذلك ينتقل الزبيدي إلى الإشارة إلى شرط الحال، فذكر أنّ شرطه يكون نكرة، إذ قال: "(وشرطه أنّ يكون نكرة) لأنّ الحال فضلة في الاخبار، وأصل الأخبار أنّ تكون نكراتٍ، فإذا جاءت الحال معرفة كانت مؤولة بالنكرة، وذلك في مثل قولهم: جاء زيدٌ وحده، أي: مُنفردًا"⁽³⁾. فالزبيدي يرى أنّ من شروط الحال أنّ يأتي نكرة وإذا جاء معرفة، فيكون مؤول بالنكرة وهو ما أكّده علماء العربية، يقول ابن هشام النحوي: "شرط الحال أن تكون نكرة فإذا جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة"⁽⁴⁾. وقد يتقدّم الحال على صاحبه النكرة، والمثال الذي أورده الزبيدي قول الشاعر:

لَمِيَّةٌ مُؤَحِّشًا طَلًّا قَدِيمٌ⁽⁵⁾

فـ(مؤحّشًا) حال، لما تقدّم على الموصوف انتصب⁽⁶⁾. وهو ما أشار إليه الرّمانيّ⁽⁷⁾. وابن عقيل⁽⁸⁾. وأبو حيان الأندلسيّ⁽⁹⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٨٧.

(2) المقتضب: ٣١٠/٤.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥٨٧_٥٨٨.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٥.

(5) ملحق ديوان كثير: ٥٣٦، ويروى: لِعِزَّة.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٨٩.

(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرمانيّ: ٥١٦.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٥٧/٢.

(9) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٦٣/٩.

والعامل في الحال متصرف وغير متصرف، فإذا كان العامل متصرفاً جاز تقديم الحال وتوسطه وتأخيره، فيقال: " (ضاحكاً جاء زيدٌ)، و(جاء ضاحكاً زيدٌ)، و(جاء زيدٌ ضاحكاً)"، وإذا كان العامل معنوياً غير متصرف لم يجر تقديم الحال عليه، نحو: (هذا زيدٌ ضاحكاً)⁽¹⁾. وهو ما أشار إليه ابن جني⁽²⁾. والعكبري⁽³⁾. وابن بابشاذ⁽⁴⁾.

سابعاً: التمييز:

قال الزبيدي: وأما التمييز فهو يبين الجنس، وذلك إذا قلت: (عندي عشرون درهماً) ف(الدرهم) مبين لذات (العشرين)، لأنها مبهمة، يجوز أن يقع على (الدرهم) وعلى غيرها وهو في التقدير مقدر بـ(من)؛ كأنك قلت: (عندي عشرون من الدرهم)⁽⁵⁾. وعرفه ابن هشام النحوي: "التمييز اسم بمعنى من مبين نكرة... ينصب تمييزاً بما قد فسرهُ"⁽⁶⁾.

وقد فرق الزبيدي بين التمييز والحال، فذكر أن التمييز بيان للجنس، وأما الحال فكما ذكر، مبين للهئية، ويدلّ الجنس على الكثير والقليل، فلا تكون هناك حاجة للجمع ولا للتثنية، هذا تمييز إذا كان مفرداً، وأما تمييز الجملة فتجوز المطابقة فيه، فتقول: طاب زيدٌ أباً، وطاب الزيدان أبوين⁽⁷⁾.

إن أكثر ما يأتي التمييز مع المقادير، فهو يأتي لرفع الإبهام عنها، ومن أمثلة المعداد: "(عندي عشرون رجلاً)"، ومن أمثلة المكيل: "(إردب قمحاً)"،

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٩١.

(2) ينظر: اللع في العربية: ٦٢.

(3) ينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: ٢٨٨/١-٢٨٩.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٣١٤/٢.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٨.

(6) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ٥٩٩/١.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٩٣.

ومن أمثلة الموزون: "(رِطْلٌ زَيْتًا)"⁽¹⁾. فالزبيدي يرى أن التمييز يرفع الإبهام. قال ابن مالك: "التمييز في الأصل مسوقا لرفع الإبهام"⁽²⁾. وهو ما أشار إليه علماء العربية ومنهم: ابن يعيش⁽³⁾. وابن الحاجب⁽⁴⁾. والسيوطي⁽⁵⁾.

إن أصل التمييز هو فاعلٌ للفعل، نحو: "(تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا): (تَفَقَّأَ شَحْمُ زَيْدٍ)"، فالفاعل هنا (الشَّحْمُ) قد أضيف إلى (زَيْدٍ)، ولما أراد التبيين والتوكيد والمبالغة فيه أسند الفعل، فارتفع به، ونصب (الشَّحْمُ) على التمييز، ولم يرفع؛ لأنَّ الفعل لا يكون له فاعلان على غير جهة الاشتراك، فلما انتصب حصل في الكلام ضربٌ من المبالغة والتأكيد؛ لأنَّ الشيء إذا أبهم أولاً، ثُمَّ فُسر ثانياً كان أوقع في النقي، ومثل ذلك: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا) و(تَصَبَّيْتُ عَرَقًا)"⁽⁶⁾.

ويجوز تقديم العامل إذا كان فعلاً في التبيين، قال المبرد: "واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً، فإن شئت قدمت، فقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت"⁽⁷⁾.

وقد يأتي مفسراً للمعدود كما ذكر، نحو (عِشْرِينَ دِرْهَمًا)، فـ(دِرْهَمًا) منصوب على التمييز والذي نصبه هو: (عِشْرُونَ)؛ ذلك أنه بمعنى ضاربين. وقد يفسر الموزون، نحو: (رِطْلٌ زَيْتًا)، فالذي نصب على التمييز هو: (زَيْتًا)، وناصبه: (رِطْلٌ) المنون؛ ذلك أنه مشبه باسم الفاعل المنون.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٩٣.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: ١٥/٣.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٢.

(4) ينظر: الكافية في علم النحو: ٢٤.

(5) ينظر: همع الهوامع: ٣٤/٣.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٩٤.

(7) المقتضب: ٣٦/٣.

وقد يأتي بعد المضاف إليه، نحو: (للهِ دَرُّ فارِسًا) (فارِسًا) انتصب على التمييز⁽¹⁾، وهو ما ذهب إليه سيبويه⁽²⁾ والمبرد⁽³⁾.

ثامناً: الاستثناء:

قال الزبيدي: "وأما الاستثناء معناه الإخراج؛ لأنه استفعال من (التثنية)، مأخوذاً من (تَنَيْتُ الحَبْلَ)، إذا عطفته".

وذكر الزبيدي أنه قد وقع خلاف في عامله، فمنهم من رأى أن عامله هو الفعل بواسطة (إلا). ومنهم من رأى أن العامل في (إلا) من معنى (أُسْتَنْتَيْ)، وصاحب هذا القول أبو العباس المبرد. وذكر الزبيدي أن الكسائي رأى أن عامله (إن) المدغم في (لا)، ومنهم من رأى أن عامله (الإخراج)، وهو معنوي. ومنهم من رأى أن عامله فعل مقدّر يأتي بعد (إلا)⁽⁴⁾. وذهب الزبيدي إلى الرأي الأول، إذ قال: "القول الأول هو الصحيح؛ لأن الفعل لما قُصِرَ أن يتعدى إلى المستثنى منه توصل إليه بـ(إلا)"⁽⁵⁾. وهو مذهب سيبويه كما ذكر ابن يعيش، إذ قال: "وفي العامل في المستثنى أقوال منها قول سيبويه: إن العامل فيه الفعل المقدم، أو معنى الفعل بواسطة (إلا)"⁽⁶⁾.

إن الاستثناء لا يخلو من ثلاثة: مستثنى، ومستثنى منه، وحرف الاستثناء. فالاسم الذي يأتي بعد (إلا) هو المستثنى، والاسم الذي يأتي قبلها

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٩٩.

(2) ينظر: الكتاب: ١٧٤/٢.

(3) ينظر: المقتضب: ٣٥/٣.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٦٠٢-٦٠٣. والكامل: ٦١٣/٢. وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠٧/٣.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٦٠٤.

(6) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٢. ينظر: الكتاب: ٣١٠/٢.

هو المستثنى منه، وأما حرف الاستثناء، فهو (إلا) وما أجرى مجراها، نحو: قام القوم إلا زيدًا، ف(القوم) مستثنى منه، و(إلا) هي حرف الاستثناء، و(زيدًا)، مستثنى⁽¹⁾.

وقد يأتي المستثنى أقل من المستثنى منه وهذا يجوز عند جميع النحويين من البصرة والكوفة، بل حتى وعند الفقهاء، وقد يأتي مثله، وهذا جائز عند أكثر الناس، وقد يأتي المستثنى أكثر من المستثنى منه، وهذا جائز عند نحا الكوفة والفقهاء⁽²⁾.

ونذكر الزبدي أن الاستثناء لا يخلو من: أن يكون موجباً، والمقصود بالموجب ليس بنفي، ولا استفهام، ولا نهي، ومعناها ما وجد وحصل، وغير الموجب هو الذي يكون معدوماً أو مترقباً، ولم يوجد في الحال ومثال الموجب: "(قام القوم إلا زيدًا)"، أو ما هو في تأويل الموجب، وذكر أن تأويل الموجب مع الموجب قسم واحد، ومثاله: "(ما أكل أحد الخبز إلا زيدًا)"، أو مقدماً، ومثاله: "(مالي إلا الله راحم)"، أو منقطعاً: "(ما بالدار أحد إلا حماراً)" أو بعد تمام الكلام، ومثاله كما جاء في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ {سورة النساء: ٦٦}. وذكر أن الثلاثة الأولى تلزم النصب؛ ذلك أن الذي ليس بنصب يكون بدلاً مما قبله، والبديل ليس له مدخلاً هنا. وأما آخرًا فالنصب فيه ليس لازماً⁽³⁾. يريد به الذي يأتي بعد تمام الكلام.

وقد تعرض الفارسي للاستثناء، إذ قال: "ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلام موجب أو غير موجب، فالاستثناء من الكلام الموجب نصب، مثال ذلك، جاء القوم إلا زيدًا، وخرج أصحابك إلا عبد الله.... فإن

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٦٠٤.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٥. والمحصول: ٣٧/٣-٣٨.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٦٠٨-٦٠٩-٦١٠.

كان الكلام المذكور قبل إلا غير موجب فإنّه لا يخلو من أنّ يكون تامّاً أو غير تام، فمثال غير التّام: ما جاءني إلا زيد، وما ذهب إلا عمرو... ومثال التّام نحو: ما جاءني أحد، وهل جاءك رجل. فإذا استثنيت من هذا رفعت الاسم الذي بعد إلا فقلت: ما جاءني أحد إلا زيد وهل جاءك رجل إلا زيد⁽¹⁾. فالزّبيدي يتّفق مع الفارسيّ في تقسيم الاستثناء، إلا أن الزّبيدي زاد قسماً المنقطع والمقدّم. وقد تابع ابن جنّي الفارسيّ في قوله، وخصص له باباً أطلق عليه (باب الاستثناء)⁽²⁾.

إنّ الاستثناء لا يقوم فقط بـ(إلا)، بل هناك أدوات كثيرة يقوم فيها الاستثناء أشار إليها الزّبيديّ، هي: إلا، وغير، وحاشا، وسوى، وسواء، ولا يكون، وليس، وما عدا، وما خلا. وتُعد (إلا) أم الباب، ذلك أنّها حرف، تدلّ في غيرها على معنى، وهو معنى الاستثناء، والأصل في الدلالة على المعاني هو الحروف⁽³⁾. وذكر المبرّد أنّ (إلا) هي حرف الاستثناء الأصلي، وتابع حديثه بذكر أدوات الاستثناء الأخرى⁽⁴⁾. وتابع ابن جنّي النّحاة أنّ (إلا) هي الحرف المستولي على الاستثناء، وفصل القول في أدوات الاستثناء، فذهب إلى أنّ (إلا، وخلا، وحاشا) حروف، و(غير، وسوى) أسماء، و(ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا، وحاشا) أفعال⁽⁵⁾.

تاسعاً: خبر كان:

ذهب أغلب النّحاة إلى أنّ خبر (كان) منصوب، فهي تقوم بعملين: الرّفْع لاسمها، والنّصب لخبرها. وهو ما ذهب إليه سيّويه، فذكر أنّ كان وأخواتها تقومان بنصب الخبر بعدهنّ، نحو: كان هذا بشراً، ليس هذا

(1) الإيضاح العضدي: ٢٠٦.

(2) ينظر: اللع في العربية لابن جني: ٦٦.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٦١١.

(4) ينظر: المقتضب: ٣٩١/٤.

(5) ينظر: اللع في العربية لابن جني: ٦٦.

عمرا⁽¹⁾. فـ(بشرا) و(عمرا) خبر منصوب، بحسب رأي سيبويه. وهو ما أشار إليه المبرّد، فذكر أنّ خبر (كان) حكمه النّصب، ومثاله على ذلك: كان زيد أخاك. فـ(أخاك) خبر كان منصوب⁽²⁾، وأمّا ابن السّراج فلم يخالف سيبويه والمبرّد في هذه المسألة، إذ قال: "فهي تدخل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ والخبر، فرفعوا بها ما كان مبتدأً تشبيهاً بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول فقالوا كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك"⁽³⁾. فـ(كان) منصوب، وهو الثّابت عند النّحويين ومنهم، ابن السّراج. وأبو سعيد السّيرافي⁽⁴⁾. والفارسي⁽⁵⁾. وابن الخشاب⁽⁶⁾. وابن يعيش⁽⁷⁾. وابن هشام النّحوي⁽⁸⁾.

وأمّا الزّبيديّ فلم يخالف العلماء فيما ذهبوا إليه، فذكر أنّ خبر (كان) هو من جملة المنصوبات الأحد عشر التي أوردها في بداية الفصل⁽⁹⁾. إلّا أنّه لم يفصل القول فيه؛ لأنّ الأجل حال بينهما.

عاشراً: اسم إنّ:

ولم يختلف النّحاة في حكم اسم (إنّ)، فذكر سيبويه أنّ لعل وأخواتها تعملن على نصب الاسم بعدهنّ، نحو: لعلّ هذا زيد ذاهباً، وليت هذا زيد قائماً⁽¹⁰⁾. وأمّا المبرّد فذكر اسم (إنّ) منصوب، ومثاله: إنّ زيدا أخوك،

(1) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٢.

(2) ينظر: المقتضب: ٩٧/٣.

(3) الأصول في النّحو: ٨٢/١.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه لسيرافي: ٢٩٦/١.

(5) ينظر: الإيضاح العضدي: ٩٥.

(6) ينظر: المرتجل: ١٢٤.

(7) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٢.

(8) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣٩.

(9) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٧_٥٦٨.

(10) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٢.

فـ(زيدا) اسم (إنّ) منصوب عنده⁽¹⁾. وتابعهم ابن السراج في هذه المسألة، وذكر أنّ (إنّ) وأخواتها يتقدّم فيها المنصوب على المرفوع⁽²⁾. وقد مضى أغلب النّحاة إلى هذا القول وذهبوا إلى إنّ (إنّ) تعمل على نصب المبتدأ بعدها، ومنهم السّيرافي⁽³⁾. والفارسي⁽⁴⁾. وابن الخشاب⁽⁵⁾. وابن يعيش⁽⁶⁾. وابن هشام⁽⁷⁾.

وأما الزّبيدي فقد تابع النّحاة على أنّ (إنّ) وأخواتها تدخلان على المبتدأ والخبر، فتتصب المبتدأ، وترفع الخبر، إذ قال: "إنّها تنصب الاسماء وترفع الأخبار لشبهها بالفعل". ومثاله على ذلك: إنّ زيدًا قائمٌ، فـ(زيدًا) اسم (إنّ) منصوب⁽⁸⁾.

الحادي عشر: الفعل المستقبل إذا كان معه ناصب:

قال الزّبيدي: "وأما الفعل فليس بمفعول، وإنّما هو مشبّه بالمشبّه بالمفعول به". أي أنّ الفعل ليس مفعولاً، بل مشبه بالمشبه به. وذكر الزّبيدي بعض الحروف التي تنصب الفعل المستقبل، منها (لن)، فذكر أنّها تقوم بنصبه من غير شرط. وكذلك (كي)، فذكر أنّها تنصبه من غير شريطه، كما نصبتّه (لن)، نحو: (رُزْتُكَ كَي تَحْسِنَ إِلَيَّ) أي: (لِعَرَضِ الْإِحْسَانِ)⁽⁹⁾.

(1) ينظر: المقتضب: ٩٨/٣.

(2) ينظر: الأصول في النحو: ٩٧/١.

(3) ينظر: شرح كتاب سيويه لسيرافي: ١٧٤/١.

(4) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٥٥.

(5) ينظر: المرتجل: ١٦٩.

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٢.

(7) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٦٠.

(8) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٦٨_٤٢٨_٤٢٩_٤٣٥.

(9) المصدر نفسه: ٥٦٧_٥٦٨_٤٤٤_٤٤٦.

وقد تعرّض أبو البركات الأنباري لهذه المسألة وعقد لها باباً بعنوان: (باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل) ، وبين سبب اختصاصها بالأفعال؛ لأنّ هناك شبهاً بين (أن) الخفيفة، و(أنّ) الثّقيلة، فالثّقيلة تختص بنصب الأسماء، والخفيفة تختص بنصب الأفعال، وقد حُملت بقية الحروف عليها⁽¹⁾.

(1) ينظر: أسرار العربية: ٢٣٣.

المبحث الثالث

المجرورات

توطئة:

يُعد باب المجرورات أحد أبواب النّحو العربي، وقد اعتاد النّحاة ذكر المجرورات بعد الانتهاء من الحديث عن باب المرفوعات والمنصوبات، وقد ذهب أغلب النّحويّين إلى أنّ الاسماء المجرورة على ضربين، أحدهما مجرور بحرف الجرّ، والآخر مجرور بالإضافة، وسيأتي تفصيل ذلك:

قال سيبويه: "والجرّ إنّما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"⁽¹⁾. فجعل سيبويه المجرور بإضافة اسم إليه، والمجرور بحرف جر كله مضافاً ثمّ قسمه على ثلاثة أشياء⁽²⁾.

وأما ابن السّراج فقد قسمها على قسمين، قال: "اسم مجرور بحرف الجرّ، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه"⁽³⁾. وهو ما ذهب إليه الفارسيّ، إذ قال: "الأسماء المجرورة على ضربين ضرب ينجر بحرف الجرّ وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه"⁽⁴⁾. وقد ذهب إلى هذا القول أغلب العلماء، ومنهم ابن جنّي⁽⁵⁾. وابن الخبّاز⁽⁶⁾.

(1) الكتاب: ٤١٩/١.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٩/٢.

(3) الأصول في النحو: ٤٠٨/١.

(4) الإيضاح العضدي: ٢٥١.

(5) ينظر: اللمع في العربية: ٧١.

(6) ينظر: شرح اللمع: ٢٢٧.

وقد يطلق العلماء لفظة الأسماء المخفوضة أو الأسماء المجرورة فهما بمعنى واحد، قال ابن السراج: "وقولي جر وخفض بمعنى واحد" (1). والخفض عبارة الكوفيّين، والجرّ عبارة البصريّين (2).

ولابدّ من الإشارة أنّ الزبيدي لم يتطرّق إلى فصل المجرورات؛ لأنّ يد المنية وافته بعد أنّ أنهى حديثه عن المنصوبات. وقد تناول مسألة (الفصل بين المتضايقين) في حديثه عن مسألة (تقديم الخبر) ، إذا كان جاراً ومجروراً، أو ظرفاً:

الفصل بين المتضايقين:

يُعد المضاف جزء من المضاف إليه، فهو بحاجة إليه لكي يتمّ به المعنى، وقد عُرفَ عند النحويّين أنّ المضاف إليه يأتي بعد المضاف ليكون مبيّناً له ومخصّصاً لدلالته. قال سيبويه: "المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم" (3).

قال أبو البركات الأنباري: "لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه، ولا بدّ مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه، ألا ترى أنّك لو قلت في غلام زيد وثوب خز: غلام وثوب، لم يتم إلا بذكر المضاف إليه؟" (4). فكان المضاف والمضاف حسب قول سيبويه وأبي البركات بمنزلة اسم واحد.

واختلف النحويون في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد تعرّض لها الزبيدي، وذكر أنّه لا يجوز الفصل بين المتضايقين بالظرف والجار والمجرور إلّا في الشعر، في مثل قول الشاعر عمرو بن قميئة:

(1) الأصول في النحو: ٤٠٨/١.

(2) ينظر: الأصول في النحو: ٦٥/٢ و ينظر: معاني النحو للسامرائي: ٦/٣.

(3) الكتاب: ٢٢٦/٢.

(4) أسرار العربية: ١٨٣_١٨٤.

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيئِدَمَا اسْتَعْبَرَتْ اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا (1)
قال: فصل بين (دَرُّ) و(مَنْ) بـ(الْيَوْمَ). وتقديره: "لِلَّهِ دَرُّ مَنْ لَامَهَا
الْيَوْمَ" (2).

وفي الجار والمجرور:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا (3)
قال: إِنَّ مَثْلَ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ (4).

وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فصل المضاف والمضاف إليه
بالظرف وحرف الجرّ إلا في الضرورة الشعرية (5).

قال سيبويه: "ولا يجوز سارق الليلة أهل الدار إلا في الشعر، كراهية أن
يفصلوا بين الجار والمجرور" (6). فسيبويه رأى أن الفصل بين الجار
والمجرور غير جائز إلا في الشعر، وأمّا الأخفش الأوسط فلم يستحسن
التفريق بين المضاف والمضاف إليه، فذكر أنه لا يستحسن التفريق
بينهما (7).

قال المبرد: "وتقول لا مسلمين هذين اليومين لك ولا مسلمين اليوم لك
لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر فيفصل
بالظروف وما أشبهها". ومن الشواهد التي أوردها المبرد في الفصل، قوله:
كقوله:

(1) ديوانه: ١٨٢.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٣.

(3) ينسب لغير واحد شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٧٥٩.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٤.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٩/٢.

(6) الكتاب: ١٧٦/١-١٧٧.

(7) ينظر: معاني القرآن: ٤١٠/٢.

أشَم كأنه رجل عبوس معاودة جرأة وقت الهوادي⁽¹⁾.
أراد معاود وقت الهوادي جرأة⁽²⁾.

وأما ابن جني فقد قَبَح الفرق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، إذ قال:
وقُبَح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف⁽³⁾، نحو قول الفرزدق:
فلما للصلاة دعا المنادي نهضت وكنت منها في غرور⁽⁴⁾.

وأما الزمخشري فقد تابع البصريين في رأيهم، وذهب إلى أنه لا يجوز
الفرق بين المتضايفين بالظرف إلا بالشعر⁽⁵⁾.

وأما ابن مالك فقد خالف البصريين، إذ قال: "المشهور الفصل بين
المضاف والمضاف إليه، وكما فصل بين المضاف والمضاف إليه فصل
بين حرف الجرّ والمجرور، إلا أنه قليل ومنه قول الشاعر⁽⁶⁾:

إن عمرا لا خير في اليوم عمرو إن عمرا محبر الاحزان
ففصل ب اليوم بين في وعمرو⁽⁷⁾.

وأما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في هذه المسألة فذهبوا إلى جواز
الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة
الشعر، وكانت حجتهم أن العرب استعملته في أشعارها كثيرا⁽⁸⁾، وكما ورد
في قول الشاعر⁽⁹⁾:

(1) لأبي زيد الطائي، وهو من شواهد المقتضب: ٣٧٧/٤.

(2) المقتضب: ٣٧٦/٤-٣٧٧.

(3) الخصائص: ٣٩٢/٢.

(4) ديوانه: ٢٤٨.

(5) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ١٣٠.

(6) البيت مجهول القائل، من شواهد شرح الكافية الشافية: ١٤٠/١.

(7) شرح الكافية الشافية: 140/1.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٠/٢.

(9) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: ينظر: ٣٥٨/١.

فـزـجـتـهـا بـمـزـجـة زـج القـلـوـص أبـي مـزادـه
" والتقدير: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه
بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض"(1).

وخلاصة القول يتبين أن الزبيدي ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون أنه
لا يجوز الفصل بين المتضايدين بحرف الجر والظرف إلا بالضرورة
الشعرية، وخالف رأي الكوفيين الذين أجازوا ذلك.

الخلاصة:

وخلاصة الكلام أن الاسم من حيث الإعراب ينقسم إلى ثلاثة:
أسماء مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، أما الأسماء المرفوعة فاشتملت عند
الزبيدي، على المبتدأ والخبر، والفاعل واسم ما لم يسم فاعله، وخبر (كان)،
واسم (إن)، وعرف الزبيدي كل واحد منهما وأورد الأمثلة لها، وحدد الزبيدي
فصل (العامل) ليتم شرحها فيه، إلا أن الاجل لم يمهله. وأما المنصوبات
فقد فصل القول فيها وقسمها إلى أحد عشر نوعاً، جعل الخمسة الأولى منها
حقيقية، وهي: (المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له،
والمفعول معه)، وأما الستة الباقية فجعلها مشبهة بالمفعول الحقيقي، وهي:
(التمييز، والحال، والاستثناء، وخبر (كان)، واسم (إن)، والفعل المستقبل
الذي يكون معه أداة نصب). وأما المجرورات فكما ذكر انفاً أن الزبيدي لم
يبلغه، وقد اقتصر المبحث فيه على مسألة (الفصل بين المتضايدين).

وكان الزبيدي في أغلب المسائل يورد رأيه، ثم يشير إلى رأي النحاة أو
المذاهب النحوية، وقد يرجح أحياناً ما يراه مناسباً، وكما ورد في مسألة
(اشتقاق الاسم)، فقد رجح رأي البصريين.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٠/٢.

الفصل الثالث: الأفعال

المبحث الأول: الفعل

الماضي

المبحث الثاني: الفعل

المضارع

المبحث الثالث: فعل

الأمر

الفصل الثالث

الأفعال عند الزبيدي

توطئة:

الفعل في الاصطلاح:

عرّفه الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ، قال: "(والفعل ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ مُختَصٍّ)". وبين الزبيدي المراد من هذا القول، قال: "فقوله: (ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ) يخرج منه الاسم والحرف إلا المصدر من الأسماء؛ فإنه أيضاً يدلّ على حدثٍ وزمانٍ. وقوله: (مختص) يخرج منه المصدر؛ لأنه يدلّ على حدثٍ وزمانٍ مُطلقٍ، (مثل: (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) (سَيَفْعَلُ)) (فَعَلَ) في الماضي، (يَفْعَلُ) في الحاضر، (سَيَفْعَلُ) في المستقبل فهذه الثلاثة الألفاظ مُختَصّةٌ بهذه الأزمنة المذكورة"⁽¹⁾. فالفعل يدلّ على حدث وزمان، وينقسم على ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ.

وحده سيبويه، قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن ولم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَثَ وَحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"⁽²⁾. فعبر عن الفعل الماضي بـ(ما مضى)، والفعل الأمر بـ(ما لم يقع)، والفعل المضارع بـ(مخبراً).

وأما ابن السراج فحده بقوله،: "الفعل: ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل. وقلنا: وزمان لنفرق بينه

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٩.

(2) الكتاب: ١٢/١.

وبين الاسم الذي يدلّ على معنى فقط⁽¹⁾. فـ(الفعل) يدلّ على معنى وزمان، واحترز ابن السّراج بقوله (زمان)؛ ليفرّق بينه وبين الاسم؛ فالأسماء لا تدلّ على الزّمان.

وأما ابن جنّي فحدّه، قال: "والفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً، فأما قد فنحو قولك قد قام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، وكونه أمراً نحو قم، واقعد⁽²⁾. فـ(الفعل) عند ابن جنّي يحسن فيه (قد) التي هي من خصائص الفعل، و(الأمر) الذي هو أحد أقسام الفعل.

ومع تباين هذه الحدود للفعل شكلاً إلا أنّنا لا نرى اختلافاً ذا بال من حيث المضمون، فالزّبيدي لم يخرج عن هذا الخط البياني في بيان معنى الفعل، بل نراه يتّفق مع العلماء في ذلك.

علة تسمية هذا النوع فعلاً:

قال الزّبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: "وإنّما لُقّب هذا النوع فعلاً؛ لأنّه لفظٌ توزن به جميع الأفعال، ويُعبّر عنه بها: قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾" [سورة الأنبياء: ٢٣]. ويوضّح الزّبيدي المراد من هذا القول، قال: "جوابٌ لقولة: (مِمّ اشتقّ؟) يعني أنّه سُمّي بمصدر (فَعَلَ) بعمومه؛ لأنّ كل فعلٍ وكلّ حركةٍ وسكونٍ يدخلُ تحت هذه اللفظة، وتوزن بها جميع الكلمات، ألا ترى أنّ نحو (الضّرب) و(الشّتم) و(القتل) وما أشبه ذلك يقال لها أفعالٌ فلو سُمّي بواحدٍ لم يعمّ باقي الأفعال"⁽³⁾. فـ (الضّرب) و(القتل) و(الشّتم)

(1) الأصول في النّحو: ٣٨/١.

(2) اللمع في العربية: ٨.

(3) شرح المقدمة المحسّبة: ٣٨٩.

مصادر تدلّ على الحدث لا الزّمان، ويقال لها أفعال؛ لأنّ الفعل مشتق من المصدر، ف(الفعل) لفظة توزن بها جميع الأفعال.

قال الزّبيديّ: "ثمّ أخذ يستدلّ بقوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، يعني أنّ لفظة (يَفْعَلُ) يدخل تحتها جميع أفعال الباري سبحانه وتعالى، وقوله: ﴿وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، أي: (عَمَّا يَفْعَلُونَ). و(يَفْعَلُونَ) يدخل تحته جميع أفعال المخلوقات"⁽¹⁾. ففي الآية الكريمة لفظة (يَفْعَلُ) تدخل تحتها كلّ أفعال الله سبحانه وتعالى، و (وهم يسألون) تقديرها "عَمَّا يَفْعَلُونَ"، تدخل تحتها كل أفعال الخلائق.

وقد بيّن أبو البركات الأنباريّ سبب تسميته فعلاً: "فإن قيل: لم سمّي الفعل فعلاً؟ قيل: لأنّه يدلّ على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضرب دُلّ على نفس الضّرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلما دلّ عليه سمّي به؛ لأنّهم يسمّون الشّيء بالشّيء، إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم"⁽²⁾. فسمّي فعلاً عنده؛ لأنّه يدلّ على الفعل الحقيقي.

قال ابن يعيش: "فإن قيل: ولم لقب هذا النّوع فعلاً، وقد علمنا أنّ الأشياء كلها أفعال الله تعالى؟ قيل: إنّما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل؛ للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخصّ بهذا اللقب؛ لأنّه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلقب بما دلّ عليه. فإن قيل: فإنّه يدلّ على الزّمان أيضاً، فهلا لقب به. قيل: الفعل مشتق من لفظ المصدر، وليس مشتقاً من لفظ الزّمان، فلمّا اجتمع فيه الدّلالة على المصدر، وأنّه من

(1) شرح المقدمة المحسّبة: ٣٨٩.

(2) أسرار العربية: ٣٩.

لفظه؛ كان أخص به من الزمان⁽¹⁾. فسمي فعلاً عنده؛ لأنه يدل على (المصدر)، و(المصدر) هو الفعل الحقيقي؛ ولهذا اشتق من المصدر ولم يُشتق من الزمان.

ولا أرى ثمة اختلافاً بين العلماء ومنهم الزبيدي في ذلك، فعلة التسمية لا تخرج عن كون الفعل دال على الحدث ومشتق من المصدر.

تقسيم الفعل:

قسم أغلب النحويين الأفعال على ثلاثة أفعال ومنهم الزبيدي، قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ، وقوله: "(وقسمة الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومستقبلٌ، ولا ماضٍ ولا مستقبلٌ، وهو الحال)". وبين الزبيدي المراد من هذا القول، قال: "فهذا جوابٌ عن السؤال الثالث، وهو قولك: (وإلى كم تنقسم الأفعال؟) وإنما انقسمت إلى هذه الثلاثة، ولم تنقسم إلى أقل ولا أكثر للسمع والقياس، فالسمع، قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [سورة مريم: الآية: 64]، فـ(ما بين ذلك) عبارة عن الحال⁽²⁾. وقول الشاعر:

أَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدِ عَمِي⁽³⁾.
فالأفعال في القياس والسمع انقسمت على ثلاثة لا غير. والشاهد القرآني والشاهد الشعري دليل على سماعيتها.

اختلف النحويون في تقسيم الأفعال، فالبصريون قسموها على ثلاثة أفعال (ماضٍ، ومضارع، وأمر)، وأما الكوفيون فقسموها إلى (ماضٍ،

(1) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠٦/٤.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٩_٣٩٠.

(3) قائله: زهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٢٩.

ومضارعٍ وذهبوا أن (الأمر) مقتطع من (المضارع)، وهو معرب بـ(لام) مقدرة⁽¹⁾.

وأما تقسيمها بحسب القياس إلى ثلاثة، فذكر الزبيدي لوجود حروف النفي تدلّ عليها، قال: "وأما القياس فإننا وجدنا حرفين لنفي الماضي، وهما: (لم) و(لما)، وحرفين لنفي المستقبل، وهما: (لن) و(لا) وحرفاً للحال، وهو (ما)، فلما كانت أدوات النفي على ثلاثة أقسام كان المنفى بها على ثلاثة أقسام، ولأنّ الأفعال مضارعة للزمان من حيث إنها حركات الفاعلين، والزمان مده حركات الفلك، فكما أنّ الزمان ثلاثة، كذلك الأفعال ثلاثة⁽²⁾. فـ (لم، ولما) لنفي الماضي، و(لن، ولا) لنفي المستقبل، وحرف (ما) لنفي الحال. فهذه الحروف دليل على تقسيم الفعل بحسب القياس.

قال أبو القاسي الزجاجي: (لن) تنفي المستقبل، كقولك: "لن يخرج زيد غداً". و(ليس) تنفي الفعل في الحال والاستقبال. و(لم) تنفي الفعل الماضي. و(لا) تنفي فعل المستقبل والحال، وقبح دخولها على الماضي، قال: "وقبح دخولها على الماضي لئلا تشبه الدعاء ألا ترى أنّك لو قلت لا قام زيد جرت كأنك دعوت عليه"⁽³⁾. فالزبيدي يتفق قوله مع قول الزجاجي في الحروف التي تنفي المستقبل وهما (لن، ولا)، وذهب الزجاجي أنّ (لا) تنفي الحال، ويتفقان في (لم) لنفي الماضي إلا أنّ الزبيدي زاد عليه حرف (لما)، وذهب الزجاجي أنّ حرف (ليس) لنفي الفعل في الحال والاستقبال. وأما الزبيدي فذهب أنّ (ما) وحدها لنفي الحال.

(1) شرح الحدود في النحو: ٩٧.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٠.

(3) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٨.

وذكر الزبدي أنّ من النَّاس من ينفي وجود فعل الحال، قال: "وبعض النَّاس ينفي، ويقول: إنّ الزَّمان سائر لا وقوف له، فمن أين يجيء الحال؟ حتّى لو أنّ مُتكلِّماً نطق بكلمة (زيد) مثلاً لكان زمان الزَّاي غير زمان الياء والدَّال" (1). فالمنكر لفعل الحال يرى أنّ الزَّمان سائر ولا يتوقف، فلا وجود للحال، فنطق حرف (الزَّاي) في (زيد) غير زمان (الياء) و(الدَّال) . ويرد الزبديّ على منكر الحال، قال: "فيقال لهذا الذي يُنكرُ فعل الحال: أنت في حال مخاطبتنا لك معدوم الوجود فلا يقولُ إلّا: (مَوْجودٌ)، فيُقالُ له: في أيِّ زمانٍ: في الماضي، أو في المستقبل؟ ولا يُمكنه أن يقول: في واحدٍ منهما؛ لأنّ الماضي قد ذَهَبَ، والمستقبل لم يجيء، فلم يبقِ إلّا أن يقول في الحال. وهو الأصل؛ لأنّ ما مضى منه كان ماضياً، وما تبقى كان مستقبلاً، وهو في نفسه ثبت، فكيف يكون في الأصل مطروحاً" (2). يتّضح من هذا القول أنّ الزبديّ يرى أنّ فعل الحال هو أصل الأفعال؛ لأنّ الماضي ذهب زمانه، والمستقبل لم يأت بعد، فبقي فعل الحال، فهو الأصل في هذه الأفعال، ولا يمكن طرحه.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٠.

(2) المصدر نفسه: ٣٩٠_٣٩١.

المبحث الأول

الفعل الماضي

أولاً: تعريفه، علاماته، إلحاق (قد) به:

الماضي في الاصطلاح:

قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: "وقوله: (أما الماضي فهو ما كان مبنياً على الفتح من غير عارضٍ عرض له)"، ويبيّن الزبيدي المراد من هذا القول، قال: "إنما كان مبنياً لأن أصل الأفعال البناء، إذا كانت تدلّ على المعاني المختلفة بصيغٍ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغتها عن إعرابها بخلاف الأسماء؛ فإنّها تدلّ على المعاني المختلفة بصيغة⁽¹⁾". فأصل الأفعال البناء؛ لأنّها تعبّر عن المعاني المختلفة بصيغٍ متعددة.

وأما سيبويه فلم يُعرّفه تعريفاً مفصّلاً، بل اكتفى بضرب الأمثلة له، قال: "فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد"⁽²⁾. ف (ذَهَبَ) و (سَمَعَ) و (مَكَثَ) و (حَمَدَ) أفعال تدلّ على الفعل الماضي.

وأما ابن السراج، قال: "فالماضي كقولك: صَلَّى زيدٌ، يدلّ على أن الصّلاة كانت فيما مضى من الزّمان"⁽³⁾. فالفعل (صلى) فعل ماضٍ، دلّ على وقوع الحدث وانتهائه.

قال أبو علي الفارسي: "والمبني من الأفعال على ضربين مبني على الفتح وهو جميع أمثلة الماضي نحو: ذهب، وسمع ومكث"⁽⁴⁾.

فالزبيدي في بيان حدّ الفعل الماضي لم يختلف عن غيره في ذلك.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩١.

(2) الكتاب: ١٢/١.

(3) الأصول في النّحو: ٣٨/١.

(4) الإيضاح العضدي: ٢٥.

علاماته:

1. تاء التّأنيث:

إنّ للفعل الماضي علامات متعددة تدخل عليه، وتدلّ على صيغته، ومن هذه العلامات هي تاء التّأنيث، ذكر الزّبيدي أنّ هذه التّاء متعلّقة بالأفعال، وهي تلحق الفعل الماضي في آخره، نحو: (هَندُ قامتُ)، و(قامتُ هَندُ)، ففي كلتا الجملتين لحقت التّاء الفعل (قام) في آخره⁽¹⁾.

قال الزّمخشريّ أنّ من علامات الفعل الماضي تاء التّأنيث نحو: (فعلت)⁽²⁾. وذكر العكبريّ أنّ تاء التّأنيث دلّت على الفعل، للدلالة فقط على تأنيث الفاعل، إذ قال: "إنّما دلّت تاء التّأنيث السّاكنة على الفعل لأنّ الغرض منها الدلالة على تأنيث الفاعل فقط لا للدلالة على تأنيث الفعل إذ الفعل لا يؤنث ولا تجد تاء تأنيث متحركة متصلة بآخر الفعل وإنّما ذلك في الأسماء مثل (قائمة) والحروف مثل (ربت) و(ثمت)"⁽³⁾. وبهذا فتاء التّأنيث السّاكنة تدل على الفعل؛ لأنّها علامة لتأنيث الفاعل لا الفعل، وتمتاز بسكونها بخلاف تاء التّأنيث في الأسماء والحروف، فإنّها متحركة.

قال ابن مالك: "تاء التّأنيث السّاكنة علامة تمييز الفعل الماضي متصرفاً كان أو غير متصرف، ما لم يكن أفعل التّعجب نحو: زكت هند فعست أن تفلح، ونعمت المرأة هي. فأی كلمة دلت بنفسها على حدث ماض وقبلت تاء التّأنيث السّاكنة فهي فعل ماضٍ كبعد واقترق وإن لم تقبله ولم

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٤.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٣١٩.

(3) الباب في علل البناء والإعراب: ٤٩/١-٥٠.

تكن افعال التَّعَجَّب فهي اسم ⁽¹⁾. فتاء التَّأْنِيث هي العلامة التي تميز الفعل الماضي، سواء أكان متصرفاً أم غير متصرفٍ .

٢_ علامات الرَّفْع المتحركة:

ومن علامات الفعل الماضي التي أوردها الزَّيْدِي اتصاله بالضَّمائر، وذكر أنَّ الفعل إذا اتصل بضمير المخاطب، والمتكلم، ونون جماعة النساء، سَكَن آخره ⁽²⁾. وهو ما ذهب إليه أغلب النحويين، قال أبو سعيد السِّيرافي: "اعلم أن ضمير المتكلم والمخاطب وجماعة النساء، إذا اتصل بالفعل الماضي، سكن آخر الفعل؛ كقولك: جلست، و جلسن، وإنما سكن آخر الفعل من قبل أن هذا الضمير متحرك؛ لأنَّه نائب عن معرب وهو اسم، فإذا انضمَّ إلى الفعل، والفعل لا بدَّ له منه، ولا يصح معناه إلا به، ولا يجوز انفراده عنه إذا كان متصلاً- صار الفعل والضمير كالشيء الواحد" ⁽³⁾. فالفعل الماضي عند اتصاله بضمائر الرَّفْع المتحركة سَكَن آخره لتسهيل النطق به، لأنَّ هذه الضمائر تقوم مقام الفاعل، والفعل لا بدَّ له منه.

قال الرَّمْخَشَرِي: إنَّ ضمير الرَّفْع المتحرك يلحق الفعل الماضي نحو: (يفعلن)، فإذا اتصل الفعل ببعض الضمائر والإعلال خرج من البناء على الفتح إلى السكون، وإلى الضم مع واو الضمير ⁽⁴⁾. وقد أشار إليه ابن الحاجب وذكر أنَّه يخرج من الفتح إذا اتصل به ⁽⁵⁾.

(1) شرح التسهيل لابن مالك: ١٤/١-١٥.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 398.

(3) شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي: ١٥٦/١.

(4) ينظر: المفصل في صناعة الاعراب: 319.

(5) ينظر: الكافية في علم النحو: 44.

قال ابن هشام: قد يخرج من البناء على الفتح إلى البناء على الضم، إذا اتصلت به واو الجماعة، نحو: (قعدوا) و (قاموا)، وإذا اتصل ضمير الرفع المتحرك فإنه يخرج إلى السكون، نحو: (قَعَدْتُ) و (قُمْتُ) و (قعدنا) و (قمنا)، وفي نون النسوة: (قعدن) و (قمن). ومن ذلك فالفعل الماضي له ثلاث حالات: الفتح، والضم، والسكون⁽¹⁾.

ويتّضح من ذلك أنّ الزبدي يتفق مع أغلب النحويين على أنّ الفعل الماضي يُسكّن آخره إذا اتصل بضمائر الرفع المتحركة.

إلحاق (قد) بالفعل الماضي:

من المعروف عند النحويين أنّ هناك حروفاً تختص بالأفعال وهذه الحروف متعدّدة ولها معانٍ تشير إليها وسيأتي بيانها مع الأفعال التي تلحق بها، ومن هذه الحروف، هي: (قد)، وذكر الزبدي أنّها تلحق الفعل من أوله، وتدلّ على معنى من المعاني، فمعنى (قد) في الفعل الماضي التقريب والتوقع، ومثاله: (قد خَرَجَ زَيْدٌ) فهو متوقع الخروج زيد. ومثل ذلك قول المؤذن في صلاة: (قد قامت الصلاة)⁽²⁾. فـ (قد) في الجملة الأولى مع الفعل الماضي (خرج) تفيد التحقيق والتوكيد، أي أنّ خروج (زيد) قد حدث بالفعل، وفي الجملة الثانية أفادت (قد) توقع وتحقيق الصلاة.

قال سيبويه: "وأما قد فجواب لقوله لمّا يفعل، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر"⁽³⁾. ويريد سيبويه أنّ (قد) جواب لمن سأل: (لمّا يفعل)، فيكون الجواب (قد وقع)، أي أنّ الفعل وقع وانتهى.

(1) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٧.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٢.

(3) الكتاب: ٢٢٣/٤.

و أمّا معنى قول الخليل فأراد أنّ (قد) تستعمل لقوم ينتظرون حدوث الفعل أو سماع خبره.

ونذكر ابن السّراج أنّ (قد) تلحق الفعل الماضي، وإذا لحقته صلح أنّ يكون حالاً، ولولاها لكان قبيحاً إذ قال: "ألا ترى أنّ قد إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالاً نحو: جاء زيد قد ركب دابة، ولولا قد كان قبيحاً"⁽¹⁾. وبهذا فإنّ قد تدخل على الفعل الماضي، وتُقرّب من الحال، ولولا قد لكان قبيحاً.

قال الزّمخشري: "قد تُقرّب الماضي من الحال إذا قلت قد فعل، ومنه قول المؤذن قد قامت الصّلاة لا بدّ فيه من معنى التّوقع."⁽²⁾.

ويرى أبو البركات الأنباريّ أنّ قد تُقرّب الماضي من الحال؛ لذا يصح اقترانه بـ(الآن) و(الساعة)، قال: "ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي قد حيث يجوز أن يكون حالاً نحو: مررت بزيد قد قام، وذلك لأنّ قد تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالاً، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو السّاعة فيقال: قد قام الآن، أو السّاعة فدلّ على ما قلناه"⁽³⁾. وبهذا فإنّ قد تُقرّب الماضي من الحال، فيصح اقترانه بـ (الآن) و(الساعة) .

وأمّا العكبريّ فذكر أنّ (قد) تختص بالأفعال ولها معان، ففي الماضي وضعت لتقريب الفعل الماضي من الحال، ومثاله على ذلك: (قد قام زيد)، أي: عن قريب، فعملت (قد) على تقريب الفعل⁽⁴⁾.

(1) الأصول في النّحو: ٢٩٩/١.

(2) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣٣.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين: ٢٠٦/١.

(4) ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب: ٤٩/١.

وبهذا يتّضح أنّ الزّبيدي يتّفق مع أغلب النحويين على أنّ (قد) تختص بالفعل، وتدخل على الفعل الماضي من أوله، وقد تَقَرَّبَ من الحال.

ثانياً: علة بناء الفعل الماضي على الفتح:

إنّ الفعل الماضي مبني على الفتح وقد بيّن الزّبيدي سبب بنائه على الحركة؛ فذكر أنّه شابه الفعل المضارع من حيث موقعه، وأعطى الفتحة للتخفيف، قال: "إنّما بُني الماضي على الحركة؛ لأنّه شابه المضارع من حيث أنّه يقع موقعه، يقع صفة، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ)، كما تقول: (.... رَجُلٌ يَقُومُ)، ويقع خبراً، نحو: (زَيْدٌ قَامَ)، كما تقول: (زَيْدٌ يَقُومُ)، ويقع حالاً، نحو: (هذا زَيْدٌ قَامَ)، كما تقول: (هذا زَيْدٌ يَقُومُ)، ويقع صلةً، نحو: (هذا الذي قَامَ)، كما تقول: (هذا الذي يقوم)، ويقع شرطاً وجزاءً، نحو: (إنّ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمَرُو)، كما تقول: (إنّ يَقُمَ زَيْدٌ يَقُمَ عَمَرُو)، فلمّا ضارعة هذه المضارعة حُرِّكَ، وإنّما أُعطي الفتح طلباً للخفّة، لأنّ الأفعال ثقيلة من حيث إنّها تتحمّل الضّمائر⁽¹⁾. فالفعل الماضي لمّا ضارع المضارع بُني على الحركة للتخفيف، وحركة بناءه الفتح.

وقد فصل النّحويون في علة بناء الفعل الماضي ومنهم سيبويه، الذي ذكر أنّهم لم يسكنوا الّلام في (فَعَلَ)؛ لأنّ فيها بعضاً من المضارعة إذ قال: "والفتح في الأفعال التي لم تَجْرِ مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كلّ بناء من الفعل كان معناه فعل. ولم يسكنوا آخر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجلٌ ضَرَبْنَا، فتّصف بها النّكرة... وتقول: إن فَعَلَ فعلتُ، فيكون في معنى إن يَقَعْلَ أفعل، فهي فعلٌ كما أنّ المضارع فِعْلٌ .. ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة

(1) شرح المقدمة المحسّبة: ٣٩١.

في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن⁽¹⁾. فعلة بناء الفعل الماضي عند سيويه لأنه ضارع المضارع.

ولقد تبع كثير من العلماء قول سيويه في هذه المسألة ومنهم، ابن السراج، قال: "وإنما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع نحو قولك: إن قام قمْتُ، فوقع في موضع: إن نَقَم، ويقولون: مررتَ برجلٍ ضَرَبَ كما تقول: مررتُ برجلٍ يضربُ، فبني على الحركة كما بني "أَوَّلُ وعَلُ" في بابه على الحركة"⁽²⁾. فعلة بنائه عند ابن السراج؛ لأنه ضارع الفعل المضارع.

وأما أبو البقاء العكبري فعلة بنائه على الفتح عنده لسببين: أحدهما أنَّ الفتح أخف الحركات، والثاني: تمييز هذا المبنى عن المبني على السكون، إذ قال: "وإنَّما جُعِلَتْ حركته فَتْحَةً لأمرين: أحدهما: أنَّ أمثلة الفعل الماضي كثيرة فاختير له أخف الحركات تعديلاً والثاني أنَّ الغرض تمييزُ هَذَا المَبْنِيِّ على المَبْنِيِّ على السَّكُونِ والتَّمييزُ يحصلُ بالفتحة وَهِيَ أخفُّ فَلَا يُصَارُ إِلَى الثَّقِيلِ وَقِيلَ لَوْ كُسِرَ لَبُنِيَ على كسرةٍ لازمةٍ والفعلُ لم يدخله الجرُّ مَعَ أَنَّهُ عَارِضٌ وَلَمْ يَضْمَ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَحْذِفُ وَאוَّ الْجَمْعُ وَيَجْعَلُ الضَّمَّةَ دَلِيلًا عَلَيْهَا نَحْوُ ضَرَبَ فِي ضَرَبُوا وَهَذَا وَجَهٌ ضَعِيفٌ"⁽³⁾. وبهذا فلم يُبْنَ على كسر؛ لأنَّ الفعل لا يدخله جرُّ، ولم يُبْنَ على الضمِّ لأنَّ من العرب من يحذف واو الجمع وتدلُّ عليه الضَّمة، وهذا ضعيف كما ذكر، فبني على الفتح.

(1) الكتاب: ١٦/١.

(2) الأصول في النحو: ١٤٥/٢.

(3) الباب في علل البناء والإعراب: ١٦/٢.

وبهذا فالزبيدي يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين أن الفعل الماضي مبني على الفتح والعلّة في ذلك أنّه ضارع الفعل المضارع، وقد فصل بعض النحويين في علّة بنائه على الفتح؛ لأنّ الفتح أخف الحركات.

ثالثاً: أحكام تتعلق في آخره:

ذكر الزبيدي عدة أحكام تتعلق في آخر الفعل الماضي، منها أنّه لا يجوز التّسكين في حالة الوصل، فالكلمة لابدّ أن تستوفى بحركاتها، فلا يجوز أن يقال في وصل الكلام: "(مَنْ ضَرَبَ زَيْدًا)" بإسكان الباء في (ضرب)⁽¹⁾. وذكر ابن جنّي أنّ الوقف يغيّر الأشياء عن أصولها، والوصل يجري الأمر على حقيقته⁽²⁾. وأشار ابن بابشاذ في شرحه أنّ التّسكين في حالة الوصل أقبح اللحن، لأنّ الفعل مبني على الفتح، فلا يجوز أن يسكن في الوصل⁽³⁾، وأمّا الحالة التي يجوز أن يسكن فيها الفعل الماضي؛ وذلك عند اتصاله مع الضّمائر، وهي: ضمير المخاطب والمتكلم ونون جماعة النّسوة، وذكر السّبب في ذلك؛ لاجتماع أربع حركات لوازم، وهم لا يجمعون في الكلمة أربع حركات، فلذلك وجب تسكين أحدهما⁽⁴⁾. وهو ما ذكره كثير من النحويين، ومنهم الزّمخشري⁽⁵⁾. وابن يعّيش⁽⁶⁾. وابن الحاجب⁽⁷⁾. وابن هشام⁽⁸⁾. ومن المحدثين تمام حسان⁽⁹⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٢٩٧_٣٩٨.

(2) ينظر: سر صناعة الاعراب: ١٧١/١.

(3) ينظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٢٠٠/١.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٨_٣٩٢.

(5) ينظر: المفصل في صناعة الاعراب: ٣١٩.

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعّيش: ٢٠٧/٤.

(7) ينظر: الكافية في علم النّحو: ٤٤.

(8) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصّدى: ٢٧.

(9) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٩٩.

ومن أحكامه التي أوردها الزبدي في آخره أنه لا يجوز أن يضم إلا مع واو الجماعة؛ لأن الواو تطالب أن تكون الحركة التي قبلها من جنسها، فيضم آخر الفعل، فيقال: (شربوا)، و(فعلوا)، و(أكلوا)⁽¹⁾. وهو ما صرح به ابن يعيش، بقوله: "وأما ضمّه، فعند اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكّرين، نحو: (ضربوا)، و(كتبوا)؛ لأن الواو هنا حرف مدّ، لا يكون ما قبلها إلّا مضمومًا"⁽²⁾. وقد أشار إليه ابن هشام بقوله: أنه يخرج من الفتح إلى الضم عند اتصاله بواو الجماعة، نحو: قاموا⁽³⁾.

وأما الحالة التي أوردها الزبدي التي يجوز أن يكون فيها ما يسبق الواو مفتوحًا هو المعتل بالالف، نحو: (دعوا)، و(سعوا)، والاصل فيهما: (دعًا) و(سعى)، فحذفت الألف عند اجتماعها مع الواو، وبذلك حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة تدلّ عليه⁽⁴⁾. وهو ما أشار إليه ابن هشام⁽⁵⁾.

ومن أحكامه التي أوردها في آخره أنه لا يجوز كسره، فلا يقال: (من ضربك؟)، أي بكسر باء الفعل⁽⁶⁾. قال السيرافي: لا يجوز أن يكسر آخر الفعل الماضي؛ ذلك أن الكسر مختص بالأسماء، ولم يختص بشيء من الأفعال⁽⁷⁾، وأما الحالة التي يجوز كسر الفعل الماضي فيها هي عند اتصاله بباء التانيث، فإذا لقيت هذه التاء ساكن، فتاء التانيث تكسر، نحو: قعدت المرأة، و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾. [سورة الحجرات: 14]، والساكنان هما: التاء

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٨.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠٧/٤.

(3) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٧.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٨.

(5) ينظر: شرح شذور الذهب: ٩١.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٨-٣٩٩.

(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٧٨/١.

واللام⁽¹⁾. وهو ما ذكره الخليل ابن أحمد الفراهيدي، بقوله: "تاء تأنيث الفعل... فإذا استقبلها ألف وَلَام كسرت تقول خرجت المرأة كسرت التاء لالتقاء الساكنين والساكنان التاء من خرجت وَاللَّام من المرأة"⁽²⁾.

ومن أحكامه أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَهُ نُونٌ؛ ذَلِكَ أَنَّ النُّونَ تَدْخُلُ عَلَى الْمَعْرَبِ وَهُوَ الْمَضَارِعُ، نَحْوُ: (يَضْرِبُونَ)، وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَاضِي، فَلَا تَدْخُلُهُ نُونًا، وَلَا يَدْخُلُهُ إِعْرَابًا، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ⁽³⁾. وهو ما ذكره ابن السراج⁽⁴⁾. وأبو علي الفارسي⁽⁵⁾. وابن بابشاذ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٩.

(2) الجمل في النحو: ٢٩٢.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٩.

(4) ينظر: الأصول في النحو: ١٩٩/١.

(5) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣٢٣.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ١٩٩/٢.

المبحث الثاني

الفعل المضارع

أولاً: تعريف الفعل المضارع والحروف الواردة في أوله:

وأما اصطلاحاً فإن كثيراً من النحويين ذهبوا إلى أن الحال والمستقبل لفظ واحد، ومنهم الزبيدي، الذي ذكر عدة أفعال تصلح للحال والاستقبال، قال: "إذا قلت: (يَفْعَلُ) أو (تَفْعَلُ) أو (نَفْعَلُ) أو (أَفْعَلُ) يصلح لزمان الحال والاستقبال، والأصل منهما الحال"⁽¹⁾. ومن هذا القول يتضح أن الحال والاستقبال عند الزبيدي لفظ واحد، إلا أن الحال هو الأصل عنده.

ويمكن الفصل بين الحال والاستقبال كما أورد الزبيدي؛ وذلك بدخول حرفي: (السين) و(سوف) قال: فإذا دخلتا على الفعل كان الفعل مستقبلاً لا حالاً؛ ذلك أن معنى كل واحد منهما هو التنفيذ في الزمان والتراخي⁽²⁾. قال ابن السراج: "إذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل دلّ على أنك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه؛ لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى"⁽³⁾. ويتضح من ذلك أن الزبيدي يتفق مع ابن السراج على أن السين وسوف تختصان بالفعل المستقبل دون الحاضر.

الحروف الواردة في صدر الحاضر والمستقبل:

هناك عدة حروف تكون في أول الحاضر والمستقبل وقد فصل الزبيدي القول في هذه الحروف:

(1) شرح المقدمة المحسبة : ٤٠٠.

(2) ينظر: المصدر نفسه : ٤٠٠.

(3) الأصول في النحو: ٣٩/١.

أولاً: همزة المتكلم، نون جماعة، واحدٍ معظّم:

ذكر الزبيدي أنّ هذه الحروف ترد في أول الفعل المستقبل، وقد فصل القول فيها، قال: "يعني أنك إذا قلت: (أَفْعَلُ) كان للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً، وإذا قلت: (نَفْعَلُ) كان للمتكلم ومعه غيره، واحداً كان أو اثنين أو جماعة، مذكرين أو مؤنثين، وقد تكون للواحد المعظّم، كقول الملك أو العالم: (نحن نَفْعَلُ كَذَا)، وإنّما جاز لهم ذلك لأنّهم يُنزلون منزلة الجمع، ولا يجوز ذلك في سواهم"⁽¹⁾. ف (أَفْعَلُ) للمتكلم سواء أكان ذكراً أم أنثى، وأمّا (نَفْعَلُ)، فهي للمتكلم وغير المتكلم، وسواء كان واحداً أم أكثر من ذلك، مذكراً أم مؤنثاً، للواحد المعظّم مثلاً قول الملك: ((نحن نَفْعَلُ كَذَا))، وقد أشار الفارسي أنّ الفعل المضارع هو الذي يكون أوله همزة ونون⁽²⁾.

وذكر الزمخشري أنّ (أَفْعَلُ) للمتكم وحده، و(نَفْعَلُ) للمتكم وغيره واحداً كان أو جماعة⁽³⁾، وذهب ابن الصائغ إلى أنّ نون العظمة مختصة بالله، قال: "ونون العظمة تختص باسم الله تعالى. وأمّا قول الملوك: (نحن نفعل) ؛ قيل: لما كانت تصاريف أقضية الله تعالى تجري على أيدي خلقه نزلت أفعالهم منزلة فعله مجازاً؛ وعلى هذا الحكم يجوز أن ينطق بالنون من لا يباشر الأمر بنفسه. وأمّا قول العالم: (نحن نُبَيِّنُ) ؛ فهو مخبر عن نفسه وأهل مقالته"⁽⁴⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة : ٤٠٠.

(2) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٣.

(3) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٣٢١.

(4) اللوحة في شرح الملحّة: ١/١٤٣.

ثانياً: تاء المخاطب:

قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: وقوله: (تاء مخاطبٍ أو مؤنثٍ)، وقد فصل الزبيدي في هذا القول، قال: "يعني المخاطب مطلقاً، مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً، أو مذكراً، أو مؤنثاً، نحو قولك: "أَنْتَ تَفْعَلُ"، (أَنْتُمَا تَفْعَلَانِ)، و(أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ)، و(أَنْتِ تَفْعَلِينَ يا امرأة)، و(أَنْتُمَا تَفْعَلَانِ يا امرأتانِ)، و(أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ يا نساءً)" ، وتدخل على الغائب سواء أكان مفرداً أو مثنى، نحو قولك: "هَندُ تَفْعَلُ"، و(الهندانِ تَفْعَلَانِ)". ومثله قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [سورة القصص، الآية: 23] (1). فالتاء تدخل على المخاطب مطلقاً، وعلى الغائب سواء أكان مفرداً أو مثنى، وهو ما أشار إليه الرمخشري (2). وابن الحاجب (3). وابن عقيل (4).

ثالثاً: ياء الغائب:

قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: وقوله: (أو ياء غائبٍ) "وقد بين الزبيدي هذه الياء، قال: "يعني غير المؤنثة والمؤنثتين، فتقول: (زَيْدٌ يَفْعَلُ)، و(الزیدانِ يَفْعَلَانِ)، و(الزَّيْدُونَ يَفْعَلُونَ)، و(الهنداتُ يَفْعَلْنَ)" (5). وقد أورد ابن يعيش مثلاً لياء الغائب التي تكون في أول الفعل المضارع: (يقوم) (6). قال ابن الصائغ: "والياء للمذكر الغائب، ك (هو يفعل)" (7).

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٤٠٠.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢١.

(3) ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٤.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٩٦/١.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٠.

(6) شرح المفصل لابن يعيش: ٢١٠/٤.

(7) اللحة في شرح الملح: ١٤٣/١.

وبعد عرض رأي الزبيدي وآراء بعض النحويين، يتضح أنّ الزبيدي يتفق معهم أنّ هذه الحروف، تدخل على الفعل المستقبل من أوله.

وذكر الزبيدي أنّ هذه الحروف إذا دخلت على الفعل صار مشابهاً للاسم، إذ قال: "إنّ هذه الحروف إذا دخلت على الفعل صيرته مشابهاً للاسم من حيث العموم والخصوص، ومن حيث عدد الحروف والحركات والسكنات"، ومثاله على العموم: (يَضْرِبُ)، فهو يصلح للزمانين الحاضر والمستقبل، ومثال الاسم (رَجُلٌ)، فهو يصلح لرجل معروف وغير معروف، فإذا دخلت (الـ) عليه صار معروفاً لا غير⁽¹⁾. ومن هذا أراد الزبيدي أنّ الفعل إذا دخلت عليه هذه الحروف صار مشابهاً للاسم.

وأما مشابته الاسم من حيث السّكنات والحركات وعدد الحروف، قال: "فإنّ قولك: (يَضْرِبُ)، مشابه لقولك: (ضاربٌ) عدداً وحركةً وسكوناً"⁽²⁾. وهو ما أشار إليه ابن يعيش، أنّ حروف المضارع إذا دخلت عليه صار مشابهاً للاسم من عدة جهات⁽³⁾:

أحدها: إنّّه يصلح للحال والاستقبال، نحو: (زيد يقوم)، وهو بهذا يصلح للحال والاستقبال.

ومن جهة أنّه يقع موقع الأسماء، ويؤدي معناها، نحو قولك: "زيدٌ يضرب، كما تقول: زيد ضاربٌ" وفي الصفة تقول: "هذا رجلٌ يضرب كما تقول: هذا رجلٌ ضاربٌ". فوقع موقع الأسماء، وكان معناهما واحداً.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٠١.

(2) المصدر نفسه: ٤٠١.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢١٠-٤١١.

والثالث: دخول (لام التأكيد) عليه، التي هي من أصل الأسماء، نحو قولك: "إنَّ زيداً ليقوم، كما تقول: إنَّ زيداً لقائمٌ". وبهذا فقد أعرب لمَّا شابه الاسم، قال: "فلما ضارع الاسم من هذه الأوجه ؛ أعرب لمضارعة المعرب".

وقد أشار الزبيدي إلى الفائدة من هذه المشابهة، وهي حمل اسم الفاعل في العمل على الفعل، وحمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب⁽¹⁾. وقد أشار ابن السراج: أنَّ الفعل أنما أعرب؛ لأنَّه شابه الأسماء⁽²⁾.

ثانياً: رفع الفعل المضارع ونصبه:

رفع الفعل المضارع وعلّة رفعه:

إنَّ الفعل المضارع معرب، والفائدة من دخول الإعراب على الكلام للتفريق بين المعاني؛ لأنَّ الكلام لو لم يكن معرباً لالتبست المعاني⁽³⁾. والإعراب أربعة اضرب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، أمَّا الرفع والنصب فيشتركان في الاسم والفعل، وأمَّا الجرّ فيختص بالأسماء لا الأفعال، وأمَّا الجزم فيختص بالأفعال دون الأسماء⁽⁴⁾.

والفعل المضارع يرفع إذا تجرد من النواصب والجوازم وهو ما ذهب إليه أغلب النحويين ومنهم الزبيدي، إذ قال: إنَّ زماني (الحال والاستقبال)، مرفوعان إذا تجردا من: النصب، نحو: "(زيدٌ لَنْ يَضْرِبَ)"، والجزم، نحو: "(زيدٌ لَمْ يَضْرِبَ)"، ونون جماعة النسوة، نحو: "(الهنّداثُ يَضْرِبْنَ)" ونون التوكيد، نحو: "(هَلْ يَضْرِبَنَّ)". وذكر أنَّ الفعل مع نون النسوة ونون التوكيد مبني، وهو معرب مع غير ذلك⁽⁵⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٠١.

(2) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٦/٢.

(3) ينظر: التبیین عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١٥٦.

(4) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ١٠.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٢_٤٠٣.

وقد وقع الخلاف في علة رفعه، فذهب الزبيدي إلى أن سبب رفعه؛ لأنه خلا من النصب، والجزم، ونون جماعة النسوة، ونون التوكيد، فرفع الفعل⁽¹⁾.

وقد بين أبو البركات الأنباري الخلاف بذكر آراء العلماء ومذاهبهم في هذه المسألة، قال: "اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو: يقوم زيد، ويذهب عمرو، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم"⁽²⁾. فالكوفيون ذهبوا إلى أن المضارع ارتفع لتعريه من عوامل النصب والجزم. وخالفهم الكسائي، وذهب أن علة ارتفاعه بالزائد في أوله. وكان حجة البصريين بأن قالوا: "إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم"⁽³⁾. فعلة ارتفاعه عند البصريين لسببين: الأول: لأنه يشبه الابتداء، والابتداء يستلزم الرفع. والثاني: لأنه وقع في أقوى حالته، فأعطي الرفع الذي هو أقوى حالات الإعراب.

ورد أصحاب المدرسة الكوفيّة على قول البصريين "إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم". قالوا: "ولا يجوز أن يقال: إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم لأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٢-٤٠٣.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٨/٢.

(3) المصدر نفسه: ٤٤٩/٢.

منصوباً كقولك: كان زيد يقوم لأَنَّهُ قد حل محل الاسم إذا كان منصوباً وهو قائماً ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض، يدل عليه أنا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلماً أَنَّهُ يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحاليين في النصب والجزم، فدلّ على ما قلنا". فالكوفيون ذهبوا أن علة ارتفاع لخلوه من عوامل النصب والجزم، وليس لقيامه مقام الاسم. قالوا: "والذي يدلّ على أَنَّهُ لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أَنَّهُ لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: كاد زيد يقوم؛ لأنّ لا يجوز أن يقال: كاد زيد قائماً، فلما وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحة ما قلناه"⁽¹⁾.

وأما ابن السراج فذهب إلى أَنَّهُ يرتفع؛ وذلك لوقوعه موقع الأسماء، إذ قال: "الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء، كانت تلك الأسماء مرفوعةً أو مخفوضةً أو منصوبةً، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجر رفعه، وذلك نحو قولك: يقوم زيد ويقعد عمرو، وكذلك عمرو يقول وبكر ينظر ومررتُ برجلٍ يقوم ورأيت رجلاً يقول ذاك، ألا ترى أَنك إذا قلت: يقوم زيدٌ جاز أن تجعل زيداً موضع يقوم فتقول: زيدٌ يفعل كذا"⁽²⁾. وبهذا يتضح أن الفعل المضارع يرتفع إذا وقع موقع الاسم عند ابن السراج، سواء أكان الموضع مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، ولا يرتفع إذا لم يصح وقوع الاسم موقعه.

وأما أبو البركات الأنباري فذهب إلى أن السبب في رفعه؛ لأَنَّهُ ضارع الاسم، إذ قال: "إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب؛ لأَنَّهُ

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٨/٢-٤٤٩.

(2) الأصول في النحو: ١٤٦/٢.

ضارع الاسم؛ ولهذا، سُمِّي مضارعًا؛ والمضارعة: المشابهة، ومنها سُمِّي الضَّرْع ضرعًا؛ لأنه يشابه أخاه⁽¹⁾.

وأما الأشموني فيضعف ما ذهب إليه البصريون ويؤيد ما ذهب إليه الكوفيون، قال: "يجب رفع المضارع حينئذ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب، ولا حروف المضارع كما نسب للكسائي"⁽²⁾. فعلة الرفع عنده لتجرده عن عوامل النصب والجزم.

وذكر الأشموني أن ابن الحاجب ذهب إلى رأي الكوفيين لسلامته، قال: "واختار المصنف الأول، قال في شرح الكافية: لسلامته من النقض، بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو: هلا تفعل، وجعلت أفعل، و ما لك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصحّ القول بأن رافعه التجريد"⁽³⁾. فضعف ما ذهب إليه البصريون، بخلاف رأي الكوفيين الذي أكد سلامته.

وبعد عرض أقوال العلماء يبدو أن الرأي الرَّاجح هو ما ذهب إليه الكوفيون وأغلب النحويين، وهو أن الفعل المضارع يرفع إذا لم يسبق بناصب ولا جازم. وهو ما ذهب إليه الزبيدي.

(1) أسرار العربية: ٤٨.

(2) شرح الاشموني ألفية ابن مالك: ١٧٨/٣.

(3) المصدر نفسه: ١٧٨/٣.

نصب الفعل المضارع:

ينصب الفعل المضارع إذا سبق بأحد حروف النصب، وذكر الزبدي تسعة حروف لنصب الفعل. وسيكون ترتيبها وفق الترتيب الهجائي:

١- (أن):

قال الزبدي نقلاً عن ابن. بابشاذ: "وقوله: (ومنها تسعة أحرف تنصب الفعل المستقبل، وهي أن الخفيفة المصدرية إذا كان قبلها طمع وإشفاق".
وقد فصل الزبدي المراد من هذا القول، قال: "إنما كانت هذه الحروف ناصبة للفعل، كما ذكر؛ لأنها مختصة بدخولها عليه، وجعل عملها النصب، لأن أم الحروف هي (أن) الخفيفة تشبه (أن) المشددة التي تعمل في الأسماء النصب. وتشبيهها بها من حيث إنها تنقل الفعل الذي بعدها إلى تأويل الاسم، وهو المصدر، كما كانت (أن) المشددة كذلك"⁽¹⁾. فهذه الحروف تنصب الفعل لاختصاصها بالدخول عليه، و(أن) هي أصل هذه الحروف، وتشبه (أن) الثقيلة كونها تنقل الفعل الذي يأتي بعدها إلى تأويل اسمي، وهو (المصدر).

وذكر الزبدي أن (أن) لا بد لها من عامل، قال: "ولا بد لها من عامل يعمل فيها، كما كانت (أن) المشددة كذلك تقول (بَلَعْنِي قِيَامُكَ) و (كَرِهْتُ أَنْ تقومَ)، كما تقول: (كَرِهْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)، فهي هاهنا مفعولة، التقدير: (كَرِهْتُ قِيَامُكَ)، و (عَجِبْتُ مَنْ أَنْ تقومَ)، كما تقول: (وَعَجِبْتُ مَنْ أَنَّكَ قَائِمٌ)، فهي هاهنا مجرورة، التقدير: (عَجِبْتُ مَنْ قِيَامُكَ)، فلمّا شابقتها عملت عملها، ولمّا كانت محمولةً عليها ضعفت عنها، فاختصت النصب لا غير، بخلاف

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٤١.

المشددة، فإنّها تنصب وترفع، أي: تنصب الاسم وترفع الخبر⁽¹⁾. فـ(أنّ) الخفيفة لا بدّ لها من عامل كما في (أنّ) المشددة؛ ولما شابهتها عملت عملها، وعندما حُمِلت عليها ضعفت، فاختصت بالنصب فقط، بخلاف المشددة التي تنصب وترفع. قال ابن يعيش: "وأما عمل النصب خاصة فلشبهه أن الخفيفة بـ(أنّ) الثّقيلة النّاصبة للاسم"⁽²⁾.

ويكمل الزّبيديّ كلامه عن (أنّ) الخفيفة، قال: "وقول الشّرخ: (وهي (أنّ) الخفيفة) ويحترز به من الشّديدة، فإنّ الشّديدة من عوامل الاسماء"⁽³⁾. فالزّبيديّ يريد أنّ ابن بابشاذ قال (الخفيفة) للتمييز عن (الثّقيلة)، وكما ذكر آنفاً.

قال الزّبيديّ: "وقوله: (المصدرية) يحترز به من (أنّ) التي بمعنى: (أي) المفسّرة، ومن (أنّ) الزائدة. مثال الأولى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾ [سورة: ص الآية: 6]، التّقدير: (أي امشوا).. ومثال الثانية: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف: 96] أي: ولما جاء البشير⁽⁴⁾. وبهذا فالزّبيدي ذهب أنّ ابن بابشاذ قيّد بها بكونها مصدرية؛ احترازاً من (أنّ) المفسّرة بمعنى (أي)، و(أنّ) الزائدة.

قال ابن الحاجب: ينتصب الفعل المضارع بـ(أنّ)، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة: 184]⁽⁵⁾. فالفعل المضارع نُصِبَ؛ لدخول (أنّ) عليه.

(1) شرح المقدمة المحسّبة: ٤٤١.

(2) شرح المفصل: ٢٢٤/٤.

(3) شرح المقدمة المحسّبة: ٤٤١.

(4) المصدر نفسه: ٤٤١.

(5) ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٤_٤٥.

قال الزبيدي: "وقوله: (إذا كان قبلها فعل طمع أو إشفاق) يحترز به من (أن) المخففة من الشديدة؛ فإنها لا يكون قبلها إلا أفعال العلم واليقين، فيرفع الفعل بعدها. مثال: (أن) الناصبة للفعل: (أطمع أن يغفر لي ربي)، (أشفق أن يتغير علي)، ومثله: (أخاف أن تفوتني)، و(أرجو أن يهب لي ربي)، وكذلك (أمل) من الأفعال التي تطلب الاستقبال⁽¹⁾. ف (أن) الخفيفة يكون قبلها طمع وإشفاق، والثقيلة تأتي قبلها أفعال اليقين.

٢- (إذا):

ذكر الزبيدي أن معناها الجواب والجزاء، وتقوم بنقل الفعل نقلتين: تنقله إلى الجزاء والجواب بعد أن لم يكن، وتنقله للاستقبال بعد أن كان حالاً، فإذا قلت: (إذا أحسن إليك) (إذا أقوم) يكون تقديره جواباً لقائل: (أنا أفعل كذا وكذا)، فيكون قول المجيب له: (إذن احسن إليك)⁽²⁾.

قال ابن مالك "إذن حرف معناه الجواب والجزاء، فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور، كقولهم: إن تأتني إذن آتك"⁽³⁾.

وذكر الزبيدي أن من شروطها أن لا يعتمد ما قبلها على الذي بعدها، لأنه لو كان الذي بعدها معتمداً على الذي قبلها كانت متوسطة؛ فتكون مشابهة لعوامل الأسماء (ظن) وأخواتها، وإذا توسط (الظن) كان فيه الإلغاء والإعمال، وهذا لا يصح فيه الإعمال إلا الإلغاء؛ ذلك أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال؛ لأن الأسماء عواملها أفعال، والأفعال عواملها حروف⁽⁴⁾. وهو ما أشار إليه ابن السراج⁽⁵⁾. وابن يعيش⁽⁶⁾. وأبو حيان

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٤١-٤٤٢.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٤.

(3) شرح التسهيل لابن مالك: ١٩/٤.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٤-٤٤٥.

(5) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٨/٢.

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٨/٤.

الأندلسي، قال: "وما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها، وأجمعوا على أن جواب (إذا) هو (إذا) الفجائية"⁽¹⁾.

ومن شروطها التي أوردها الزبيدي أن لا يأتي معها حرف عطف فإذا قلت: "(زيدٌ يقوم، وإذا يقعد)"، كانت غير عاملة⁽²⁾.

قال أبو حيّان الأندلسي: "وإن توسّطت ولم يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقارا لابدّ منه، وذلك بأن يتقدّمها حرف عطف، وكان ما بعدها معطوفاً على ماله محل من الإعراب، فلا عمل لها نحو: زيد يقوم، وإذن يكرمك إذا جعلته معطوفاً على الخبر، وإن تزرني أزرّك، وإذن أحسن إليك إذا جعلته معطوفاً على الجزاء"⁽³⁾. فإذا تقدّمها حرف عطف بطل عملها.

والشّروط الثالث الذي ذكره الزبيدي أن لا يكون فعل (إذا) فعل حال، كان يحدثك شخص ما، فتقول: (إذا أكذّبك) و(إذا أظنّك صادقاً)، فقامت برفع الفعل الذي وقع بعد (إذا)؛ لأنّه فعل حال، وفعل الحال لا تعمل فيه العوامل؛ لأنّه مشبه للأسماء⁽⁴⁾.

قال ابن عقيل: "فلو كان الفعل بعدها حالاً لم ينصب نحو: أن يقال أحبك فتقول إذن أظنّك صادقاً"⁽⁵⁾.

وبهذا فالفعل المضارع، إذا وقع بعد (إذا) دالاً على الحال، فإنه لا يُنصب، بل يُرفع؛ لأنّ (إذا) ليست ناصبة في هذه الحالة.

(1) التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل: ٣١٥/٧.

(2) شرح المقدمة المحسّبة: ٤٤٥.

(3) ارتشاف الضّرب من لسان العرب: ١٦٥١/٤.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسّبة: ٤٤٦.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٦/٤.

٣- (أو):

قال الزبيدي أنها حرف نصب تأتي بمعنى (إلى أن)، نحو: "(لألزمك أو تقضيني حقّي)، أي: إلى أن تقضي حقّي"، وذكر الزبيدي أن سيبويه قدرها: (إلا أن)، وبعضهم قدرها بـ (حتّى)، أي: "(حتّى تقضي حقّي)"، أو بـ(كي)⁽¹⁾. وذكر الزبيدي أن كل ذلك متقارب.

قال: "وكل ذلك متقارب؛ لأن المقصود منها أن يكون ما بعدها في تأويل الاسم، و(كي) و(حتّى) و(إلا) و(إلى) يكون الاسم بعدها"⁽²⁾.

وذهب ابن جني إلى أن (أو) إذا جاءت بمعنى (إلا) نصبت الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة، قال: وأما أو فإذا كانت بمعنى إلا أن فإن الفعل ينتصب بعدها بـ أن مضمرة أيضا تقول لأضربه أو يتقيني بحقي معناه إلا أن يتقيني بحقي"⁽³⁾.

٤- (اللام):

ذكر الزبيدي أن الفعل المضارع يُنصب باللام في الكلام المثبت وغيره، قال: "(اللام في الموجب وغيره) مثال ذلك: (زُرْتُكَ لتكرمني). إلا أنها إذا كانت بعد الواجب كانت بمعنى (كَيّ)، أي: (زُرْتُكَ كي تكرمني)، وإذا كانت بعد النقي كانت لام جحود"⁽⁴⁾. فاللام في الكلام المثبت تكون بمعنى (كي)، وإذا وقعت بعد النفي كانت لام الجحود.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٤.

(2) المصدر نفسه: ٤٥٤.

(3) اللمع في العربية : ١٣٠.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٥.

وذكر الزبيدي في لام الجحود أنَّ بعضهم اشترط أن تكون داخلة على (كان) بعد نفي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [سورة الأنفال: الآية: ٣: (١)].

وقد ذكر أبو القاسم الزجاجي أنَّ لام الجحود مثل (كي) عند البصريين بإضمار (أن)، إلا أنَّ لام الجحود لا تظهر أن بعدها، إذ قال: "لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار أن سبيل لام كي عند البصريين إلا أنَّ الفرق بينهما هو أن لام الجحود لا يجوز إظهار أن بعدها كقولك: ما كان زيد ليخرج، تقديره: لأن يخرج، وإظهار أن غير جائز ويجوز إظهار أن بعد لام كي كقولك: جئتكَ لتحسن إلي ولو أظهرت أن فقلت جئتكَ لأنَّ تحسن إلي كان ذلك جائزًا ولا يجوز في لام الجحود" (٢). فالزجاجي يرى أن لام الجحود تنصب الفعل المضارع بإضمار (أن) وجوبًا، كحال لام كي عند البصريين، إلا أنها تمتاز بعدم جواز إظهار (أن) بعدها، بخلاف لام كي التي يجوز فيها إظهار (أن).

وذكر ابن جني أنَّه يجوز إظهار أن مع اللام بشرط أن لا يعترض الكلام نفي، إذ قال: "وأما اللام فنحو قولك: زرتك لتكرمني معناه: لكي تكرمني، وتقديره: لأن تكرمني ويجوز إظهار أن ههنا. قال الله سبحانه ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ (١) لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١-٢] أي لأن يغفر (لك الله). فإن اعترض الكلام نفي لم يجز إظهار أن مع اللام، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وتقديره

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٥.

(٢) اللامات: ٦٨.

لأن يعذبهم، ولا يجوز إظهار أن مع النقي بعد حتى⁽¹⁾. فإظهار (أن) جائز مع (اللام) بشرط أن لا يعترضه النقي.

وفرق الزبيدي بين لام الجحود ولام (كي)، قال: "والفرق بين لام (كي) ولام الجحود أن لام (كي) معناها التعليل، وليست لام الجحود كذلك، وأن حذف لام (كي) يخل المعنى، وحذف لام الجحود لا يخل المعنى، لا يجوز أن تقول في: (أردتُكَ لتزِيدَنِي): (أردتُكَ تَزِيدُنِي)، ويجوز أن يقال في: (ما كُنْتُ لِأَشْتِمَكَ): (ما كُنْتُ أَشْتِمَكَ)"⁽²⁾. فلام (كي) معناها التعليل، وإذا حذفت اختل المعنى، بخلاف لام الجحود، فحذفها لا يخل بالمعنى، ولا تكون بمعنى التعليل.

وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى لام الجحود، وذكر فروقا تميزها عن لام (كي)، قال: "واعلم أن لام الجحود، ولام (كي)، كل منهما متميز عن الآخر، لكنهم ذكروا فروقا تتجر معها أحكام، قالوا: فاعل فعل الجحود لا يكون غير مرفوع (كان)، فلا يجوز: ما كان زيد ليذهب عمرو، ولا يكون قبلها فعل مستقبل (بلن)، فلا يجوز: لن يكون زيد ليفعل، ولا يكون الفعل المنفي مقيدا بظرف، فلا يجوز: ما كان زيد أمس ليضرب عمرا، ولا يوجب الفعل معها، لا يجوز: ما كان زيد إلا ليضرب عمرا، ولا تقع موقعها (كي): لا يجوز: ما كان زيد كي يضرب عمرا، والمنصوب بعدها لا يكون سببا فيما قبلها، والنقي معها يتسلط في مذهب البصريين على المحذوف المتعلق به اللام"⁽³⁾. فلام الجحود يلزمها النقي (ما كان)، و(لم يكن)، ولا ينحصر

(1) اللع في العربية: ١٣١.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٥.

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٦١/٤.

المنفي بظرف، ولا يسبقها فعل مستقبل بـ(لن)، و فاعلها لا يكون إلا مرفوعاً. وبهذا فلام (كي) ولام الجود لكل منهما فروق تميّزها عن الأخرى.

٥_ (الفاء):

وذكر الزبيدي أنّ لها شرطين في نصب فعل المستقبل، أحدهما: سببية. والثاني أنّ تأتي بعد جوابٍ لعدة معانٍ، وهي، الاستفهام: " (أنقُومُ فأقوم؟)"، "والمعنى: أَيْكونُ قيامك سبباً لقيامي؟". الأمر: " (قُمْ فأقوم)، المعنى: ليكن قيامك سبباً لقيامي". النهي: نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [سورة طه: الآية 61]. الجحد: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ قَتَطَرُ دُمِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: الآية 52]. التمني: نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: الآية 73] العرض: " (الا تنزلُ عندنا فنكرمك)، أي: (ألا يكون نزولك سبباً لإكرامنا)". التّحضيض: نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ﴾ [سورة المنافقون: الآية 10]. الدّعاء: نحو: " (رزقك الله العافية فتصحّ)"⁽¹⁾، وهو ما أشار إليه ابن السّراج⁽²⁾. وابن جنّي⁽³⁾. وأبو البركات الأنباري⁽⁴⁾. وابن بابشاذ في شرحه⁽⁵⁾، إنّ الفاء تنصب الفعل المضارع الدالّ على الاستقبال إذا كانت فاء السببية، أو وقعت جواباً لعددٍ من المعاني.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٩ _ ٤٥٠.

(2) ينظر: الأصول في النحو: ٤٧١/٣.

(3) ينظر: اللمع في العربية: ١٢٨.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٤/٢.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٢٢٦/١.

٦- (حتّى):

تنصب الفعل ولها معنيان: أحدهما السببية: وهي التي تأتي مقدرة بمعنى (كي)، مثال: "(زُرْتُكَ حَتَّى تُكْرِمَنِي)"، والتقدير: "(زُرْتُكَ كي تكرمني)"، أي: للإكرام⁽¹⁾.

والآخر: للغاية: بمعنى (إلى أن)، ، مثالها: "(حَتَّى يُوَدِّنَ الْمُؤَذِّنُ)" ، والتقدير: "(إلى أن يُوَدِّنَ الْمُؤَذِّنُ)"⁽²⁾. ولا تكون (حتّى) هنا بمعنى كي.

قال أبو الحسن الرّمانيّ: "وناصبة للفعل نحو: سرت حتى أدخل المدينة بمعنى سرت إلى أن أدخل المدينة وتقول صليت حتى أدخل الجنة بمعنى صليت كي أدخل الجنة فهي تنصب بمعنى إلى أن وكي"⁽³⁾. وذكر أبو البقاء العكبري أنّها يجوز أن تأتي بمعنى (كي)، وتأتي بمعنى (إلى أن)⁽⁴⁾.

٧- (كي):

ذكر الزّبيدي أنّ (كي) تقوم بنصب الفعل المستقبل من دون شرط كما تعمل (لن)، وتشبه (أن) بنقلها للفعل: للاستقبال بعد أن كان حالاً، وإلى العلّة والغرض بعد أن لم يكن، فلذلك كانت عاملة، ومن لغاتها: (كي، كيما، لكيما، كيلا، لكي، لكيلا)، وزاد الكوفيون "(كما)"⁽⁵⁾ ، وأنشدوا:

طَرَفُكَ إِمَّا جِئْنَا فَاصْرِفْهُ كَمَا يَعْلَمُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَصْرِفُ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٧-٤٤٨.

(2) المصدر نفسه: ٤٤٧-٤٤٨.

(3) معاني الحروف: ٦.

(4) ينظر: إعراب لامية الشنفرى: ٨٥.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٦.

(6) قائله عمر بن أبي ربيعة: ديوانه: ١٠١.

وأشار ابن الصائغ إلى أنّ (كي) تفيد التعليل، وذكر لغاتها، قال: "فهي حرف وضع لمعنى العلة والغرض لوقوع ذلك الفعل؛ ففيها شبه من المفعول له. ويجوز إدخال (ما) و (لا) عليها مع (اللام) وبغير اللام؛ تقول: زُرْتُكَ لَنُكْرِمَنِي، و كَيْمَا، ولكيما تُكْرِمَنِي، وجئتُكَ كيلاً تغضب، ولكيلاً تغضب؛ فهذه الأربعة أصولٌ ناصبة بأنفسها"⁽¹⁾. وعليه، فإنّ (كي) ولغاتُها تنصب الفعل المضارع بنفسها.

٨- (لن) :

هي الأداة التي تعمل على نصب الفعل المستقبل دون أي شرط، وذكر الزبيدي أنّها تكون كـ(لا)، في نفي المستقبل، إلا أنّ (لا) نفيها مؤكد أكثر منها، وهي تنقل الفعل نقلين، كما تقوم (أنّ) تنقله إلى النقي بعد الإثبات، ومن الحال إلى المستقبل⁽²⁾.

قال المبرد: "ومن هذه الحروف لن وهي نفي قولك سيفعل تقول لن يقوم زيد ولن يذهب عبد الله"⁽³⁾. وذكر ابن هشام أنّ (لن) حرف يفيد الاستقبال والنقي باتفاق، وهي ملازمة للنصب بخلاف الأدوات الأخرى، نحو: لن نبرح، ولن أقوم⁽⁴⁾.

٩- (الواو) :

ذكر الزبيدي أنّ الواو بمعنى الجمع، ولا تنصب الفعل المضارع إلا إذا وردت بعد معانٍ عدة، قال: "يعني أنّ الواو معناها الجمعيّة، وهي لا تنصب إلا إذا كانت بعد هذه المعاني. أو تكون عاطفةً لفعلٍ مضارع على اسم

(1) اللحة في شرح الملحّة: ٨٢٨/٢.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٤.

(3) المقتضب: ٦/٢.

(4) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٧-٥٨.

قبلها". والمعاني التي قصدتها الزبيدي، هي: الاستفهام، الأمر، النهي، الجحد، العرض، التمني، التحضيض، الدعاء). ومثال الواو بعد هذه المعاني: " (أَتَقُومُ وَأَقُومَ؟)، التقدير: (أَتَجْمَعُ قِيَامَكَ وَقِيَامِي؟)، و(قُمْ وَأَقُومَ)، أي: (لِيَجْتَمِعَ قِيَامُكَ وَقِيَامِي)، و(مَا قُئِمْتَ وَأَقُومَ)، أي: (مَا اجْتَمَعَ قِيَامُكَ وَقِيَامِي)، و(أَلَا تَقُومُ وَأَقُومَ)، و(هَلَّا أَتَقُومُ وَأَقُومَ)، (لَيْتَكَ تَقُومُ وَأَقُومَ)، و(رَزَقَكَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ وَتَصِحَّ)"⁽¹⁾. فالواو نصب الفعل بعدها في هذه المعاني.

وذكر الزبيدي أن الحروف الأربعة: (أَنْ، لَنْ، إِذَا، وَكَيْ)، تقوم بنصب الفعل بنفسها⁽²⁾. قال سيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أَنْ، وذلك قولك: أريد أن تفعل. وكَي، وذلك جئتكَ لكي تفعل. ولن"⁽³⁾. ويريد سيبويه أن هذه الحروف اختصت بنصب الأفعال لا الأسماء.

وذكر الزبيدي أن الخليل ذهب إلى أن (إِذَا) أصلها: (إِذْ أَنْ)، وضعت على الدال حركة الهمزة، لالتقاء الساكنين: الهمزة والنون، حذفت الهمزة. وكذلك (لَنْ) قال الخليل أن الأصل فيها: (لَا أَنْ)، فحذفت الألف من (لَا) والهمزة من (أَنْ)، فبقيت (لَنْ)⁽⁴⁾.

قال سيبويه: "فأما الخليل فزعم أنها لا أَنْ، ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا: ويلمه يريدون وي لاه، وكما قالوا يومئذ، وجعلت بمنزلة

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٢.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٧.

(3) الكتاب: ٥/٣.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٧. والكتاب: ٥/٣.

حرف واحد، كما جعلوا هـلا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا. وأمّا غيره فزعم أنّه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيدا فلن أضرب لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنّه قال: أمّا زيدا فلا الضرب له⁽¹⁾. فسيبويه يرى أنّ (إذا) مفردة غير مركبة، وليس كما ذهب الخليل أنّها مركبة من حرفين.

وذكر الزبيدي أنّ حروف النصب: (أو، اللام، الفاء، حتّى، الواو) تنصب الفعل بتقدير (أنّ)، قال: "وجميع هذه الحروف التي مثلناها في نصب الفعل المستقبل _ أعني (حتّى) وما بعدها إلى آخر الحروف _ تنصب الفعل بتقدير (أنّ)، لأنّ هذه الحروف قد تكون لمعانٍ غير هذه المعاني التي صورناها: فأصل (حتّى) أن تكون حرف جرّ، وأن تكون حرف ابتداء، وإن تكون عاطفة. وكذلك الفاء والواو و(أو)؛ فأصلها أن تكون حرف عطف. واللام تكون جارة وغيره جارة؛ فلذلك لم تعمل بنفسها، وإنّما عملت بتقدير (أنّ) بعدها"⁽²⁾. فهذه الحروف نصبت بتقدير (أنّ)، لا بنفسها.

جزم الفعل المضارع:

يجزم الفعل المضارع إذا سبق بأحد حروف الجزم وذكر الزبيدي عدّة حروف لجزم الفعل بعضها تجزم فعلاً واحداً وبعضها أكثر من ذلك، قال نقلاً عن ابن بابشاذ: "ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل"، وبين الزبيدي هذا القول، قال: "أي من الحروف العاملة خمسة أحرف، وإنّما كانت جازمة؛ لأنّها جاءت مختصة بدخولها على الفعل؛ فأعطيت الإعراب الذي يختص

(1) الكتاب: ٥/٣.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٥_٤٥٦.

به، وهي نظيرة حروف الجرّ المختصة بدخولها على الأسماء⁽¹⁾. فحروف الجزم كانت جازمة للأفعال؛ لأنها مختصة بها؛ وتكون نظيرة لحروف الجرّ التي تختص بالأسماء.

أولاً: الحروف التي تجزم فعلاً واحداً:

هي: (لم، ولمّا، ولا في النّهي، ولام الأمر)، وسيكون ترتيبها حسب التّرتيب الهجائي:

١_ (لا) النّاهية:

قال الزبيديّ: "وأما (لا في النّهي فإنّها تدخل على الفعل في جميع أحواله إذا كان مضارعاً، فيقال: (لا يَقُمْ زيدُ)، و(لا تَقُمْ يا زيدُ) و(لا أَقُمْ أنا)، وكذلك ما أشبهه؛ فلا يجوز حذف (لا) في شيء من هذا الكلام؛ لأنّها دالّة على النّهي، ومع حذفها لا يعرف النّهي"⁽²⁾. فـ(لا) النّهي حرف جازم للمضارع، ولا يجوز حذفها؛ لأنّها دالّة على النّهي. وقد أشار إليها المبرّد وذكر أنّها تقع على الفعل الشّاهد والغائب، قال: "فأما حرف النّهي فهو (لا). وهو يَقَع على فعل الشّاهد والغائب، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَا يَقُمْ زيدٌ وَلَا تَقُمْ يَا رجل، وَلَا تَقُومِي يَا امرأة، فالفعل بعده مجزوم به. وتقول لَا يَقُمْ زيد، وَلَا يَقْعُد عبد الله"⁽³⁾.

٢_ لام الأمر:

قال الزبيديّ أنّ لام الأمر تجزم المضارع وأكثر ما ترد مع الغائب، كقولك: "لِيَقُمْ زيدٌ"، وقد تأتي مع المتكلم، كقولك: "لِأَقُمْ"، وأمّا للمخاطب فلا

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨١.

(2) المصدر نفسه: ٤٨١.

(3) المقتضب: ١٣٤/٢.

يجوز دخول اللام عليه، فلا تقول: (لَتَقُمْ)⁽¹⁾. وهو ما ذكره أبو البركات الأنباري أنّ المخاطب يقع له الأمر من غير لام الأمر بخلاف المتكلم والمخاطب، قال: "المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر؛ نحو: قم، واذهب؛ فلا يفتقر إلى لام الأمر، وأمّا الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام؛ نحو: ليقم زيد، ولأقم معه فيفتقر إلى لام الأمر"⁽²⁾.

3_ (لَمْ):

ذكر الزبيدي أنّ (لَمْ) حرف جازم للفعل المستقبل، ومعناها نفي الماضي، مثالها: "(لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ)"، وذكر أنّ (لَمَّا) أكدّ منها في النفي، لأنّ (لَمَّا) الأصل فيها (لم) وزيدت (ما) عليها، ومن عملها أنّها تنفي فعل لا تكون معه (قد)⁽³⁾. قال ابن السراج: "أمّا لَمْ فتدخل على الأفعال المضارعة، واللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي، تقول: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أمس، ولم يقعد خالدٌ"⁽⁴⁾.

٤_ (لَمَّا):

وأمّا (لَمَّا) فذكر الزبيدي أنّها حرف جازم للمستقبل، ومعناها نفي الماضي، مثالها: "(لَمَّا يَقُمْ عَمْرُو)"، تعمل على نفي الفعل إذا كان معه (قد)⁽⁵⁾. قال ابن السراج: "وأمّا (لَمَّا) لَمْ ضمت إليها (ما) وبنيت معها فغيرت حالها كما غيرت لو (ما) ونحوها، ألا ترى أنك تقول: لَمَّا ولا يتبعها شيء، ولا تقول ذلك في لم وجواب لَمَّا قد فعل، يقول القائل: لَمَّا يفعل

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٣.

(2) أسرار العربية: ١٣١.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٤٨١.

(4) الأصول في النحو: ١٥٧/٢.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٤٨١.

فيقول: قد فعل⁽¹⁾. فابن السراج ذهب أنّ (لَمَّا) كلمة مركبة من (لم) و(ما) ، فاختصت بأحكام تخالف (لم) ، ومن ذلك استقلالها في الجواب، وأن يكون جوابها ب(قد فعل) .

وذكر الزبيدي أنّ (لَمَّا) قد تأتي بمعنى (إِلَّا)، ومثاله على ذلك: " (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ)، أي: (ما أطلبُ إِلَّا فَعْلَكَ)⁽²⁾. وهو ما صرح به أبو البركات الأنباري، إذ قال: "وإنما جاء لَمَّا بمعنى إِلَّا في الأيمان خاصة نحو قولهم: عَمَرَكَ اللهُ لما فعلت كذا أي إِلَّا"⁽³⁾، وقد تأتي (لَمَّا) ظرفًا معناها (الحين)، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف: الآية 96]، أي: حين جاء البشير⁽⁴⁾.

قال الزمخشري: "ولمّا قولك لَمَّا جئت جئت، بمعنى حين"⁽⁵⁾. وذكر ابن الصائغ أنها إذا جاء بعدها فعل ماضٍ كانت ظرفًا بمعنى حين، إذ قال: "وقد تكون (لَمَّا) اسمًا ظرفيًا بمعنى (حين) ؛ وذلك إذا وليها الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾" [سورة هود: ٥٨]⁽⁶⁾.

وذكر الزبيدي أنها قد تأتي بمعنى الجمع، كقولك: "لَمْتُ الشَّيْءَ لَمًّا"⁽⁷⁾. وهو ما أكده السيرافي، قال: إن (لَمَّا) قد ترد بمعنى الجمع⁽⁸⁾.

(1) الأصول في النحو: ١٥٧/٢.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٢.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٠/١.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٢.

(5) المفصل في صنعة الإعراب: ٢١٦.

(6) اللحة في شرح الملحّة: ٨٥٥/٢.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٢.

(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٧١/٢.

وبعد عرض آراء الزبيدي وبعض النحاة، يتضح أنّ حروف الجزم: (لا النّاهية، ولام الأمر، ولم، ولما) تجزم فعلاً مضارعاً واحداً.

ثانياً: الحروف التي تجزم فعلين:

١- (إن):

قال الزبيدي نقلاً عن ابن بابشاذ: "وقوله: و(إن) في المجازة مع ما حُمِلَ عليها من الأسماء والظُّروف [والذي حمل عليها من الأسماء: (مَنْ) و(ما) و(أَيّ) و(مهما)، ومن الظُّروف: (أَيَنْ) و(مَتَى) و(أَيَّان) و(أَتَى) و(حيثما) و(إذما) في أحد القولين، و(إذا) في الشعر، و(كَيْفَما عند الكوفيين]". وبين الزبيدي المراد من هذا القول، قال: "المراد بالمجازة الشرط والجزاء، صورتها: (إِنْ تَقُمْ يَقُمْ)، ومعنى (إِنْ) الشرطيّة تعليق فعل خبري على فعل إنشائي"⁽¹⁾. فمعنى (إِنْ) تعليق شيء على شيء، وتقوم بجزم فعلين فعل الشرط وجوابه.

وذكر الزبيدي أنّ (إِنْ) هي أم أدوات الشرط، قال: "وهي أم أدوات الشرط، فما كان في الأسماء له معناها عمل عملها".

_ ما حمل على (إِنْ) من الأسماء:

وهي: (من، ما، مهما، أيّ)، ويكون ترتيبها حسب الحروف الهجائية:

أ- (أَيّ):

قال الزبيدي: "و(أَيّ) وهي شرط في بعض من كلّ إذا أضيفت إلى معرفة، نحو: (أَيّ الرّجلين تَضْرِبُ أَضْرِبَ)، أو كانت منوثة، وقد يتقدّمها ما تكون بعضاً له، كقولك: (الرّجالُ عندَكَ أَيّاً تَضْرِبُ أَضْرِبَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ۚ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الإسراء: ١١٠]، فـ(أَيّاً) منصوبٌ بـ(تَدْعُوا)، و(تَدْعُوا) مجزوم بـ(أَيّ) _ فإذا كانت مضافةً إلى نكرة كانت شرطاً في كلّ من كلّ، كقولك: (أَيّ طعامٍ تأكلُ

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٤.

آكُلْ)"⁽¹⁾. فـ(أَيَّ) تكون شرطاً في بعض من كلّ، إذا كانت منونةً، أو إذا أضيفت إلى معرفة، وقد تأتي بعد ما تكون بعضاً له. وقد أشار إليها أغلب النحويين ومنهم، ابن جني⁽²⁾. وأبو البركات الأنباري⁽³⁾. وابن الخباز⁽⁴⁾.

بـ (ما):

قال الزبيدي: "و(ما) وهي شرطٌ فيما لا يعقل نحو: (ما تأكُلْ آكُلْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ وَمَا يُنْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ" [سورة فاطر: ٢] ⁽⁵⁾. فـ(ما) أداة شرط لغير العاقل.

قال ابن يعيش: "وأما كونها جزاء؛ فنحو قولك: ما تصنع أصنع مثله، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20]، ونحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: 2] ⁽⁶⁾.

تـ (مهما):

قال الزبيدي: "وأما (مهما) فمعناها إذا قلت: (مَهْمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ)، أي: (لا أَحْقُرُ عَنْ كَثِيرِ صَنْعَتِكَ، ولا أَكْبُرُ عَنْ صَغِيرِهِ)، فهي على هذا شرطٌ في جميع الأفعال كبيرها وصغيرها" ⁽⁷⁾. فـ(مهما) أداة شرط لغير العاقل، تجزم فعلين.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٥.

(2) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ١٣٣.

(3) ينظر: أسرار العربية: 238.

(4) ينظر: توجيه اللمع: ٣٧٢.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٥.

(6) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٠٥/٢.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٥.

قال ابن الخشاب: "ومن الأسماء المجازي بها مهما في نحو قوله عز وجل: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَخْنُكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 132]"⁽¹⁾، وذكر الزبيدي أن الناس اختلفوا فيها: فمن الناس من قال: إن أصلها (ماما)، فأبلدت الألف الوسطى هاء، فقليل: (مهما). ومنهم من قال: إن أصلها (مه) اسم للفعل، زيدت عليه (ما)، فقليل: (مهما)"⁽²⁾، وأما الزبيدي فذهب إلى أنها مفردة، قال: "والصحيح أنها مفردة؛ لأن مثل ذلك لا يكاد يوقف عليه إلا بأثر"⁽³⁾.

ثـ (مَنْ):

قال الزبيدي: "(مَنْ)، وهي شرط في من يعقل، ومثالها: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه)، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْمِرْهُ نُكْسِئْهُ فِي الْخَلْقِ﴾" [سورة يس: 68]"⁽⁴⁾. قال ابن عقيل: "والسابع: أن تكون شرطاً نحو من يقيم أقم معه"⁽⁵⁾.

ـ ما حمل على (إِنْ) من الظروف:

وهي: (إِذَا، وَإِنِّي، وَإِن، وَإِيَّانَ، حَيْثُ، كَيْفَمَا، مَتَّى). وسيكون ترتيبها حسب الترتيب الهجائي:

أـ (إِذَا) :

قال الزبيدي وأما (إِذَا) وهي التي تضاف إلى الجملتين الفعلية والاسمية، وإذا أراد الشرط منها لزم (ما)، نقول: (إِذَا تَقُمْ أَقُمْ). وهي في الأصل ظرف زمان⁽⁶⁾. وهو ما ذكره المبرد أن الجزاء في (إِذَا) و(حَيْثُ) لا يكون إلا بـ(ما)، إذ قال: "وَلَا يَكُونُ الْجَزَاءُ فِي (إِذَا) وَلَا فِي (حَيْثُ) بِغَيْرِ (مَا) لِأَنَّهُمَا

(1) المرتجل في شرح الجمل: ٢٧٥.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٥.

(3) المصدر نفسه: ٤٨٦.

(4) المصدر نفسه: ٤٨٥.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢١٩/١.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٨.

ظرفان يضافان إلى الأفعال⁽¹⁾. وقد أشار ابن يعيش أنهم جعلوا (إذا) منزلة (متى)، فقالوا: (إذا تأتني آتك)⁽²⁾.

بـ (إذا) :

قال الزبيدي وأما (إذا) فهي التي تكون مضافة إلى الجملة الفعلية، وهي ظرف دال لما يستقبل من الزمان، وقد وقع الخلاف في الجزم بها، فأصحاب المدرسة البصريّة لا يجزمون بها؛ لأنها تخالف (إن) من حيث وقوع الشيء وإذا كانت مقتضيه للتعين، بخلاف (إن) فالفعل بعدها يمكن أن يقع ولا يمكن. وأما أصحاب المدرسة الكوفية فيجزمون بها سواء أكان في الشعر لكثرة الشواهد التي جاءت بها، أو في غير الشعر⁽³⁾. وقد جاء عملها في الشعر، كقول الشاعر:

فَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ⁽⁴⁾

وقد بين أبو البقاء العكبري علة عدم المجازاة بها، إذ قال: "وَلَا يَجَازِي ب إِذَا فِي الْإِخْتِيَارِ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا بَدَّ مِنْ وَقُوعِهِ كَقَوْلِكَ إِذَا احْمَرَّ النَّبْرُ تَأْتِيْنَا فَاِحْمَرُّهُ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ وَوَقْتُهَا مَعِينٌ فِيمَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَبَابُ الشَّرْطِ مُخْتَصٌّ بِمَا هُوَ مُحْتَمَلٌ لِلْكَوْنِ وَقَدْ جَاءَ الْجَزْمُ بِهَا فِي الشَّعْرِ"⁽⁵⁾. فأبو البقاء يريد أن (إذا) لا تُجَازَى بها في الاختيار؛ لأنها تُسْتَعْمَلُ فيما لا بدَّ من وقوعه، وباب الشرط مختصُّ بما كان محتمل الوقوع، وقد ورد الجزم بها في الشعر. وقد اختار النحويون الجزم في الشعر؛ لأنه موضع ضرورة⁽⁶⁾.

(1) المقتضب: ٤٧/٢.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧١/٤.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٩.

(4) قائلة العباس بن مرداس، ديوانه: ٧٢.

(5) اللباب في علل البناء والإعراب: ٥٦/٢.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٩٠.

تـ (أَنْى):

قال الزبيدي: وأما الظروف فهي (أَنْى)، "تقول: (أَنْى تكن أكن)، أي: في أي جهة تَكُنْ أكن) " ، وذكر أنها ظرف مكان، ويجوز أن تدخل (ما) عليها⁽¹⁾.

قال ابن يعيش: أنى كـ(أين) ظرف مكان يجازون بها، فيقولون: " (أنى تقم أقم) " فهي دخلت على الفعل المضارع (تقم) وجزمته. وقد تأتي بمعنى (كيف)، أو بمعنى (من أين)، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْى لَكَ هَذَا﴾ [سورة آل عمران: ٣٧]⁽²⁾.

ثـ (أَيْنَ):

وأما (أَيْنَ)، تقول: (أَيْنَ تَكُنْ أكن)، وهي ظرف مكان، وذكر الزبيدي يجوز أن تدخل (ما) عليها، قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [سورة النساء: ٧٨]⁽³⁾. وذكر ابن يعيش أنها اسم مبهم من أسماء الأمكنة، وتنقل إلى الجزاء، قال: "وأما أين، فاسم من أسماء الأمكنة مبهم يقع على الجهات الست، وكل مكان يستفهم بها عنه، فيقال: أين بيتك؟ أين زيد؟ وتنقل إلى الجزاء، فيقال: أين تكن أكن، والمراد: إن تكن في مكان كذا أكن فيه"⁽⁴⁾.

جـ (أَيَّانَ):

ذكر الزبيدي أن أَيَّانَ ظرف زمان، نحو قولك: " (أَيَّانَ تَخْرُجُ أخرج) "، وهي قليلة الشَّرْط، ويكون استعمالها في الأمور العظيمة⁽⁵⁾، وعليه قول الشاعر:

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٧.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٢/٣.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٧.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦٩/٤.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٧.

أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرِنَا.... (1).....

قال ابن يعيش: وأيان لا يستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاها﴾ [سورة الأعراف: 187] (2).

ح- (حيث):

وَأَمَّا (حيث) فذكر الزبيدي أنها لا يجوز أن تأتي شرطاً إلا مع (ما)، تقول: (حيثما تكن أكن)، وهي ظرف مكان (3). وقد أشار السيرافي أن (حيث) لا تأتي بدون (ما)، إذ قال: "صارت حيث بمجيء ما مما يجازي به فتقول: حيثما تكن أكن، كما تقول: أين تكن أكن، ولا يجوز أن تقول حيث تكن أكن بغير ما" (4). وذكر أبو حيان الأندلسي أنهم أضافوا (ما) في قولهم: (حيثما تكن أكن)، عوضاً من الإضافة (5).

خ- (كيفما):

قال الزبيدي: "وَأَمَّا (كَيْفَمَا) فلا يجزم بها إلا الكوفيون، فإذا قلت: (كَيْفَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ) كان الفعلان بعد (كَيْفَ) مرفوعين عند البصريين، ومجزومين عند الكوفيين، وإنما لم يجزم بها عند البصريين؛ لأنها في الأصل سؤال عن الأحوال، ومعنى (إن) الشرطية يقصر عنها؛ لأن الإنسان يكون على حالة لا يجوز أن يكون فيها غيرها" (6). وبهذا فـ (كَيْفَمَا) يجزم بها الكوفيون، وأما البصريون فلا يجزمون بها.

(1) البيت مجهول القائل.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٥/٣.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٨.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩٨/٥.

(5) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١٢١/٣.

(6) شرح المقدمة المحسبة: 490.

قال الفراء: "إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ(ما)، مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأي ما، وحيث ما، وكيف ما، و ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: 110] كانت جزاء ولم تكن استفهاماً" (1).

د- (متى):

وذكر الزبيدي أنّ متى ظرف زمان، نحو قولك: " (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ)، وقد تدخل (ما) عليها، فيقال: " (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ)" (2)، قال الشاعر:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَزِدْنِي تَرْجُفَ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتَسْتَطَارَا (3).
وذكر ابن يعيش أنّ (متى) ظرف زمان، لأنها كثيرة الاستعمال، فقد صارت أظهر من (أَيَّان) (4).

(1) معاني القرآن للفراء: ٨٥/١.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٧.

(3) قائله عنتره، ديوانه: ٢٣٤.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٥/٣.

المبحث الثالث

فعل الأمر

أولاً: تعريف الأمر:

قال الزبيدي: هو الفعل الذي يكون صحيح اللام، نحو: (اضرب)، (احضر)، وثبت احتياجه إلى اللام لمنع الالتباس بينه وبين الخبر، وكذلك ثبت احتياجه إلى حروفه المضارعة؛ لئلا يلتبس الأمر للمخاطب والأمر للمتكلم. وقد اختلف فيه هل هو مبنى أم معرب وسيأتي تفصيل ذلك⁽¹⁾.
وقد عرفه الزمخشري أنه على طريقة المضارع للفاعل المخاطب، مع نزع الزائد منه، إذ قال: "وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته، إلا أن تنزع الزائدة فتقول: في تضع ضع، وفي تضارب ضارب، وفي تدحرج دحرج، ونحوها مما أوله متحرك؛ فإن سكن زدت همزة وصل لئلا يبتدأ بالسكن، فتقول في تضرب إضرب، وفي تنطق وتستخرج إنلطق وإستخرج، والأصل في تكرم تأكرم كتدحرج فعلى ذلك خرج أكر"⁽²⁾.

ومن المحدثين فاضل السامرائي عرفه بقوله: "وهو طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وصيغته (أفعل) نحو (اذهب)، ويكون بحذف حرف المضارعة من الفعل المضارع، ولا يكون بصيغته المعلومه إلا للمخاطب، وإما غير المخاطب فيؤمر باللام نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْكَ رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و(لأذهب معكم). وقد يخرج الأمر عن معناه الحقيقي إلى المجاز"⁽³⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣١٢، ٤١١-٤١٣.

(2) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٣٩.

(3) معاني النحو: ٣٠ / ٤.

ثانياً: فعل الأمر معرب أم مبني:

اختلف التَّحْوِيُونَ في فعل الأمر هل هو مبني أم معرب وقد فصل الزَّبيدي في هذه المسألة وعرض أراء وحجج المدرستين البصريَّة والكوفيَّة، فذكر أنَّ البصريَّين ذهبوا إلى أنَّ فعل الأمر مبني، وحجَّتْهم على ذلك أنَّ الإعراب معدوم فيه؛ لأنَّ حروف المضارعة هي سبب الإعراب وهي غير موجودة فيه، وكذلك عامل الجزم وهو اللَّام معدوم فيه أيضاً، فلذلك كان مبنياً عندهم. وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ فعل الأمر معرب، وحجَّتْهم على ذلك سكونه في الآخر إذا كان صحيحاً، وحذف آخره عندما يكون معتلاً، كما لو كان عامل الجزم موجوداً فيه، والعامل يكون معه مقدّر، ودليلهم على ذلك قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تُبَالَا⁽¹⁾.
فذكروا أنَّ الياء من (تَقْدِ) حذفت؛ والتقدير: (لِتَقْدِ)⁽²⁾. قال الزَّبيدي: أنَّ الياء من (تَقْدِ) حذفت للتخفيف؛ وليس لأنَّ الفعل مجزوم بتقدير اللَّام، وقد ورد حذفها للتخفيف في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرِ﴾ [سورة الفجر: 4]، والأصل: (يَسْرِي)، فكان حذفها بغير جازم، لا في التقدير ولا في اللفظ، ولو افترضنا صحة قولكم أنَّ (تَقْدِ) كان مجزوم؛ فأَنَّهُ لا يشبه الأمر؛ لأنَّ حرف المضارعة موجوده في (تَقْدِ)، وهي معدومة في الأمر، إذا قلت: (أُحْضِرْ)، و(اضْرِبْ)⁽³⁾. وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى الخلاف بين المذهبين فذكر أنَّ الكوفيَّين ذهبوا إلى أَنَّهُ معرب مجزوماً، نحو (افعل) ، وهو معرّى

(1) يعزى إلى أبي طالب وحسن والأعشى، ولم أجده في دواوينهم،، والبيت في الكتاب: ٨/٣، والمقتضب: ١٣٠/٢. وتحقيقات لغوية في شواهد شعرية: 10.

(2) ينظر شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٩.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٩_٤١٠.

عن حروف المضارعة، وأمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّه مبني على السّكون، وذكر أنّ حجة الكوفيّين أنّ فعل الأمر أصله للمواجه، وأمّا البصريّون فحجّتهم أنّ أصل الأفعال البناء، فلذلك قلنا أنّه مبني على السّكون⁽¹⁾.

ويتّضح من ذلك أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ فعل الأمر مبني؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، ولانتفاء سبب الإعراب؛ إذ خلا من حروف المضارعة وعامل الجزم. أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّه مُعرب، مستدلّين بسكون آخره إذا كان صحيحًا، وحذف آخره إذا كان معتلًا.

وذكر الزّبيدي أنّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب للمفعول فيكون باللام، كقولك: (لثُرْ عَلَيْنَا يَا رَجُلُ)، و(لَتُضْرَبَ يَا رَجُلُ)، و(لَتُكْرَمَ)، لأنّه لم يكن له بد من حرف المضارعة؛ حتّى يدلّ بذلك على الصيغة الخاصة بالفعل الذي يسمّ فاعله، ولكي يفرق بين الأمر والخبر أحتاج إلى اللام معها⁽²⁾. وذكر المبرّد أنّ اللام جازمة لفعل المتكلم، نحو: قُمْ ولأقم، ولو جاءت اللام للمخاطب لكان ذلك جيّدًا على الأصل⁽³⁾. وأراد المبرّد أنّ اللام مع المخاطب تكون أليق بالأصل. و ذكر ابن يعيش أنّك إذا أمرت بفعل لم يسمّ فاعله، لزمته اللام، إذ قال: "فمن ذلك ما ليس للفاعل، وهو فعلٌ ما لم يسمّ فاعله، إذا أمرت به، لزمته اللام، نحو: لَتُعَنَّ بِحَاجَتِي، وَلَتُوضَعَ فِي تِجَارَتِكَ، وَلَتُرْة عَلَيْنَا يَا رَجُلُ. فهذا القبيل لابدّ فيه من اللام، وإن كان مخاطبًا حاضرًا؛ لأنّ هذا الفعل قد لحقه التّغييرُ بحذف فاعله وتغيير بنيته، فلم تحذف منه اللام أيضًا وحرف المضارعة لئلا يكون إجحافًا به"⁽⁴⁾.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٧/٢-٢٣٥.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسّبة: ٤١١.

(3) المقتضب: ٤٤/٢-٤٥.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩١/٤.

وذكر الزبيدي أنّ فعل الأمر إذا كان للمتكلّم، فإنّه يحتاج إلى حروف المضارعة؛ حتّى لا يلتبس فعل الأمر للمخاطب، وفعل الأمر للمتكلّم، وكما تقدّم، فإذا قلت: (اضرب)، فقد يكون المراد منه (اضرب أنت)، أو (اضرب إنّ)، فلذلك ثبت احتاجه إلى حروف المضارعة، وكما قلنا أنّه في المخاطب يحتاج إلى اللّام، فكذلك المتكلّم ثبت احتياجه لها، كقولك: (لأضرب)، و(لأقم)⁽¹⁾. وهو ما ذكره ابن يعيـش أنّ الأمر للمتكلّم وللغائب لا بدّ له من اللّام، لأنّ يلزمه حرف المضارعة، وإذا لزمته كان لا بدّ له من اللّام إذ قال: "وكذلك لو كان الأمر لغائب أو متكلّم، لم يكن بد من اللّام، نحو: ليقيم، وليخرج بكر، ولأقم، ولأخرج. وذلك من قبل أن حرف المضارعة يلزم هنا للدلالة على المقصود منه، وإذا لزم حرف المضارعة"⁽²⁾.

وبهذا يظهر أن أمر المتكلّم يؤدّي بالمضارع المسبوق بلام الأمر، دون صيغة الأمر المجردة؛ دفعاً للالتباس بأمر المخاطب.

وقد استدرك الزبيدي على قول ابن بابشاذ (صحيح اللام)؛ احترازاً من معتلّ اللام، قال: وقوله: (الصحيح اللّام) لكي يحترز به من (معتل اللّام)، فقولك: (إزم)، أصله: (إزمي)، فقد حذف آخر الفعل، كما يحذف لو جاء معه جازم⁽³⁾.

وذكر الزبيدي تشبيه النحويين للجازم للأفعال أنّه كالّدواء الذي يدخل الجسم، إذا وجد فضلة وهي الحركة أخذها وإذا لم يجد أخذ من الجسم أي من داخل الفعل وهي اللّام، قال: "وشبّهوا الجازم بالأفعال بالدّواء الداخل على الجسم، إن وجد فضلة أخذها، وإن لم يجدها أخذ من نفس الجسم، كذلك الجازم لمّا لم يجد فضلة وهي الحركة، أخذ من نفس الفعل، وهي

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١١.

(2) شرح المفصل لابن يعيـش: ٢٩١/٤.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٢.

لامه⁽¹⁾. وقد أشار إلى هذا التشبيه أبو البركات الأنباري⁽²⁾.
والعكبري⁽³⁾. وابن الصائغ⁽⁴⁾. والسيوطي⁽⁵⁾.

وقد استدرك الزبيدي على قول ابن بابشاذ في مسألة الأفعال التي يكون فيها ثبوت النون علامة رفع لها، قال: "وكان ينبغي أيضاً أن يحترز من الأفعال التي علامة رفعها ثبات النون، فإنه يكون البناء فيها بحذف النون إذا قلت: (اضرباً) و(اضربوا) و(اضربي) كما يكون ذلك مع النون في المجزوم إذا قلت: (ليضرباً) و(ليضربوا) و(لتضربي)، فكان ينبغي أن يقول في الاحتراز: (وفعل الأمر الصحيح اللام غير المرفوع بالنون مبني آخره على الوقف)"⁽⁶⁾.

الخلاصة:

وخلاصة ما انتهى إليه هذا الفصل أن الزبيدي قسم الأفعال من حيث الزمن إلى ثلاثة ماضٍ، ومضارع، وأمر، وقد حدّ الفعل ولم يختلف في مضمونه عن حد النحويين، وأشار إلى العلة في تسميته واتفق قوله مع قول أغلب العلماء أنه دال على الحدث ومشتق منه، وأمّا أقسامه فقد فصل القول فيها، فعرف كل قسم منها وأشار إلى أحكامها، وعلاماتها، وعلل علامتها، فمثلاً علة بناء الفعل الماضي على الفتح عنده؛ لأنه شابه الفعل المضارع من حيث موقعه، ولم يختلف في رأيه هذا عن رأي أغلب علماء النحو، فالناظر للأفعال عند الزبيدي يجد أن أغلب أراءه متفقه مع أراء النحويين ولم يخالفهم فيها.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤١٢.

(2) ينظر أسرار العربية: ٣٢٣.

(3) ينظر: شرح اللمع للعكبري: ٥٠٧/٢.

(4) ينظر: اللحة في شرح الملحة: ٢٩٠/١.

(5) ينظر: الاشتباه والنظائر: ٣٢٨/٣.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٢.

الفصل الرابع: الحروف

المبحث الأول: الحروف

الأحادية

المبحث الثاني الحروف

الثنائية

المبحث الثالث: الحروف

الثلاثية وما فوقها

الفصل الرابع

الحروف عند الزبدي

في الاصطلاح فحدّه سيبويه بأنّه ليس اسماً ولا فعلاً، قال: "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها"⁽¹⁾.

وقد اختلف علماء النّحو في معنى الحرف بعد سيبويه، هل معناه قائم بنفسه، أم في غيره، وذهب أغلبهم إلى أنه قائم بغيره، لا بنفسه، قال ابن السّراج: "الحرف: ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنّك لا تقول: إلى منطلق كما تقول: الرجل منطلق ولا عن ذاهب، كما تقول: زيد ذاهب ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول: عمرو إلى ولا بكر عن فقد بان أنّ الحرف من الكلم الثلاثة"⁽²⁾.

قال الرّماني: "الحرف كلمة تدلّ على معنى إلاّ مع غيرها ممّا معناه في غيرها"⁽³⁾. ويتبين من هذا أنّ معنى الحرف عند الرّماني قائم بغيره. وأمّا ابن جنّي فحدّه: "والحرف ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنّما جاء لمعنى في غيره نحو هل وبل وقد لا تقول من هل ولا قد هل ولا تأمر به"⁽⁴⁾. فمعناه عنده في غيره وليس في نفسه.

ومن المحدثين الدكتور تمام حسان الذي قسم الكلام العربي على سبعة أقسام، هي: "الاسم، والصّفة، والفعل، والضّمير، والمخالفة، والظرف،

(1) الكتاب: ١٢/١.

(2) الأصول في النّحو: ٤٠/١.

(3) رسالة الحدود: ٦٧.

(4) اللمع في العربية: ٨.

والأداة⁽¹⁾. والأداة هو القسم الأخير الذي أشار إليه الدكتور والمراد منه (الحرف).

وحدّ تمام حسان الأداة، قال: "الأداة مبنى تقسمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبّر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم الأداة على قسمين:

- الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجرّ والنسخ والعطف إلخ.

- الأداة المحولة، وقد تكون هذه: ظرفية أو اسمية⁽²⁾.

ويتّضح من خلال تعريف العلماء للحرف أنّ أهم ما يتّسم به الحرف:

_ امتناعه عن كل ما يختص به الاسم والفعل.

_ ركّز العلماء في تعريفاتهم على حروف المعاني، لا حروف المباني.

_ أكثر ما يرد معنى الحرف بغيره لا بنفسه.

أنواع الحروف:

تنقسم الحروف على ضربين:

حروف المباني: وهو ما يكون في بنية الكلمة، نحو: الكاف، والتاء، والباء في كتب⁽³⁾.

حروف المعاني: "ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا انتظم في الجملة: كحروف الجرّ والاستفهام والعطف، وغيرها"⁽⁴⁾.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣٣.

(2) المصدر نفسه: ١٢٣.

(3) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٥٣/٣.

(4) المصدر نفسه: ٢٥٣/٣.

المبحث الأول

الحروف الأحادية

إنَّ حروف المعاني عند النحويين تنقسم على عدة أقسام، هي: الأحادية والثنائية، والثلاثية، وقد ترد أكثر من ثلاثة احرف وهي الأحرف الرباعية، والخماسية⁽¹⁾.

الحروف الأحادية:

إنَّ المراد من الأحرف الأحادية، هي التي تتكون من حرف واحد لا أكثر، أي: غير مركبة، مثل: (أ، ب، ت، ف، ك، ..). وحدّها سعيد الأفغاني، قال: "أما الأحادية: فتلاثة عشر وهي: الهمزة والألف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء"⁽²⁾.

وقد أشار الزبيدي إلى هذه الحروف مبيناً ما يؤديه كل حرف من وظيفة نحوية، وقد يشير إلى الحرف في أكثر من موضع، وكما يأتي:

١ _ الهمزة: أولاً: همزة الاستفهام:

ذكر الزبيدي أنَّ همزة الاستفهام هي الأصل في الاستفهام، قال: "الهمزة أصل حروف الاستفهام، وذلك أنَّها تستعمل في مواضع لا يدخل فيها غيرها، تقول (أزيدُ قائمٌ؟)، و(أقام زيدٌ؟)، و(أزيدُ قام؟)، ولا يقال: (هل زيدُ قام؟)"⁽³⁾. فتكون في مواضع لا تصلح أن تكون فيها (هل).

قال الزمخشري أنَّ همزة الاستفهام أعم في بابها من (هل): "والهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها. تقول أزيد عندك أم عمرو. وأزيدا ضربت؟ وأتضرب زيدا وهو أخوك؟ وتقول لمن قال لك مررت بزيد: أبزيد، وتوقعها

(1) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٨٨.

(2) المصدر نفسه: ٣٨٨.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٣.

قبل الواو والفاء وثم. قال الله تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَآ عَاهِدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: 100]، وقال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [هود: 17]، وقال تعالى: ﴿أَثْمَرًا إِذَا مَآ وَقَعَ﴾ [يونس: 51]. ولا تقع هل في هذه المواضع⁽¹⁾. فهي أوسع أدوات الاستفهام لأنها الأصل فيه.

معاني همزة الاستفهام:

أ_ الإنكار والتقرير:

ذكر الزبيدي أنّ الإنكار والتقرير أحد معاني همزة الاستفهام نحو: "أَلَمْ تَفْعَلْ كَذَا"، (أَلَمْ أَمْلِكْ)، "ولا يجوز ذلك بـ(هَلْ)"⁽²⁾. قال ابن أم قاسم المرادي: "الثاني: التقرير: وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه. نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ [المائدة: 116]"⁽³⁾. فيستعمل هذا المعنى إذا أراد أثبات شيء عند المخاطب أو استبعاده.

ب_ همزة التسوية:

ذكر الزبيدي أنّ الهمزة تأتي للتسوية، كقولك: "سواءً عليّ أقمّت أم قعدت"⁽⁴⁾. قال السيوطي يجوز استعارة الهمزة للتسوية، نحو: "أزيد عندك أم عمرو، وأزيد أفضل أم خالد، والشيان اللذان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما"⁽⁵⁾.

(1) المفصل في صناعة الإعراب: ٤٣٧.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٣.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٢.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٣.

(5) نواهد الأبيكار وشواهد الأفكار: ٣٣٧/١.

وفي أصالة الهمزة فقد ذهب الزبيدي إلى ما ذهب إليه النحويون أن (الهمزة) هي الأصل في الاستفهام دون (هل)، وقدّم دليلاً على ذلك وهو دخول (الهمزة) عليها⁽¹⁾، في قول الشاعر:

سَائِلٌ فَوَارِسٌ يَرْبُوعٌ بِشِدَّتِنَا أَهْلٌ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ وَالْأَكَمِ⁽²⁾.
ثانيًا: للنداء:

تُعد الهمزة أحد حروف النداء وذكر الزبيدي أنها تكون للقريب خاصة⁽³⁾. وهو ما ذهب إليه أغلب النحويين، ومنهم الزمخشري⁽⁴⁾. وابن يعيش⁽⁵⁾. والسيوطي⁽⁶⁾.

٢_ الألف: أولاً: للندبة:

ذكر الزبيدي أن (الألف) تلحق المنادى للندبة، قال: "وإذا كان المنادى مندوباً ناديته بأشهر أسمائه؛ ليكون عُذراً للتّجّع، ولك فيه وجهان: أحدهما: إن تُلحقه ألفاً، وتزيد بعد الألف في حال الوقف هاء السّكت، فإذا وصلتْها حذفناها، فتقول: (وا زَيْداه)، (وا عَمْرَاه)"⁽⁷⁾. وبهذا فـ (الألف) في النّبة تلحق المنادى للدلالة على التّجّع والتّحسر، وهي زائدة لا محل لها من الإعراب وهو ما أشار إليه المبرد⁽⁸⁾. والرّمانيّ⁽⁹⁾. وابن مالك⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٣.

(2) قائله زيد الخيل، ديوانه: ١٥٥.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٠-٥٣١.

(4) ينظر: المفصل إليه في صنعة الاعراب: ٤١٣.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/٥.

(6) ينظر: همع الهوامع: ٣٣/٢.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٨.

(8) ينظر: المقتضب: ٢٦٨/٤-٢٦٩.

(9) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرمانيّ: ١٧٤.

(10) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٤٥/٣.

ثانيًا: للدلالة على التنثية:

وهي ألف تلحق آخر المثنى وأشار الزبيدي أنّ هذه (الألف) دالة عليه؛ لأنّ إعرابه بالحروف لا الحركات، نحو: (المُجْتَبِيَان) و(المُؤَلِّيَان)⁽¹⁾. وهذا القول ذهب إليه أغلب علماء النّحو، ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي⁽²⁾. والزجاجي⁽³⁾. وأبو البقاء العكبري⁽⁴⁾. وابن هشام النّحوي⁽⁵⁾.

ثالثًا: للفصل:

وهي الألف الفارقة وأشار الزبيدي إلى أنّ هذه الألف تدخل بين النّونات للفصل بينهما، قال: "يعني أنّه قد اجتمع في مثل: (أخْضُرْنَا) ثلاث نونات، الأولى نون ضمير جماعة النّساء، والثانية والثالثة نون التّوكيد المشددة، يُفصل بين النّونات بالألف كراهة اجتماع الأمثال"⁽⁶⁾. قال عبد القاهر الجرجانيّ تدخل الألف بين نوني النّساء والشّديدة للفصل بينهما⁽⁷⁾. وبهذا ف(الألف) تدخل الكلام؛ لكرهية اجتماع المتماثلات.

٣- الباء: أولاً: جارة:

وهي حرف جر لا محل لها من الإعراب، تختص بالدخول على الأسماء ، وذكر الزبيدي أنّها جارة لهذه الأسماء⁽⁸⁾، وتأتي لعدّة معانٍ:

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٨٠-٢١٨.

(2) ينظر: الجمل في النّحو: ١٥٧.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النّحو: ١٢٤.

(4) ينظر: التبیین عن مذاهب النّحوي بن البصريين والكوفيين: ٢٠٢.

(5) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٣/١.

(6) شرح المقدمة المحسبة: ٤١٤.

(7) ينظر: المفتاح في الصّرف: ٦٨.

(8) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٢.

أ_الإصاق:

ذكر الزبيدي أنّ (الباء) تأتي بمعنى الإصاق، نحو: "مَسَكْتُ بِالْحَبْلِ"⁽¹⁾. فهي دلّت على اتصال شيء بشيء.

قال المبرد: "وأما الباء فمعناه الإصاق بالشيء وذلك قولك مررت بزيد فالباء ألصقت مرورك بزيد وكذلك لصقت به وأشمت الناس به"⁽²⁾.

ب_التّعية:

ومن المعاني التي أشار إليها الزبيدي أنّ (الباء) تأتي بمعنى التّعية، نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ"⁽³⁾. وقد أشار إليه أغلب النحويين، ومنهم أبو حيان الأندلسي⁽⁴⁾. وابن هشام النحوي⁽⁵⁾. والأشموني⁽⁶⁾.

ت_الاستعانة:

ذكر الزبيدي أنّ (الباء) تأتي للاستعانة نحو: "نَجَرْتُ بِالْقَدُومِ" و(ضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ)، و(كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ)"⁽⁷⁾. فقد استعان (بِالْقَدُومِ) و(بِالسَّيْفِ)، و(بالقلم)، لإنجاز الشيء. وقد أشار إليها أغلب النحويين، ومنهم ابن مالك⁽⁸⁾. وابن عقيل⁽⁹⁾. وأبو حيان الأندلسي⁽¹⁰⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٢.

(2) المقتضب: ١٤٢/٤.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٢.

(4) ينظر: التذيل والتكميل في شرح التسهيل: ١٩٢/١٠.

(5) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٩١٤.

(6) ينظر: حاشية الصبان: ٣٣٧/٢.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٢.

(8) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٨٠٦/٢.

(9) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٢/٣.

(10) ينظر: التذيل والتكميل في شرح التسهيل: ١٩٣/١١.

ث _ السَّبَبِيَّة:

ذكر الزَّيْدِيَّ أَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى السَّبَبِيَّة، نحو: " (أَكْرَمْتُكَ بِزَيْدٍ) " (1). فـ بسبب (زيد) وقع الإكرام. وقد أشار إليها أغلب النحويين، ومنهم ابن هشام النحوي (2)، والأشْمُونِي (3). والسَّيُوطِي (4).

ج _ العَوَاض:

قال الزَّيْدِيَّ وَتَكُونُ لِلْعَوَاض، نحو: " (بِعْتُ هَذَا بِهَذَا) " (5). أي عوض هذا بهذا، وقال ابن السَّيِّد البَطْلَيْوسِي (ت 521 هـ) (6): " وَأَمَّا كَوْنُهَا بِمَعْنَى الْعَوَاض والبدل، فكقول طرفة:

(بما قد أرى الحي الجميع بغبطة إذا الحي حي والحلول حلول) " (7) فدلت (الباء) في (غبطة) على العوض والمقابل.

ح _ المصاحبة:

قال الزَّيْدِيَّ وَتَكُونُ لِلْمَصَاحِبَةِ: " (بِعْتُ الْفَرَسَ بِسَرْجِهِ)، أي: (مَعَ سَرْجِهِ) " (8). فأفادت (الباء) مصاحبة الشيء مع غيره.

قال ابن هشام: " الخامس المصاحبة نحو ﴿ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ أي معه ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ ﴾ [المائدة: 61] " (9). أي: (وقد دخلوا معه الكفر).

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٢.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١٤٢.

(3) ينظر: شرح الأشْمُونِي ألفية ابن مالك: ٢١/١.

(4) ينظر: همع الهوامع: ٢٤٦/٣.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٢.

(6) رسائل في اللغة: ٦٣.

(7) الديوان: ٥٠/١.

(8) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٢.

(9) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١٤٠.

خـ بمعنى (في):

قال الزبيدي وتكون بمعنى (في)، نحو: " (زَيْدٌ بِالْكُوفَةِ) أي: (في الكوفة)"⁽¹⁾. وكقول الشاعر:

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ ... البيت⁽²⁾.

" أي: (في كُلِّ مُعْتَرِكٍ) .

دـ زائدة في غير الواجب:

قال الزبيدي وتكون زائدة في غير الواجب، نحو: " (ما زَيْدٌ بِقَائِمٍ): أي: (ما زَيْدٌ قَائِمٌ)"⁽³⁾. وذكر أنها في الواجب لا تزداد إلا نادراً، نحو قولهم: " (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ)"⁽⁴⁾.

قال الزمخشري: " وزيادة الباء لتأكيد النفي والإيجاب في نحو ما زيد بقائم. وقالوا بحسبك درهم، وكفى بالله"⁽⁵⁾. فـ(الباء) تأتي زائدة لتأكيد النفي والإثبات.

ثانياً: للقسم:

قال الزبيدي: الباء أصل في القسم نحو: " (بالله لأفعلن)"، فهي أصل على غير؛ لأن دخولها يكون على مخلوق بخلاف الواو والتاء⁽⁶⁾. فـ(الباء) هي الأصل في القسم وما عداها فروع عليها، وقال ابن فرحون (ت769هـ): " وتكون الباء للقسم، نحو: بالله"⁽⁷⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٢.

(2) المصدر نفسه: ٥٠١. وعجزة: والطيبون معاقِد الأزر، وقائلته: الخرنق بن بدر.

(3) المصدر نفسه: ٤٦٢.

(4) المصدر نفسه: ٤٦٢.

(5) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٢٥.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٣_٤٧٤.

(7) العدة في إعراب العمدة: ١٥٠/١.

٤_ التاء : أولاً: للتأنيث:

وذكر الزبيدي أنها تأتي للتأنيث وتكون أعم حروف التأنيث، وذلك؛ "لأنها تدخل على الأسماء والأفعال وبعض الحروف، وتكون ملفوظاً بها ومقدّرة، كقولك: (هِنْدٌ وهُنَيْدَةٌ)، و (أُذُنٌ وأُذَيْنَةٌ)، وتدخل في الأسماء للفرق بين المذكر والمؤنث في الأجناس، نحو (إمْرُؤٌ) و (إمْرَأَةٌ). وللفرق بين الصفات، نحو (قائمٌ، وقائمةٌ)، و (قاعدٌ، وقاعدةٌ). وتكون المبالغة، مثل: (علامة ونسابة)، وتكون عوضاً من الياء في نحو: (فَرَاذِنَةٌ)، و (جَاحِجَةٌ)"⁽¹⁾. وبهذا القول يتبين مكانة (التاء) على ما عداها من حروف التأنيث، وهي: الألف المقصورة، والألف الممدودة.

قال ابن السراج: "التأنيث يكون على ضربين: بعلامة وغير علامة؛ فعلمة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين: فأحد اللفظين التاء، تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة، والآخر الألف"⁽²⁾.

ثانياً: للقسم:

ذكر الزبيدي أنّ (التاء) قد تأتي للقسم، وغالباً ما تقترن بلفظ الجلالة، نحو: (تالله)، وهي فرع، و (الباء) هي الأصل فيه⁽³⁾.

قال الزجاجي: "اعلم أنّ حروف القسم أربعة وهي الباء والتاء والواو واللام هذه الحروف تخفض المقسم به وهي صلات فعل مقدر كقولك: والله لأخرجن وبالله وتالله والله لأنطلقن والتقدير أقسم بالله"⁽⁴⁾. وبهذا فالتاء أحد حروف القسم وغالباً ما تكون في لفظة (الله).

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٤_٥٢٥.

(2) الأصول في النحو: ٤٠٧/٢.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٣.

(4) اللامات: ٨٣.

٥_ السّين : للاستقبال:

ذكر الزّبيدي أنّ (السّين) من علامات الفعل التي تدخل عليه في أوله، ومعناها التنفيس في الزّمان ، نحو: (سأفعل)، وقوله تعالى: ﴿سَعِدْتُمْ﴾ مرّتين [سورة التوبة: 101]⁽¹⁾.

قال ابن جنّي: "فإن أردت إخلاصه للاستقبال أدخلت فيه السّين أو سوف قلت سيقراً غداً وسوف يُصَلّي بعد غداً"⁽²⁾. فالسّين إذا دخلت على الفعل خلصته للمستقبل، وذهب الكوفيّون أنّ (السّين) بعض من (سوف)؛ لأنّها تدلّ على الاستقبال، قال ابن الخشاب: "وذهب الكوفيّون لمّا رأوا السّين تدلّ من الإخلاص للاستقبال على ما تدلّ عليه سوف، وأنّها كبعض لفظها إلى أنّها محذوفة منها ورووا: سوف أفعل، وسوف أفعل بحذف الفاء وسأفعل بحذف الواو والفاء"⁽³⁾، وذهب البصريّون أنّ مدّة الاستقبال مع (السّين) أضيق من (سوف)⁽⁴⁾.

ولم يوافق ابن هشام الأنصاري ما ذهب إليه الكوفيّون والبصريّون، قال: "السّين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافاً للكوفيّين ولا مدّة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريّين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع؛ وذلك أنّها تقلب المضارع من الزّمن الضّيف وهو الحال إلى الزّمن الواسع وهو

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٢_٥٢٣.

(2) اللع في العربية: ٢٣.

(3) المرتجل في الجمل: ١٧.

(4) ينظر: تاريخ النّحو العربي: ٢٠٠.

الاستقبال⁽¹⁾. وبهذا فهو يختلف مع الكوفيّين أنّ (السّين) جزء من (سوف)، ولم يوافق البصريّين أنّ مدّة الاستقبال مع (السّين) أضيق من (سوف).

٦_ الفاء للترتيب:

قال الزّبيديّ (الفاء) أحد حروف العطف، مقتضية للترتيب، نحو: (قامَ زَيْدٌ فَعَمَرُو)، فزَيْدٌ هو القائم أولاً، وبعده عَمَرُو بدون مهلة، وقوله تعالى: ﴿الْمُتَرَّانَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ۚ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحج: 63]⁽²⁾.

قال جمال الدّين الفاكهي (ت972هـ): "الفاء: وهى للترتيب والتّعقيب وهو في كل شيء بحسبه. كجاء زيد فعمر، ودخلت البصرة فالكوفة، وتزوج بكر فولد له"⁽³⁾. فالفاء للترتيب والتّعقيب باتصال.

٧_ الكاف: للتشبيه:

قال الزّبيديّ "(وكاف التشبيه) نحو قولك: (زَيْدٌ كَالْأَسَدِ)، ولها ثلاثة مواضع: موضع يجوز أنّ تكون فيه اسماً.. هو أنّ تقع خبراً أو صفة أو حالاً، نحو قولك (زَيْدٌ الْأَسَدِ)، فإنّه يجوز التقدير: (زَيْدٌ اسْتَقَرَّ كَالْأَسَدِ) أو (مُسْتَقَرٌّ كَالْأَسَدِ) فتكون الكاف حرف جر لتعلقها بهذا المحذوف، ويجوز أنّ يكون التقدير: (زَيْدٌ مِثْلُ الْأَسَدِ) فلا تكون هنا إلا اسماً: لأنها لا تتعلق بشيء"⁽⁴⁾.

والموضع الثاني هو الذي يدخل عليها حرف الجرّ، فلا تكون إلا اسماً، كقول الشاعر:

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١٨٤.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٨_٥٠٩.

(3) شرح الحدود في النحو: ٢٧٣.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٨_٤٦٩.

يَضَحْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُثَمِّ (1).

فدخل عليها (عن) التقدير، أي: " (عَنْ مِثْلِ الْبَرْدِ)". فعندما دخل عليها حرف الجرّ صارت اسماً لا غير.

والموضع الثالث هو الموضع الذي لا تكون (الكاف) إلّا حرفاً، نحو قولك: " (زَيْدٌ كَالْأَسَدِ)" (2). فوقع (كَالْأَسَدِ) صلةً لـ (لِذِي)، ولا يجوز في هذا الموضع أن تكون اسماً.

قال سيبويه: " وإنّما تجيء الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد. من ذلك قولك: كأن، أدخلت الكاف على أن للتشبيه" (3). ويريد سيبويه أن الكاف إذا اتصلت بالشئ صارت معه كالشئ الواحد.

وذكر الزبيدي أن (الكاف) قد تأتي زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، فيكون دخولها على الجملة أو خروجها واحد (4).

٨_اللام: أولاً: لام الابتداء:

تناول الزبيدي (لام الابتداء) في الحروف غير العاملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٢١] وذكر أن المبتدأ والخبر إذا تجردا عن العوامل اللفظية، فهذه اللام دخولها على الخبر يكون نادراً، ولا تدخل إلّا على المبتدأ (5). فـ(لام) الابتداء غالباً ما تدخل على المبتدأ، ولها صدارة الكلام، ودخولها على الخبر نادر.

(1) قائله العجاج. ديوانه: ٣٦٨/٢.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٨_٤٦٩.

(3) الكتاب: ١٧١/٢.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٠.

(5) المصدر نفسه: ٥٠٥.

قال ابن يعيش: "ولام الابتداء لها صدر الكلام، نحو قولك: لزيد قائم، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾" (1).

ثانيًا: لام الأمر (2):

تقدّم الكلام عنها في فصل (الأفعال) (3).

ثالثًا: للجر:

ذكر الزبيدي أنها تأتي للجر مكسورة، لا محل لها من الإعراب نحو: "الْمَالُ لِرَيْدٍ" (4).

قال أبو البركات الأنباري أنّ (لام الجر) تكون متعلقة بفعل أو متعلقة بمعناه، نحو: (جنئك لتقوم) (5).

رابعًا: للتخصيص:

ذكر الزبيدي أنّ (اللام) قد تأتي للتخصيص، ومثالها: "أَخْ لِرَيْدٍ" (6). قال أبو منصور الثعالبي: "ومنها لام التخصيص كقولك: الحمد لله فهذه لام مختصة في الحقيقة بالله ومثلها قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ يُؤَمِّرُ لَكُمْ﴾ [الأنفطار: 19] (7). فهي تفيد اختصاص شيء في شيء آخر.

خامسًا: بمعنى (كي):

ذكر الزبيدي أنها تأتي بمعنى (كي) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: 260] (8). أي: (كي يطمأن قلبي).

(1) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٢/٤-٥٣٣.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٣.

(3) ينظر: صفحة: 190 من الرسالة.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٠-٤٦١.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٢/٢.

(6) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٠.

(7) فقه اللغة وسر العربية: ٢٤٥.

(8) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦١.

قال ابن الصائغ: "و (اللام) التي بمعنى (كي)، كقولك: (قصدتك لتقوم معي) ؛ فهي لام التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 44]"⁽¹⁾. فهذه اللام التي وردت في الآية تسمى (لام التعليل)، بمعنى (كي).

سادساً: لام الجحود:

ذكر الزبيدي أنّ (اللام) تأتي للجحود، ومثالها: "(ما كُنْتُ لِأَشْتِمَكَ)"⁽²⁾، وذكر أبو القاسم الزجاجي أنّ (لام الجحود) لا يجوز إظهار (أن) بعدها، بخلاف (لام كي)، قال: "لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار أن سبيل لام كي عند البصريين إلا أن الفرق بينهما هو أن لام الجحود لا يجوز إظهار أن بعدها كقولك: ما كان زيد ليخرج تقديره لأن يخرج وإظهار أن غير جائز ويجوز إظهار أن بعد لام كي كقولك: جئتكَ لتحسن إلي ولو أظهرت أن فقلت جئتكَ لأن تحسن إلي كان ذلك جائزاً ولا يجوز في لام الجحود"⁽³⁾. وبهذا فـ(لام) الجحود غير جائز إظهار (أن) بعدها.

٩_النون: أولاً: الخفيفة :

هي نون ساكنة تلحق آخر الفعل المضارع والأمر وذكر الزبيدي أنّ خبرها يلزمه (اللام)، نحو: (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ)⁽⁴⁾. قال الزجاجي: "تكون مخففة

(1) اللحة في شرح الملحة: ٨٤٣/٢.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦١.

(3) اللامات: ٦٨.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٦.

من الثقيلة فتلزمها اللام في خبرها ويبطل عملها في أكثر اللغات كقولك: إن زيد قائم⁽¹⁾. فيبطل عملها؛ لأنَّ النون الثقيلة أقوى منها في العمل.

ثانيًا: نون الوقاية:

وهي النون التي تقي الفعل من الكسر، قال الزبيدي: "ومعنى الوقاية أنها لتقي الفعل من الكسر؛ لأنَّ ياء المتكلم تطالب أن تكون حركة ما قبلها من جنسها، فلو لم تدخل هذا النوع لاحتيج إلى كسر لام الفعل، فكنت تقول: (نَقَعِي)، والكسر ليس ممَّا يدخل الفعل؛ فلذلك جيء بهذه وكُسرت⁽²⁾. فهذه النون تدخل على الفعل إذا اتصل بياء المتكلم؛ لتقيه من الكسر، لأنَّ الفعل لا يكسر.

قال الزمخشري: "[نون الوقاية] وتعتمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونا له من أخي الجرّ، ويحمل عليه الأحرف الخمسة لشبهها به. فيقال إنني. وكذلك الباقية، كما قيل ضربني ويضربني⁽³⁾. فنون الوقاية تسبق ياء المتكلم للوقاية، وهذا يجري على (إنّ) وأخواتها المشبهات بالفعل، نحو: (إنّني).

١٠_ الواو: أولاً: واو الحال:

هي التي تفيد في بيان الحال، قال الزبيدي: "ومثالها: (جاء زيدٌ ويده على رأسه)، هي الواو التي للحال، مُقدَّرةٌ بـ(إذْ)، إذا دخلت على الجملة الاسمية جاز أن تكون الجملة متحمّلةً للضمير العائد على صاحب الحال، وجاز أن تكون مجردة عنه، مثال الأول ما قدّمنا ذكره، ومثال الثاني: (جاء زيدٌ

(1) اللامات: ١١٣.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٣١٥.

(3) المفصل في صنعة الإعراب: ١٧٧.

والناس يُضَحَّكون) ⁽¹⁾. فإذا دخلت هذه الواو الجملة الاسمية، فيحتمل أن يكون في الجملة ضمير يعود على صاحب الحال.

قال ابن الصائغ: "وأما واو الحال، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾" ⁽²⁾. واو الحال (وأنتم تعلمون)، أي: (في حال علمكم بذلك).

ثانياً للقسم:

ذكر الزبيدي أن وأو القسم حرف جر تعمل على جر الاسم بعدها، وتجري مجرى القسم قال: "إنّ واو القسم تجرى مجرى القسم، فإذا قال القائل: (والله لأفعلن) فالمعني: (بالله لأفعلن)"، وذكر أنّ الواو فرع، والباء هي الأصل ⁽³⁾.

قال ابن يعيش: "أصل حروف القسم الباء، والواو مبدلة منها، وإنما قلنا ذلك؛ لأنها حرف الجرّ الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف، وذلك الفعل أحلف، أو أقسم، أو نحوهما، لكنّه لما كان الفعل غير متعد؛ وصلوه بالباء المعديّة، فصار اللفظ أحلف بالله، أو أقسم بالله قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: 109]" ⁽⁴⁾. وكما ذكر أنّا أنّ (الباء) هي الأصل، و(الواو) و(التاء) فرع عليها أو مبدلة منها.

١١_ الياء: ياء النسب:

هي الياء تلحق آخر الأسماء، قال الزبيدي: "يعني أنّ الياء المشدّدة في مثل (مَكِّيّ) و (قُرَشِيّ) مِنْ خصائص الأسماء، لأنها تنقل الاسم من العموم

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٥_٥٠٦.

(2) اللحة في شرح الملحّة: ٣٩٧/١.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٣.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٨٩ / ٤.

إلى الخصوص، فتجري مجرى حرف التعريف، ألا ترى إلى قولك: (رُوم)،
و(رُومي)، و(زنج) و(زنجي)، كيف أفادت دخولها الوحدة بعد أن كان الكلمة
عامّة، فأشبهه قولك: (الرّجل) و(رَجُل) ⁽¹⁾. وقد نبّه ابن الصّائغ لسبب
تشديدها؛ قال وذلك للتّفريق بينها وبين ياء المتكلّم ⁽²⁾.

(1) شرح المقدمة المحسّبة : ٣٨٦.

(2) ينظر: اللّحة في شرح الملحّة: ٦٧٧/٢.

المبحث الثاني

الحروف الثنائية

هي الأحرف التي تتكون من حرفين فقط، وحدّها سعيد الأفغاني، قال: "وأما الثنائية" فستة وعشرون وهي آ وإذ وأل وأم وأن وإن وأو وأي وإي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن ولو وما ومذ ومنّ وها وهل ووا ويا والنون الثقيلة"(1).

١- (آ): لنداء البعيد:

قال الزبيدي (آ) حرف نداء لنداء البعيد، والذي يكون في معناه(2)
قال مرتضى الزبيدي: " ({آ}) : كَتَبَهُ بِالْحُمْرَةِ مَعَ أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ ذَكَرَهُ فَقَالَ:
(حَرْفٌ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ) ، فَإِذَا مَدَدْتَ نَوْنَتْ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ حُرُوفِ الْهَجَاءِ"(3).
فحرف (آ) يجوز أن يكون مقصوراً أو ممدوداً، وإذا نطقت بالمد نَوْنَتْ، وهذا يجري على بقية حروف الهجاء.
وذهب ابن مالك أن الكوفيّين هم من جعلوا المد مع حرف النداء، وكانت روايتهم عن العرب الذي يوثق بعربيتهم(4).

٢- (إذ):(5):

تقدّم الكلام عنها في فصل الأفعال(6).

(1) الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٨٩.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٠.

(3) تاج العروس: ١٢٢/٣٧.

(4) ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٦/٣.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٨.

(6) ينظر: صفحه: 195 من الرسالة.

٣_ (الألف واللام) : للتعريف:

لقد اختلف التحوّيون في حرف التعريف، فالخليل ذهب أنّ حرف التعريف هو الألف واللام⁽¹⁾، وأمّا سيبويه فذهب أنّ حرف التعريف واحد وهو اللام⁽²⁾، وأمّا الزبيديّ فقد اكتفى بذكر حجة الخليل وسيبويه، قال: "حُجّة سيبويه أنّ التعريف نقيض التنكير، والتنكير يكون بالتّوئين، وهو حرف واحد، فكذاك يكون التعريف، ومن حجته سقوط الألف في الوصل. وحُجّة الخليل أنّ حروف المعاني أكثر ما تكون حرفين فصاعداً، ولّما تكون حرفاً واحداً، كالباء والكاف واللام والزوائد والواو والفاء في العطف وتاء التّأنيث حملها على الأكثر أولى من حملها على الأقل" ⁽³⁾. فسيبويه يرى أنّ اللام هي حرف التعريف؛ لأنّ الألف تسقط في الوصل، وأمّا الخليل فيرى أنّ حروف المعاني غالباً ما تكون حرفين أو أكثر، ويرى حملها على الأكثر أولى من حملها على الأقل.

وقد فصل الدكتور محمود عزّاك القرشي في هذه المسألة، وذهب إلى أنّ الخلاف بين سيبويه والخليل يعود إلى نوع الهمزة، قال: "فالخلاف بين الخليل وسيبويه في نوع الهمزة دفع بعض النّحاة إلى أن ينسبوا إلى سيبويه أنّه يرى أنّ أداة التعريف هي (اللام) وحدها. وهو خلاف ما صرّح به إذ يقول: "وأل تُعرّف الاسم في قولك: الرجل والقوم". فالخلاف إذن في نوع الهمزة؟ فالخليل يراها للقطع وسيبويه يراها للوصل. يقول سيبويه في حديثه عن همزة الوصل: "وتكون موصولة في الحرف الذي تُعرّف به الأسماء، والحرف الذي تُعرّف به الأسماء هو الحرف في قولك: القوم والرجل وإنّما

(1) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٣٢٤، ٤/٣.

(2) المصدر نفسه: ١٤٧/٤، ٣٢٤/٣.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٨_٥٢٩.

هما حرف بمنزلة قولك: ((قد وسوف)) " . وقال أيضاً : "وزعم الخليل أنها مفصولة كقد وسوف لكنّها جاءت لمعنى". فأداة التعريف عند الطرفين هي (أل) برمتها. وهو ما صرح به ابن مالك من المتأخرين بقوله في باب المعرّف بالأداة : "وهي ((أل)) لا اللام وحدها وفقاً للخليل وسيبويه"⁽¹⁾. وبهذا فإن أداة التعريف عند الخليل وسيبويه هي (ال)، إلا أنّ خلافهم في نوع الهمزة، فالخليل ذهب إلى أنها همزة قطع، وسيبويه يراها وصلاً.

٤ _ (أم):

أولاً: معادلة لهمزة الاستفهام (أم المتصلة):

وهي الهمزة التي تكون غالباً بعد همزة الاستفهام قال الزبيدي: "وأما (أم) فهي التي تكون معادلة لهمزة الاستفهام، ومثالها: (أزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟) ومعناها السؤال عن تعيين أحدهما وجوابه: (إِذَا أَرَيْدُ وَإِذَا عَمْرُو)، كأنك قلت: (أَيُّهُمَا عِنْدَكَ) فهي مقتضبة للتعين، تسمى متصلة"⁽²⁾.

ونبه الأشموني أنّ الذي يأتي قبلها وبعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتسمى (أم المعادلة)⁽³⁾.

ثانياً _ (أم) المنقطعة:

الهمزة المنقطعة بخلاف الهمزة المتصلة لا تعادل همزة الاستفهام، قال الزبيدي: "وهي بخلاف (أم) المنقطعة، وهي التي لا تعادل همزة الاستفهام، فلا تكون عاطفة، ومثالها قولهم: (إِنِّهَا لِأَبِلٌ أَمْ شَاءٌ؟)"، وهي مُقدّرة ب(بل)⁽⁴⁾. فهي لا تربط بين شيئين كما في المتصلة، بل تأتي بمعنى (بل).

(1) حروف المعاني المزیدة عند علماء العربیة حتى نهاية القرن الرابع الهجري دراسة نحویة ودلالية (أطروحة دكتوراه): ١٠٣.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥١١.

(3) ينظر: شرح الاشموني ألفية ابن مالك: ٣٧٥/٢.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٥١١_٥١٢.

ثالثاً: للتسوية:

وهي التي تكون مع همزة الاستفهام، قال الزبيدي: "وقد تكون (أم) مع الهمزة للتسوية، كقولك: (سواءً عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ)، و(ما أبالي أُخْرِجْتَ أَمْ قُمْتَ)، وقد جاء في كتاب الله تعالى مثل ذلك: قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾" (1).

قال الزجاجي: "وتكون للتسوية كقولك ما أبالي أقمت أم قعدت" (2). وبهذا فإن (أم) تفيد التسوية بين شيئين أو أكثر.

هـ _ (أن) أولاً: (أن) المفسرة:

ذكر الزبيدي أنها تكون بمعنى (أي)، نحو قوله تعالى: ﴿وَاطْلُقِ الْمَلَأَ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾ [سورة ص: 6] أي: (أي امشوا) (3).

قال الزمخشري [أن المفسرة]: "وأما أن المفسرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول كقولك ناديتك أن قم، وأمرته أن أقعد، وكتبت إليه أن أرجع. وبذلك فسر قوله عز وجل: وانطلق الملاء منهم أن امشوا، وقوله تعالى: ﴿وَأَدْبَاهُ أَنْ يَأْتِ بِرَاحِمٍ﴾ [فصلت: 104]" (4). فتأتي لتفسير معنى القول.

ثانياً: (أن) الزائدة:

وذكر الزبيدي أنها تأتي زائدة، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: 96]، أي: (ولما جاء البشير) (5). فهي زائدة ويصح الكلام بدونها.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٢.

(2) حروف المعاني والصفات: ٤٨.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤١.

(4) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٢٨.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤١.

وذهب أغلب النحويين أنّ (أنّ) زائدة لا تعمل؛ لأنها لا تختص، والدليل على ذلك دخولها على الفعل الماضي، ومنهم: ابن هشام النحوي⁽¹⁾. وابن أم قاسم المرادي⁽²⁾. والسّيوطي⁽³⁾.

٦- (إنّ) أولاً: (إنّ) الشرطية:

ذكر الزبيدي أنّها أم أدوات الشرط، ومعناها تعليق فعل خبري على فعل إنشائي، وتفيد تعليق جواب على شرط، نحو: (إنّ تَقُمْ يَقُمْ)⁽⁴⁾. ف (أنّ) حرف شرط جازم، و (تَقُمْ) فعل الشرط، و (يَقُمْ) جوابه.

ومن المعلوم أنّ (إنّ) الشرطية إذا دخلت على الماضي صيرته مستقبلاً. قال ابن الحاجب: إنّ هذه النون إذا تدخل على الفعل الماضي قلبته مستقبلاً⁽⁵⁾. وذلك لأنها موضوعة لتعليق شيء على شيء لم يقع بعد.

ثانياً: زائدة بعد (ما النافية):

ذكر الزبيدي أنّ (إنّ) تأتي بعد (ما) النافية، فتكون زائدة لأنها تكفها عن العمل، كقولك: " (ما إنّ زيد قائم)"⁽⁶⁾. فعندما دخلت (ما) على (إنّ) ابطلت عملها.

قال ابن يعيش: "فمن الحروف المزیدة إن المكسورة، فإنّها تقع زائدة، والغالب عليها أن تقع بعد ما. وهي في ذلك على ضربين: مؤكدة وكافة، وأما المؤكدة ففي قولهم: ما إنّ رأيته، والمراد: ما رأيته، وإن لغو لم يحدث دخولها شيئاً لم يكن قبل"⁽⁷⁾. ف(إنّ) الزائدة غالباً ما تقع بعد (ما) النافية.

(1) ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١٢٨٦/٢.

(2) ينظر: جنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٢.

(3) ينظر: همع الهوامع: ٣٦٢/٢.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٤.

(5) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢١٨/١.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٧.

(7) شرح المفصل لابن يعيش: ٦٥/٥.

٧- (أو): بمعنى (إلى أن):

ذكر الزبيديّ أنّ (أو) قد تأتي بمعنى (إلى) ومثالها: " (لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي)، أي: (إلى أن تَقْضِيَ حَقِّي)". وذكر أنّ بعضهم يُقَدِّرها بـ(حتّى)، نحو: " (حَتَّى تَقْضِيَ حَقِّي)"، وبعضهم يُقَدِّرها بـ(كَي)، وسيبويه يُقَدِّرها بـ(إلاّ أن). قال الزبيديّ: " وكل ذلك متقارب لأنّ المقصود منها أن يكون ما بعدها في تأويل الاسم، و(كَي) و (حتّى) و (إلاّ) و(إلى) يكون الاسم بعدها"^(١). وبهذا فإنّ الزبيديّ يرى أنّ هذه المعاني متقاربة وكلّها يمكن أن تكون (أو) في معناها.

٨- (أي): حرف نداء:

ذكر الزبيديّ^(٢) أنّ (أي) حرف نداء، وهو عامل على كل حال سواء أكان لفظاً أو تقديراً، وذكر أنّ بعضهم جعلها للبعيد ومنهم، سيبويه^(٣) والمبرد^(٤). وبعضهم جعلها للمتوسط، ومنهم ابن مالك^(٥)، وقد بين ابن يعيش سبب ندائها للقريب؛ قال: وذلك لأنّ النائم والمتراخي يفتقر إلى رفع ومد الصوت^(٦).

٩- (إي): بمعنى (نعم) :

إي حرف جواب تأتي بمعنى (نعم) وتقتصر على القسم، قال الزبيديّ: "وأما (إي) فهي بمعنى (نعم) وتختصّ بالقسم، فيقال: (إي وَاللّهِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ﴾ وهي فصيحة ما لم تفسد في اللّغة العاميّة، وهي

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٠-٥٣١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢٣٣/٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٨٩/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/٥.

قولهم: (إِيوَه) ⁽¹⁾. فـ(إي) حرف جواب وغالبًا ما تكون مع القسم للتأكيد. وقد أشار إليها أغلب النحويون، ومنهم أبو البقاء العكبري ⁽²⁾. والهمذاني (ت643هـ) ⁽³⁾. وابن الحاجب ⁽⁴⁾.

١٠ _ (بل) : معناها الإضراب عن الاول والإيجاب للثاني:

قال الزبيدي: "وَأَمَّا (بَلْ) معناها الإضراب عن الأول، والإيجاب للثاني، كقولك: (ما قام زيدٌ بَلْ عمرو) المراد نفي القيام عن زيد وإثباته لعمرو. وقد تكون للغلط، وذلك إذا قلت: (قامَ زيدٌ بَلْ عمرو)، و أردت أن تقول، (قامَ عمرو) فغلطت على (زيد)، فتداركت بالصواب، وقد تكون للخروج من جملة إلى جملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ، وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي﴾ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ⁽⁵⁾. فـ (بل) قد تكون للسكوت عن الأول والإيجاب للثاني، أو للغلط، أو للخروج من جملة إلى أخرى، قال ابن جني: " [بل] ومعنى بل الإضراب عن الأول والإثبات للثاني تقول قام زيد بل عمرو ⁽⁶⁾."

١١ _ (عَنْ) : للمجاورة:

قال الزبيدي: إمَّا (عَنْ) معناها المجاورة، تقول: "(رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ) : أي: (جاوَزْتُ السَّهْمَ عَنْهُ) و(أَطْعَمْتُهُ عَنْ الْجُوعِ)" ⁽⁷⁾. فمعناها تجاوز الشيء أو الانفصال عنه.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٦.

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧٦/١.

(3) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/٣.

(4) ينظر: الكافية في علم النحو: 983/3.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٣.

(6) اللمع في العربية: ٩٣.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٧.

قال السيوطي: " عن للمجاوزه وهي الأصل ولهذا عدي بها صدّ وأعرض وأضرب وانحرف وعدل ونهى ونأى وحرف ورحل واستغنى ورغب ونحوها ومنه باب الرواية والإخبار⁽¹⁾، وذكر الزبيدي أنها قد تأتي اسماً، وذلك إذا دخل حرف جر عليها⁽²⁾، نحو قول الشاعر:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةً قَبْلُ⁽³⁾.
١٢ _ (في) : أولاً: معناها الوعاء :

قال الزبيدي: " وأما (في) فمعناها الوعاء، كقولك: (الذرهم في الكيس)⁽⁴⁾. فيكون الشيء داخلاً بشيء آخر. وقد أشار إلى هذا المعنى أغلب النحويين، ومنهم: ابن السراج⁽⁵⁾. و المنتجب الهمذاني (ت643هـ)⁽⁶⁾، وأبو حيان الأندلسي⁽⁷⁾.

ثانياً: (في) بمعنى (على):

ذكر الزبيدي أن (في) قد تأتي بمعنى (على)، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَتَعْلَمُنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [سورة طه: 71]⁽⁸⁾. أي: (على جذوع النخل).

قال الأشموني: " والظاهر أن في بمعنى على، لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى، قال تعالى: ﴿وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾، ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾⁽⁹⁾.

(1) همع الهوامع: ٤٤٣/٢.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٧-٤٦٨.

(3) قائله القطامي، ديوانه: ٢٨.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٠.

(5) ينظر: الأصول في النحو: ١٧٤/٣.

(6) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٨٤/٣.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٧٢٧/٤.

(8) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٠.

(9) شرح الأشموني ألفية ابن مالك: ١٩/١.

ثالثاً: للسببية:

وذكر الزبيدي أنّ بعضهم أجاز أنّ تكون (في) للسببية⁽¹⁾. كقوله عليه السلام: "عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ رَبَطْتُهَا"⁽²⁾. أي: عُذِّبَتْ المرأة بسبب ربطها الهرة.

قال ابن هشام النحوي: "و (في) للسببية، مثلها في قوله تعالى: ﴿لَسَكُمْ فِيهَا أَفْضَتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾"⁽³⁾. فتكون للسببية إذا كان ما بعدها سبب لوقوع الفعل.

١٣ _ (قَدْ): تختص بالفعل:

ذكر الزبيدي أنّ (قد) حرف يختص بالفعل، ويدخل عليه من أوله⁽⁴⁾. وقد تقدّم الكلام عنه في فصل الأفعال⁽⁵⁾.

١٤ _ (كَيْ): معناها الغرض:

ذكر الزبيدي أنّ (كَيْ) حرف ناصب للفعل المستقبل من غير شرط، كما في (أن)، ومثالها: " (رَزْتُكَ كَيْ تُحْسِنَ إِلَيَّ)، التقدير: (لِغَرَضِ الإحسان)"⁽⁶⁾. وقد تقدّم الكلام عنها في فصل الأفعال⁽⁷⁾.

١٥ _ (لَا): أولاً: زائدة للنفي:

قال الزبيدي: "وَأَمَّا (لَا) فمعناها إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول، ولا تكون إلاّ بعد الإيجاب، كقولك: (قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو)، وأمّا التي تأتي بعد النفي فزائدة في مثل قولك: (مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو) بالعطف بالواو، وكأنّك

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٠.

(2) صحيح البخاري: ١١٢/٣، رقم الحديث: ٢٣٦٥.

(3) تخلص الشواهد وتلخيص القوائد: ٥٥.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٢.

(5) ينظر: صفحة: 161 من الرسالة.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٦.

(7) ينظر: صفحة: 186 من الرسالة.

قلت: (ما قامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو)، و(لا) زائدة للتوكيد⁽¹⁾. فـ(لا) حرف زائد يفيد تقويته النفي وتأكيده. قال ابن الأثير: "وأما لا فكقولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، لا زائدة تفيد توكيدا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: 34]"⁽²⁾.

ثانياً: (لا) النّاهية:

ذكر الزبيدي أنّ (لا) النّاهية، تدخل على الفعل في كل أحواله، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً أم غير ذلك، نحو: "(لا تَقُمْ يا زَيْدٌ)" ، ولا يجوز أنّ تحذف من الكلام، لأنها دلّت على النّهي⁽³⁾. وقد تقدّم الكلام عنها في فصل الأفعال⁽⁴⁾.

16 _ (لَمْ): لنفي الماضي وجزم المضارع:

ذكر الزبيدي أنّ معناها لنفي الماضي وجزم المضارع، نحو: "(لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ)". ويكون الفعل قبل دخولها صالح للحال والاستقبال، فلمّا دخلت قلبت معناه فصيرته للماضي، ولفظه على حاله⁽⁵⁾. وقد تقدّم الكلام عنها في فصل الأفعال⁽⁶⁾.

١٧ _ (لَنْ): نفي معناها المستقبل:

ذكر الزبيدي أنّ معنى (لَنْ) نفي المستقبل، وتكون ناصبة لهذا الفعل من غير شرط⁽⁷⁾. وقد تقدّم الكلام عنها في فصل الأفعال⁽⁸⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٣.

(2) البديع في علم العربية: ٤٢٧/٢.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٤.

(4) ينظر: صفحه: 189_190 من الرسالة.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨١_٤٨٢.

(6) ينظر: صفحه: 190_191 من الرسالة.

(7) شرح المقدمة المحسبة ٤٤٤.

(8) ينظر: صفحه: 186_187 من الرسالة.

١٨ _ (لَوْ): للعوض:

ذكر الزبيدي أنّ (لو) تأتي للعوض، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَسَرَ تَيَنَّتِ الْجُنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سورة سبأ: ١٤]. التقدير: أنّهم لو كانوا⁽¹⁾. وتستعمل استعمالين، هما:

أحدهما: أن تكون مصدرية وعلامتها صحة وقوع أن موقعها نحو: وددت لو قام زيد أي: قيامه.

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها غالبا إلا ماضٍ، معنى ولهذا قال: (لو حرف شرط في مُضِيٍّ) وذلك نحو قولك: (لو قام زيد لقمت) "⁽²⁾".

١٩ _ (مَا): أولاً: للاستفهام:

ذكر الزبيدي أنّ (ما) تأتي للاستفهام، قال: "و(ما) مُختصة بالسؤال عما لا يعقل، وتكون لصفة من يعقل، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ مُوقِنِينَ" ⁽³⁾. [سورة الشعراء: 23-24]. ف-(ما) يسأل بها لغير العاقل، وترد صفة لمن يعقل، وكما في الآية.

قال ابن هشام النحوي أنّ (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159] للاستفهام، بمعنى: " (بأيّ رحمةٍ لِنْتَ لهم) "⁽⁴⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: 442.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤٧/٤.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٦.

(4) ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١٥٢٤/٢.

ثانيًا: (ما) الكافة عن العمل:

ذكر الزبيدي أنّ أحد معاني (ما) أنّ تكون كافة عن العمل، نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [سورة الكهف: ١١٠⁽¹⁾]. وهذا الوجه من أوجه (ما) يلحق الحروف المشبه بالفعل، وهي (إن) وأخواتها، فتكفها عن العمل.

قال أبو علي الفارسي أنّ (ما) في (أنما) كافة؛ لأنها تكفها عن عملها، قال: "اعلم أن كل موضع تقع (أن) فيه تقع (أنما)... قال أبو علي: إن (ما) هذه الكافة، لأنها لما دخلت كفها عن العمل وتركها توصل كما كانت توصل قبل دخولها"⁽²⁾. وبهذا فعندما دخلت (ما) على (أنما) كفها عن العمل.

٢٠ - (مذ): بمعنى الزمان:

مذ حرف جر الاسم بعدها، قال الزبيدي: "يعني أنّها في الزمان بمعنى (من) في المكان، فإذا قلت: (ما رأيته مذ عامنا) و(مذ شهرنا) التقدير: (ما رأيته من أول عامنا) و(من أول شهرنا)"⁽³⁾، وقال أبو علي الفارسي أنّ (مذ) قد تكون اسمًا وقد تكون حرفًا جارا، فإذا كانت حرف جر، نحو: (أنت عندنا مذ الليلة)⁽⁴⁾. وعلى قوله ف(مذ) قد تأتي اسمًا أو حرفًا.

٢١ - (مع) للمصاحبة:

ذكر الزبيدي أنّ (مع) حرف جر معناها المصاحبة نحو: "(جاء زيد مع عمرو)"⁽⁵⁾. وقد أشار إلى هذا المعنى أبو البقاء العكبري، وذكر أنّ (مع) للمصاحبة⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٨.

(2) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤١/٢.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧١.

(4) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٦١.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٠.

(6) ينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: ٢٨١/١.

٢٢- (من): أولاً لابتداء الغاية:

ذكر الزبيدي أنّ معناها ابتداء الغاية، وتنتهي بـ(إلى)، نحو: " (خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو)"^(١). وذكر أبو الحسن الرّمانيّ أنّها على أربعة أوجه، منها ابتداء الغاية، نحو: "خرجت من بغداد إلى الكوفة"^(٢).

ثانياً: للتبعيض:

قال الزبيديّ ويحسن أنّ يكون (بَعْضُ) مكانها، تقول: " (أَكَلْتُ مِنْ الرّغيفِ)"^(٣) ، فتفيد جزءاً من كل. وقد أشار إليها أغلب النحويّين، ومنهم ابن هشام النّحوي^(٤). وأبو حيان الأندلسي^(٥). وابن عقيل^(٦).

ثالثاً: لتبيين الجنس:

قال الزبيديّ: " وتكون لتبيين الجنس، وهي التي يحسن في مكانها (الذي) ، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، أي: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الذي هو وَثْنٌ)"^(٧).

وقد تدخل (من) على النكرات في هذا الوجه لنفي الجنس، نحو: "ما جاءني من رجل"، فانتفى جميع جنسه^(٨).

رابعاً: زائدة في غير الوجوب:

ذكر الزبيديّ أنّ (من) قد تكون زائدة في غير الوجوب، فتكون بمعنى واحد سواء دخلت الجملة أو خرجت منها، قال " وهي التي يكون دخولها

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٧.

(٢) منازل الحروف: ٤٩.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٤٢١.

(٥) ينظر: التذيل والتكميل في شرح التسهيل: ١١/١٢٢.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/١٥.

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٧.

(٨) ينظر: علل النّحو: ٢٠٨.

خروجها بمعنى واحد، كقولك: (ما جاءني من أحدٍ)، أي: (ما جاءني أحدٌ) (1).

ولا تكون زائده عند البصريين إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهى نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد (2).

وقد فصل الدكتور محمود حمود عراك القرشي في هذه المسألة، وذكر أن الكوفيين والأخفش الأوسط أجازوا زيادتها في الإيجاب، وسيبويه والبصريون لا يرون ذلك، قال: "لم يقصر الأخفش زيادة من على غير الموجب ونعني به النفي وشبهه وإنما أطلقها لتشمل النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة ووافقه من الكوفيين الكسائي (١٨٩هـ) وهشام بن معاوية الضير (٢٠٩هـ) واختاره ابن مالك (٦٧٢هـ) ونقل عن ابن فارس زيادتها في الإيجاب وأما سيبويه وجمهور البصريين فلا يرون زيادتها في الإيجاب".

وذكر الدكتور محمود القرشي أن الأخفش ومن تابعه استدلوا بما ورد في النثر والنظم، قال: "استدل الأخفش ومن تابعه بما ورد في النثر والنظم فمن النثر قوله تعالى ﴿يُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ وقوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (3). ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ (4)

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٨.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٦/٣.

(3) الأخفش الأوسط في آثار ابن جني (٣٩٢هـ) (رسالة ماجستير): ١٤٥-١٤٦.

(4) ديوانه: ١٥٧.

23_ (ها): للتنبيه:

ذكر الزبيدي أنّ (ها) تدخل على أسماء الإشارة للتنبيه، نحو: (هذا واقفاً زيداً)، و(هذا زيداً واقفاً)⁽¹⁾.

وقد نبه الأشموني أنّها تدخل على المجرد من حرف (الكاف)، نحو: (هذه)، (هذا)، (هاتان)، (هذان)⁽²⁾.

24_ (هل): للاستفهام:

ذكر الزبيدي أنّ (هل) تكون للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [سورة الرحمن: ٦٠]، وذكر أنّ (هل) قد تكون بمعنى (قد) أو (ما)، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [سورة الرحمن: ٦٠]⁽³⁾.

قال المبرّد "وقد تكون بمنزلة (قد)، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾"⁽⁴⁾. فقد وردت (هل) في الآية الكريمة بمنزلة (قد).

٢٥ _ (وا): حرف نداء:

ذكر الزبيدي أنّ (وا) حرف نداء خاص بالمندوب، نحو: "(وا زيداه)"⁽⁵⁾، وقال ابن يعيش: إنّ (وا) حرف نداء يُنبه به المدعو⁽⁶⁾.

٢٦ _ (النون): النون الثقيلة: للتوكيد:

قال الزبيدي وهي التي يكون التوكيد بها بمثابة اسمين، نحو: "(أخضرنّ يا زيد)"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٠.

(2) ينظر: شرح الأشموني ألفية ابن مالك: ١٢٢/١.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٣.

(4) المقتضب: ٤٣/١.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٣١.

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٨ / ٥.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٣.

قال ابن هشام النحوي: "وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ الثَّقِيلَةَ أَصْلٌ وَمَعْنَاهُمَا التَّوَكُّيدُ قَالَ الْخَلِيلُ وَالتَّوَكُّيدُ بِالثَّقِيلَةِ أَبْلَغُ وَيَخْتَصُّانِ بِالْفِعْلِ"⁽¹⁾. ويتَّضح من هذا القول أَنَّ النَّونَ الثَّقِيلَةَ لِلتَّوَكُّيدِ وَهِيَ أَقْوَى مِنَ النَّونِ الْخَفِيفَةِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ.

٢٧ - (يا) : حرف نداء

ذكر الزَّبيدي أَنَّ (يا) حرف نداء لنداء البعيد والقريب وللمندوب وغيره وتُعدُّ أم حروف النِّداء، والبعض يجعلها للبعيد، نحو قول الدَّاعي: "(يا الله) (استبعاذ لنفسه عن مظنة القبول)"⁽²⁾، وقد صرح الزمخشري بها أَنَّها لنداء البعيد، فإذا نادى المنادى بها على ما سواها فلحرصه على إقبال المدعو عليه⁽³⁾.

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٤٣.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٠.

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤١٣.

المبحث الثالث

الأحرف الثلاثية وما فوقها

هي الأحرف التي تتكون من ثلاثة أحرف في بنيتها، وحدّها الأفغاني: "وأما الثلاثية فخمسة وعشرون وهي آي وأجل وإذا وإذن وألا وإلى وأما وإنّ وأنّ وأيا وبلى وثم وجلّ وجير وخلا وربّ وسوف وعدا وعلّ وعلى ولات وليت ومنذ ونعم وهيا"⁽¹⁾.

١- (أجل): للجواب:

قال الزبيدي: "وأما (أجل) ففصيحة جداً وهي مع الأخبار أحسن منها في الاستخبار. و(نعم) في الاستفهام أحسن منها في الأخبار، فإذا قال القائل: (قام زيد)، قلت: (أجل)، فإن قال: (أقام زيد؟) قلت: (نعم)، وكان النبي - صلّ الله عليه وآله - ما يتكلّم إلاّ بها"⁽²⁾. فالزبيدي يرى أنّ (أجل) مع الأخبار أحسن من الاستخبار.

قال أبو جعفر المالقي (٧٠٢هـ) أنّ (أجل) لها موضعاً واحداً في الكلام وهو أنّ تأتي جواباً للطلب والخبر، وتكون بمعنى (نعم)، وصرّح أنّها لا تأتي جواباً للنهي والنفي⁽³⁾.

وقد تحدّث أبو حيان الأندلسي عن (أجل) وذكر أنّها حرف جواب تصديق الخبر وتصديق الطلب، قال: "أما (أجل) فهي جواب في تصديق الخبر، ولتحقق الطلب وذلك تقول لمن قال: قام زيد: أجل، ولمن قال

(1) الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٩١.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٧.

(3) ينظر: رصف المباني: ١٤٨.

اضرب زيدًا: أجل⁽¹⁾. وذكر أنها لا تأتي جوابًا للاستفهام⁽²⁾. فـ(أجل) حرف يفيد تصديق الخبر⁽³⁾. ولا محل له من الإعراب؛ لأنه حرف جواب⁽⁴⁾.

٢_ (ألا): للتنبيه:

ذهب الزبيدي أن (ألا) حرف يجيء بمعنى التنبيه، نحو: "(ألا زيد قائم)"، وإذا جاءت بعدها (إن) كانت مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة يونس: ٦٢] ⁽⁵⁾.

وقد اختلف فيها العلماء هل هي مركبة أو غير مركبة، فذهب الرمخسري إلى أنها مركبة، قال: "وألا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي، لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا كقوله: (أليس ذلك بقادر)؟" ⁽⁶⁾. فهي مركبة عنده من همزة الاستفهام وحرف النفي، وأمّا أبو حيان فذهب إلى أنها حرف بسيط، قال: "والذي نختاره أن ألا التنبيهية حرف بسيط، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل، ولأن ما زعموا أن همزة الاستفهام دخلت على لا النافية دلالة على تحقيق ما بعدها إلى آخره خطأ، لأن مواقع ألا تدل على أن لا ليست للنفي، فيتم ما ادّعوه، ألا ترى أنك تقول: ألا إن زيدا منطلق، ليس أضله لا أن زيدا منطلق" ⁽⁷⁾. فأبو حيان ذهب إلى أنها بسيطة غير مركبة.

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٣٦٨/٥.

(2) المصدر نفسه: ٢٣٦٨/.

(3) ينظر: نكت الإعراب لابن هشام: ٤٨.

(4) ينظر: أدوات الإعراب: ١٢.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٥.

(6) الكشف: ٦٢/١.

(7) البحر المحيط: ١٠٠/١-١٠١.

وذكر الزبيدي أنّ (ألا) قد تختص بالأفعال؛ وذلك إذا كانت للعرض والتّحضيض، نحو: " (ألا تَقُومُ)"⁽¹⁾. وهي مع التّحضيض ترد أكثر توكيداً من العرض⁽²⁾.

٣ _ (أما): معناها استفتاح الكلام:

ذكر الزبيدي أنّ (أما) حرف بمعنى استفتاح الكلام، نحو: " (أما زيدٌ قائمٌ)". وقد تقع (إنّ) بعدها فتكون مكسورة، نحو: " (أما إنّ زيداً قائمٌ)". ذلك أنّ (أما) كانت في موضع الابتداء⁽³⁾. قال السيوطي: " (أما) بالفتح التّخفيف ك (ألا) فهو حرف استفتاح وتنبيه ويكثر قبل القسم"⁽⁴⁾.

وذهب الزبيدي أنّ (أما) قد ترد بمعنى (حقاً)، نحو: " (أما أنّ زيداً قائمٌ)، فيكون التقدير: (أحقاً أنّ زيداً قائمٌ)، أي: (في حقّ قيام زيد)"⁽⁵⁾. ولا تكون في هذا حرف ابتداء⁽⁶⁾.

٤ _ (إنّ): أولاً: للتوكيد:

قال الزبيدي أنّ (إنّ) حرف مشبه بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر وتقوم بعملين: نصب الأول ورفع الثاني نحو: (إنّ زيداً قائمٌ)⁽⁷⁾. ومعنى (إنّ) توكيد الإثبات⁽⁸⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٥.

(2) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٨٢.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٢.

(4) همع الهوامع: ٥٨٨ / ٢.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٢.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٢٥٣ / ٢.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٥٧.

(8) ينظر: التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٦٦٠. و ينظر: الأجرومية:

وذكر الزبيدي أنّ هذا الحرف يختص بدخول (اللام) على خبرها بخلاف أخواتها، إذا قلت: "(لَزَيْدٌ قَائِمٌ)" ونحوه، والمراد باللام هي لام الابتداء⁽¹⁾. والقياس أنّ يقولوا: "(لَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)؛ ولأنّ معناهما واحد وهو التوكيد؛ لذلك كرهوا أنّ يجمعوا بينهما⁽²⁾. ومن حق هذه اللام أنّ تكون في صدارة الكلام نحو: ﴿وَكُنْ صَبْرًا وَغَفْرًا إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [سورة الشورى: ٤٣]⁽³⁾.

وصرح الزبيدي أنّ من شروطها أنّه لا يجوز أنّ تكون معها (ما) الحرفية؛ لأنّها تكفها عن العمل، نحو: "(إِنَّمَا فُلَانٌ فَاعِلٌ)". ويجوز إعمالها نحو: "(إِنَّ فُلَانًا فَاعِلٌ)"⁽⁴⁾. وهذه (ما) تسمّى ما (المهيئة)؛ لأنّها تختص بالاسم، وتهيئه للدخول على الفعل⁽⁵⁾.

وذكر الزبيدي أنّ (إِنَّ) وأخواتها يرتفع الاسمان بعدهنّ إذا دخل عليهنّ ضمير الشّأن والقصة، نحو: "(إِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ)" الهاء في (إِنَّهُ) اسمها، والخبر هو الجملة التي بعدها⁽⁶⁾. ولا يقع هذين الاسمين بعد الضمير شرطاً، وإنّما اتفاقاً⁽⁷⁾؛ لأنّهما يجوز أنّ يكونا اسماً أو فعلاً وفاعلاً، والبصريّون يطلقون عليه (ضمير الشّأن والقصة)⁽⁸⁾.

ومنع الكوفيّون (إنّها زيدٌ قائمٌ)، إلّا إذ جاء بعدها مؤنث، نحو: (إنّها نساؤك ذاهبات). وأمّا البصريّون فقد أجازوا ذلك لإرادة القصة⁽⁹⁾. وأشار

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٤.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٣/٤.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٢_٥٣٣.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٨_٤٢٩.

(5) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٢٤٢/١.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٩.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٠.

(8) ينظر: شرح التسهيل: ٦٣/١.

(9) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٦/١.

الرَّيْدِي أَنَّ التَّأْنِيثَ مَعَ التَّذْكِيرِ، وَالتَّذْكِيرُ مَعَ التَّأْنِيثِ أَحْسَنُ مِنَ التَّأْنِيثِ مَعَ التَّذْكِيرِ، وَالتَّذْكِيرُ مَعَ التَّأْنِيثِ⁽¹⁾. وذلك لمنع اللبس.

وذهب الرّبيدي إلى أَنَّ هذا الضّمير لا يجيء به إلاّ عند تعظيم الشّيء أو تفخيمه، فلا يقال: "(إِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ)"، إلاّ عند تعظيم هذا الأمر⁽²⁾، واستعظام السّامع حديث المتكلم⁽³⁾.

وذكر أَنَّ الخبر لا يجوز أَنْ يتقدّم على الاسم في (إِنَّ) وجميع أخواتها؛ وذلك كونها غير متصرّفة؛ ولكونها غير متصرّفة في نفسها؛ فلم تتصرّف في معمولها⁽⁴⁾. ويجوز تقديم خبرها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفاً⁽⁵⁾ ، أو جازاً ومجروراً⁽⁶⁾.

ثانياً: تأتي بمعنى (نعم):

ذكر الرّبيدي أَنَّ (إِنَّ) تأتي بمعنى (نعم)، كما في قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ (سورة طه: ٦٣)⁽⁷⁾. وقد اختلف النّحويون في هذه المسألة هل تأتي بمعنى نعم حرف جواب أو لا، وبين أبو حيان الأندلسي هذا الخلاف، قال: "اختلف في (إِنَّ) هل تأتي بمعنى (نَعَمْ) حرف جواب، فلا يكون لها إذ ذاك عمل، أو لا تكون بمعنى (نَعَمْ) البتة؟ فذهب بعضهم إلى إثبات ذلك،

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٠.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣١.

(3) ينظر: حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٨٦/٢.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٣.

(5) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ١٤٢/١.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٣.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٨.

وهو قول سيبويه والأخفش واختيار المصنف، وذهب بعضهم إلى إنكار ذلك، وهو قول أبي عبيدة واختيار ابن عصفور⁽¹⁾.

٥- (أَنَّ): للتوكيد:

قال الزبيدي: حرف مشبه بالفعل من أخوات (إِنَّ)، وهي من الحروف العاملة التي تختص بالأسماء، ولا يجوز أَنْ تأتي معها (ما) الحرفية؛ لأنها تكفها عن العمل، نحو: ﴿أَنَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [سورة الكهف: 110]⁽²⁾.
وَأَمَّا معناها فيشبه معنى (إِنَّ) وهو إثبات الحكم، قال ابن هشام النحوي: "ومعناها: توكيد الحكم، ونفي الشك عنه، أو الإنكار له، إلا أن تقارقها أن في أنها بتأويل المصدر"⁽³⁾.

وذكر الزبيدي أَنَّ الكلام لا يجوز أَنْ يبدأ بها، قال: "وَأَمَّا (أَنَّ) المفتوحة فإنه لا يجوز الابتداء بها؛ فلا تكون أول الكلام؛ لأنها معمولة: إمَّا فاعلة، مثل: (بَلغني أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، أي: (بَلغني انْطِلَاقُكَ)، وإمَّا مفعولة، مثل: (كَرِهْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، أي: (كَرِهْتُ انْطِلَاقَكَ) و(عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، أي: (عَجِبْتُ مِنْ انْطِلَاقِكَ)"⁽⁴⁾. وهو ما ذكره أغلب النحويين ومنهم، المبرّد⁽⁵⁾. وابن السراج⁽⁶⁾. وابن القيم (٧٥١هـ)⁽⁷⁾.

(1) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١٢٩/٥.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٨.

(3) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ٤١٩/١.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٤.

(5) ينظر: المقتضب: ٣٦٤/٢.

(6) ينظر: الأصول في النحو: ٢٦٥/١.

(7) ينظر: بدائع الفوائد: ٤٩٦/٢.

6_ (أيا): للنداء :

ذكر الزبيدي أنه حرف نداء عامل على كل حال، سواء أكان لفظاً أم تقديراً، وهو للبعيد خاصة⁽¹⁾. وهو ما ذكره أغلب النحويين، ومنهم أبو الحسن الرماني⁽²⁾. وابن الحاجب⁽³⁾. وابن مالك⁽⁴⁾، أن أيا للبعيد خاصة. وهو عند البصريين من الحروف التي ينبه بها على المنادى⁽⁵⁾.

7- (إذا): أولاً: ظرف لما يستقبل من الزمان:

قال الزبيدي أن (إذا) تضاف للجملة الفعلية بعدها ، وأشار إلى رأي البصريين والكوفيين فيها، قال: "فالبصريون لا يجزمون بها؛ لأنها مخالفة لـ(إن) إذا كانت مقتضية للتعين ووقوع الشيء، بخلاف (إن)؛ فإن الفعل الذي بعدها يمكن وقوعه ولا يمكن فلذلك لم تعمل عملها... وأما الكوفيون فيجزمون بها في الشعر وفي غيره لكثرة ما جاء بها من الشواهد"⁽⁶⁾. وقد جاء في الشعر عملها كثيراً، كقول الشاعر:

تَرْفَعُ لِي خِنْذِفٌ وَاللّٰهُ يَرْفَعُ لِي تَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ⁽⁷⁾.

قال الزبيدي: هذا لأن الشعر محل ضرورة⁽⁸⁾. ويتبين من هذا القول أن الزبيدي يتفق مع رأي الكوفيين.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٠.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢١٣.

(3) ينظر: الكافية في علم النحو: ٥٤.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٨٨.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٨٨/٣.

(6) شرح المقدمة المحسبة: ٤٩٠.

(7) ديوان الفرزدق: ٢١٦.

(8) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٩٠.

قال ابن يعيش: (إذا) لا تضاف إلا للجملة الفعلية، نحو: " (إذا قام زيد)"، واستقبحوا: " (إذ زيد قام)". وهو ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون، وسبب بناءه؛ لأنه مشبه بالموصولات⁽¹⁾.

ثانيًا: معناها الجواب والجزاء⁽²⁾:

وقد تقدّم الكلام عنها في فصل الأفعال⁽³⁾.

٨- (إذن):

ذكر الزبيدي أنّ معناها جواب وجزاء ، فإذا قلت: " (إذا أحسن إليك) كان التقدير جوابًا لمن يقول: (أنا أفعل كذا وكذا)، فيقول مجيباً له: (إذن أحسن إليك)". وأشار الزبيدي أنّها تعمل على نقل الفعل: من الحال إلى الاستقبال، وإلى الجواب والجزاء بعد أن كان معدوماً⁽⁴⁾. فإذا كان للحال خرجت من حروف النصب، قال المبرّد: "وقد يجوز أن تقول إذن أكرمك إذا أخبرتك أنك في حال إكرام لأنّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب لأنّ حروف النصب إنّما معناها ما لم يقع"⁽⁵⁾. وتكون (إذن) مبنية إذا جاءت في أول الكلام، وتكون معترضة ملغاة إذا توسّطت الكلام أو تأخرت⁽⁶⁾.

8- (إلى) : تأتي إلى لمعان مختلفة:

أولاً: انتهاء الغاية:

ذكر الزبيدي أنّها من حروف الجرّ، معناها: انتهاء الغاية، نحو قولك: " (خَرَجْتُ مِنْ رَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو)"⁽⁷⁾. قال ابن يعيش أنّ (إلى) نقيضة

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٠/٣.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٤.

(3) ينظر: صفحه: 179_180_181 من الرسالة.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٤.

(5) المقتضب: ١٣/٢.

(6) معاني النّحو: ٣٤٨/٣.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٩.

لـ(من)؛ وذلك لأنها تدل على انتهاء الغاية و(من) تدل على ابتدائها، وكذلك تكون مضادة لـ(أي)، قال: "اعلم أن إلى تدل على انتهاء الغاية كما دلت من على ابتدائها، فهي نقيضتها، لأنها طَرَفٌ بإزاء طَرَفٍ مِنْ ، ولذلك قال: إنها مُعارضةٌ مِنْ، أي: مُجانبَةٌ، ومضادةٌ لها. ولا تختص بالمكان كما اختصت مِنْ به، كقولك: خرجت من الكوفة إلى البصرة، فإلى دلت أن منتهى خروجك البصرة"⁽¹⁾.

ثانياً: بمعنى (مع):

وذكر الزبيدي أن بعضهم أجاز أن تأتي بمعنى (مع)، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: ٥٢]، أي: (مَعَ اللَّهِ)⁽²⁾. ومنهم الزجاجي⁽³⁾. والرّماني⁽⁴⁾. وابن الشّجري (ت542هـ)⁽⁵⁾. أبو البركات الأنباري⁽⁶⁾.

ثالثاً: بمعنى (عند):

قال الزبيدي أن بعضهم جعلها بمعنى (عند) كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يُؤْمِنُ الْمُسْتَقَرُّ﴾ [سورة القيامة: ١٣]. أي: (عِنْدَ رَبِّكَ)⁽⁷⁾، ومنهم ابن السّراج⁽⁸⁾. الرّجّاجي⁽⁹⁾. وابن الشّجري⁽¹⁰⁾.

(1) شرح المفصل: ٤/٤٦٣.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤٥٩.

(3) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٦٥-٦٦.

(4) ينظر: معاني الحروف: ١١٥.

(5) ينظر: أمالي ابن الشّجري: ٦٠٨/٢.

(6) ينظر: أسرار العربية: ٢٦١.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٠.

(8) ينظر: الأصول في النّحو: ١/٤١٥.

(9) ينظر: حروف المعاني: ٦٦-٧٩.

(10) ينظر: أمالي ابن الشّجري: ٦٠٨/٢.

9_ (بلى) : بمعنى الإيجاب:

قال الزبيدي معناها الإيجاب، ويكون وقوعها في كلام غير موجب، نحو قولك: " (ما قائم زيدٌ)، فتقول: (بلى)، أي: (قامٌ)"، وهي بخلاف نعم⁽¹⁾. وقد اختلف فيها النحويون، فالكوفيون ذهبوا أن أصلها (بل) والألف زيدت عليها، كما زادت التاء في ربّت وثمّت. وأمّا البصريون فذهبوا إلى أن (بلى) حرف بكمالها⁽²⁾.

وأشار الزبيدي إلى أن فيها لغتين: الإمالة والفتح، وبين سبب الإمالة، قال: " وإنما أميلت لأنها سدّت مسدّ الجملة، فجرت مجرى الأفعال"⁽³⁾. وقد بين أبو البركات الأنباري سبب الإمالة في بلى، قال: " فإن قيل: فلمَ جازت الإمالة في: بلى ويا في النداء؟ قيل: أمّا بلى فإنما أميلت؛ لأنها أغنت غناء الجملة"⁽⁴⁾. وبهذا فقد وقعت الإمالة في (بلى)، لأنها سدت مسدّ الجملة فأغنت عنها.

ورأى الدكتور فاضل السامرائي أن بلى: " مختصة بإبطال النقي، سواء أكان خبراً أم استفهاماً"⁽⁵⁾.

10_ (ثم) : معناها للترتيب:

قال الزبيدي و(ثم) مقتضية للترتيب بمهلة، نحو قوله: " (قام زيدٌ ثم عمّرو)"، فـ(زيدٌ) هو القائم أولاً، وعمر بعده بمهلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿[سورة المؤمنون:

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥١٤.

(2) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٠٦/١.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٦.

(4) أسرار العربية: ٢٨١.

(5) معاني النحو: ٢٧٥/٤.

12-13⁽¹⁾. وهي تشبه الفاء في الترتيب والتشريك إلا أنها تخالفها أنها ترتب الكلام بمهلة⁽²⁾، والمراد من الترتيب هو ترتيب الكلام لا ترتيب المعنى⁽³⁾.

11- (جَيْر): أولاً: مختصة بالقسم:

قال الزبيدي: "وأما (جَيْر): فمُختصة بالقسم، وتسدُّ مسدّه، ويقع جوابه بعدها، فيقال: (جَيْر لَأَفْعَلَنَّ)". فهي تختص بالقسم، وهي مبنية⁽⁴⁾. وسبب بنائها لأنها حرف⁽⁵⁾.

ثانياً: بمعنى حقاً:

قال الزبيدي إنها تأتي اسماً بمعنى (حقاً) إذا جاء بعدها التثوين، وتكون مبنية أيضاً⁽⁶⁾. ومنهم من ذهب إلى أنها حرف بمعنى (نعم)، لا اسم بمعنى (حقاً) ومنهم ابن مالك⁽⁷⁾، ابن هشام النحوي⁽⁸⁾ قال ابن مالك: "وجير: حرف بمعنى نعم [لا اسم بمعنى حقاً. لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن يوقع فيه حقاً فإلحاقها بـ نعم أولى". و. وقد تأتي (جير) بمعنى أجل⁽⁹⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥١٠.

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٢/١.

(3) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٩٧.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٦.

(5) ينظر: توجيه اللمع: ٧٢.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥١٦-٥١٧.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٨٨٣/٢.

(8) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١٦٣.

(9) ينظر: الإبانة في اللغة العربية: ٣٥١/٢.

١٢ _ (خلا): حرف استثناء:

ذكر الزبيدي أنّ (خلا) حرف جر، يعمل على جر ما يأتي بعده، نحو: " (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ) " (١).

قال المبرّد: " وخلا من قولهم خلا يخلو وقد تكون خلا حرف خفض فتقول جاءني القوم خلا زيد مثل سوى زيد " (٢).

وأشار الزبيدي إلى أنّ (خلا) قد تدخل لنصب ما بعدها، فتكون فعلاً، وتسبقها (ما) نحو: " (قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا) "، فلا تكون في هذه الحالة إلا فعلاً لا غير (٣)، وقال الفارسي: وقد تدخل (ما) عليها، نحو: (ما خلا عبد الله)، فنُصب عبد الله، فيكون موضع (ما) وما يأتي بعدها النصب (٤).

١٣ _ (رُبَّ): أولاً: بمعنى التقليل:

معناها التقليل، فلذلك تدخل على النكرة؛ لأنّ التكرات يمكن أن تتصوّر في التقليل، وتكون في صدر الكلام، بخلاف بقية حروف الجرّ، نحو: (رُبَّه رَجُلًا) (٥). وأكثر ما تستعمل العرب الفعل العامل فيها محذوفاً، قال ابن السراج: " واعلم: أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفاً؛ لأنّه جواب وقد علم فحذف، وربما جيء به توكيداً وزيادة في البيان فتقول: رُبَّ رجل عالم قد أتيت، فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلقت به رُبَّ حتى يكون في تقديره: برجلٍ عالمٍ مررت " (٦).

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٦.

(٢) المقتضب: ٤٢٦/٤.

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٦.

(٤) ينظر الإيضاح العضدي: ٢١٠.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٣_٤٧٧.

(٦) الأصول في النحو: ١/٤١٧.

وذكر الزبيدي أنّ شرطها في العمل أنّ يكون الفعل الذي تدخل عليه هو فعل ماضٍ، فلا يقال: (رُبَمَا يَقُومُ)، وإنّما (رُبَمَا قَامَ)⁽¹⁾. قال ابن الصائغ: يأتي الفعل بعدها، نحو: (رُبَمَا يقوم زيد)⁽²⁾. يتّضح من هذا القول أنّ الزبيدي يخالف ابن الصائغ في رأيه؛ لأنّه اشترط أنّ يكون الفعل بعدها ماضياً، وأمّا ابن الصائغ فيتّضح من خلال المثال الذي أورده أنّه أجاز دخولها على الفعل المضارع.

ثانياً: بمعنى التّكثير:

ذكر الزبيدي أنّها محتملة للكثرة⁽³⁾. ورأى سيبويه أنّ (رُبَّ) و(كم) بمعنى واحد، قال: "واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ، لأنّ المعنى واحد، إلا أنّ كم اسم ورُبَّ غير اسم، بمنزلة من. والدليل عليه أنّ العرب تقول: كم رجُلٍ أفضل منك، تجعله خبر كم"⁽⁴⁾.

14- (سَوْفَ): معناها التّنفيس في الزّمان والتّراخي:

ذكر الزبيدي أنّها إذا دخلت على الفعل صيرته للمستقبل لا غير⁽⁵⁾. وقد تقدّم الكلام عنها في فصل الأفعال⁽⁶⁾.

15_ عدا: حرف استثناء:

إنّ حرف (عدا) كأختها (خلا) في الأحكام والمعنى، وذكر الزبيدي أنّها حرف جر، يجر ما بعده، نحو: (عَدَا عَمْرٍو)⁽⁷⁾. قال ابن مالك أنّ الجرمي

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٤.

(2) ينظر: اللّحة في شرح الملحّة: ٢٥٩/١.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٧.

(4) الكتاب: ١٦١/٢.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٠.

(6) ينظر: صفحة: 170 من الرسالة.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٦.

روى أن بعض العرب يستثنى دخول (ما) على (عدا)، فتكون (ما) زائدة، قال ابن مالك: وفيه شذوذ؛ لأن (ما) لا تتقدم على حرف الجر إذا زيدت عليه⁽¹⁾.

وأشار الزبيدي أنها إذا سُبقت بـ(ما) كانت فعلاً لا غير، نحو: " (ما عدا عمراً)"⁽²⁾. قال ابن يعيش: لا يقع بعد (ما عدا) إلا منصوب؛ لأن (ما) المصدرية لا تكون صلتها إلا بالفعل⁽³⁾.

١٦_ على: معناها الاستعلاء:

قال الزبيدي: على: حرف جر معناه: الاستعلاء، نحو قولك: " (على زيد قميص)" . وقد تأتي اسماً أو فعلاً، والذي يهمنا في هذا الفصل وقوعها حرفاً⁽⁴⁾. وقد تأتي للمجاورة، والظرفية، إلا أن الاستعلاء هو الأصل فيها⁽⁵⁾.

١٧_ (ليت): معناها التمني:

قال الزبيدي أن ليت بمعنى التمني من الحروف المشبه بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر، فتتصبب الأول وترفع الثاني، ومن شروطها أن لا يأتي معها (ما) الكافة؛ لأنها تكفها عن العمل، ويجوز إعمالها⁽⁶⁾، وعليه قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٠/٢.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٤٧٦.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٢.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٦٨.

(5) ينظر: شرح الاشموني ألفية ابن مالك: ٩٠ / ٢.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٨.

(7) ديوان النابغة: ٨٥.

الحمام منصوب على أن اسم ليت (هذا)، وكانت (ما) كافة عن العمل⁽¹⁾.

قال الفيومي: "(ل ي ت) : لَيْتَ حرف تَمَنٍّ تقول ليت زَيْدًا قائمٌ إذا تَمَنَّيتَ قيامه وَنَضَبُ الْجُزَّائِنِ بِهَا معاً لُغَةٌ فَيُقَالُ لَيْتَ زَيْدًا قائمًا وَبَعْضُهُمْ يَحْكِي اللُّغَةَ فِي جَمِيعِ بَابِهَا"⁽²⁾. وقد يأتي خبرها مضمراً⁽³⁾. وذلك نحو قول الشاعر: "(يا ليت أيام الصِّبا رواجعاً)"⁽⁴⁾.

١٨ - (مُنْذُ): معناها للزمان بمعنى (من) في المكان:

ذهب الزبيدي إلى جواز مجيء (منذ) مكان (من) بخلاف (مذ)، قال: "يعني أنها في الزمان بمعنى (من) في المكان، فإذا قلت: (مُنْذُ اليوم) و(مُنْذُ الشهر) كان التقدير: (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ اليوم)"⁽⁵⁾. وأشار الزبيدي أن البصريين منعوا استعمال (مذ) مكان (من)⁽⁶⁾، وهي مبنية ولا تخرج عن هذا البناء حتى لو استعملت اسماً⁽⁷⁾.

19 - (نَعَمْ): بمعنى العدة والتّصديق:

قال الزبيدي: فأما (نَعَمْ) فتكون بمعنى العدة والتّصديق، والتّصديق يكون في الأخبار، كأن يقول القائل: "(زَيْدٌ قائمٌ)، فتقول: (نَعَمْ). فتكون بذلك مصداقاً لكلامه. وأما العِدَّةُ ففي الأوامر، كأن يقول القائل: "(قُمْ). فتقول:

(1) ينظر شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٨-٤٢٩.

(2) المصباح المنير: ٥٦١/٢.

(3) المسائل البصريات: ٧٢١/١-٧٢٢.

(4) قائله العجاج: ملحق ديوانه: ٣٠٦/٢. وعجزه: ترجع يوماً أو تعود راجعاً

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧١.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧١.

(7) ينظر: الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب: ١٨١.

(نَعَمْ)⁽¹⁾، وذكر سيبويه أنَّ (نعم) و(بلى) ليسا اسمين⁽²⁾. وهي تناقض (لا)⁽³⁾.

ثانيًا تأتي بمعنى: (بلى)⁽⁴⁾:

وقد تقدّم الكلام عنها في الفصل الأول في الحديث الشريف⁽⁵⁾.

٢٠ _ (هيا): حرف نداء:

قال الزبيدي (هيا) حرف لنداء البعيد، وهي عاملة على كل حال، سواء أكان لفظاً أو تقديرًا⁽⁶⁾. وهي عند البصريين من الحروف التي ينبه بها على المنادى⁽⁷⁾. ومن النحويين من ذهب إلى أنَّ (هيا) أصلها (أيا)، كما في (هراق) و(أراق) ومنهم ابن السكيت (ت244هـ)⁽⁸⁾. والرازي⁽⁹⁾.

الحروف الرباعية

وهي الحروف التي تتكوّن من أربعة حروف هجائية، لها معانٍ نحويّة مختلفة، وحدّها سعيد الأفغاني، قال: "وأما الرباعية فخمسة عشر وهي إذما وألا وإلا وأما وإما وحاشا وحتّى وكأنّ وكلا ولكن ولعلّ ولمّا ولولا ولوما وهلا"⁽¹⁰⁾. وسيأتي تفصيلها، وكما يأتي:

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥١٤.

(2) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٣٤/٤.

(3) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٧/٢.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥١٥.

(5) ينظر: صفحه: 51 من الرسالة.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٣٠.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢/٣_٨٨.

(8) ينظر الإبدال: ٨٨.

(9) ينظر: مختار الصحاح: ٣٣٠.

(10) الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٩٣.

١- (إنما): للشرط:

قال الزبيدي أصلها (إذ) وإذا أرادوا الشرط لزموها (ما)، تجزم فعلين، نحو: "(إنما تَقُمْ أَقْمُ)"⁽¹⁾. قال ابن مالك⁽²⁾: "وأما إنما فأصلها إذ ضم إليها ما بعدما سلبت معناها الأصلي، وجعل حرف شرط بمعنى إن، فجرى مجراها، وعمل عملها قال الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تَلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آبِيَا"⁽³⁾.

ويشير الزبيدي إلى أن (إنما) فيها خلاف بين الخليل وسيبويه، قال: "الخليل يقول: إنها ظرف على حالها، وسيبويه يقول: لما دخلتها (ما) لبستها معنى (إن) فسلبتها ظرفيتها، وجرت مجراها في الحرفية"⁽⁴⁾. فالخليل يرى أنها ظرف، وسيبويه يرى أنها حرف⁽⁵⁾. وذكر الزبيدي عدم وجود خلاف على أنها جازمة لما بعدها⁽⁶⁾. وعليه قول الشاعر:

إِنَّمَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْتَ لَهُ حَقًّا إِذَا اطمأنَّ المجلس⁽⁷⁾.

ويرى الدكتور محمود حمود عراك القرشي أن (ما) في (إنما) مزيدة، قال: "ويبدو لي أن ((ما)) في ((إنما وحيثما)) مزيدة". ويرى الدكتور أن لولا (ما) لم يجر الجزم بـ(إذ)، قال: "فلولا ((ما)) لم يجر الجزم بـ ((إذ))

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٨٠.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: ٦٧/٤.

(3) البيت مجهول القائل، من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٦٧/٤.

(4) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٨.

(5) ينظر: الكتاب: ٥٦/٣.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨٨.

(7) قائله العباس بن مرداس، ديوانه: ٧٢.

و((حيث)). يقول الرمانى: "وما المسألة تسلط الحرف على الجزم، ولو لم تكن لم يجز الجزم"⁽¹⁾.

٢ _ (ألا): أولاً للتحييض: إذا وليها فعل مستقبل:

قال الزبيدي (إلا) حرف تحيض غير عامل، وفيه لغتان: "التخفيف والتشديد، فيقال: (ألا تقوم)، و(ألا تقوم)، والمعنى في ذلك التحييض، وهو أن يحض المخاطب على الفعل. وقد يكون ذلك عرضاً، أي: يعرض عليه الفعل، ولا يفرق بينهما إلا بقرينة الحال: إن كان في الحال حثاً واستدعاءً كان تحيضاً، وإن كان غير ذلك كان عرضاً"⁽²⁾. وبهذا فأن الحال إذا كان يدل على الحث والاستدعاء، ف(ألا) كانت تحيضاً، وإذا كان غير ذلك ف(ألا) تكون عرضاً.

وحدها ابن ام قاسم المرادي، قال: "[ألا بفتح الهمزة والتشديد] حرف تحيض لا عمل لها. وهي مختصة بالأفعال، كسائر أحرف التحيض. فلا يليها إلا فعل، نحو: ألا فعلت. أو معمول فعل ظاهر، نحو: ألا زيدا ضربت. أو مضمَر، نحو: ألا زيدا ضربته"⁽³⁾.

ثانياً: للتوبيخ:

ذكر الزبيدي أن (ألا) قد تأتي للتوبيخ؛ وذلك إذا وليها فعل ماضٍ؛ والمراد التندم والتوبيخ على شيء قد فات⁽⁴⁾. وهو ما ذهب إليه أغلب النحويين، ومنهم ابن يعيش⁽⁵⁾. وابن بابشاذ⁽⁶⁾. وابن ام قاسم المرادي⁽⁷⁾.

(1) حروف المعاني المزیدة عند علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه): ١٧٨.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٠.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 509.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢١-٥٢٢.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٥.

(6) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٢٦٦/١.

(7) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٦٠٦.

٣_ (إِلَّا): للاستثناء:

قال الزبيدي (إِلَّا) حرف استثناء، وتُعد أم الباب؛ لأنَّ فيها معنى يدلّ على غيرها، وهذا المعنى هو الاستثناء، والأصل في الدلالة على المعنى هو الحرف. ومثالها قوله تعالى: ﴿فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة: 249]، فد (إِلَّا) حرف الاستثناء، والذي يأتي بعدها هو المستثنى وهو (قليلاً)، وأمّا المستثنى منه، فيكون قبلها وهو (شَرُّوا)⁽¹⁾. ويكون الاسم بعد (إِلَّا) على وجهين:"

فأحد الوجهين: ألاّ تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق وكذلك إلّا ولكنها تجيء لمعنى. كما تجيء لا لمعنى.

والوجه الآخر: أن يكون فيه الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام. كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً⁽²⁾. فالوجه الأول لا يتغير الاسم قبل دخولها، إلّا أنّها تنفيه عما سواه، وأمّا الوجه الثاني فيتغير عما كان عليه قبل دخولها .

قال الزبيدي: وقد يكون الكلام بعد (إِلَّا) تابعاً لما قبلها، إذا كان الكلام نفيّاً، أو استفهاماً أو نهياً، والمراد بالتبعية: البذل، نحو: " (هَلْ قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، و(ما قام إِلَّا زَيْدٌ)، و(لا يقيم إِلَّا زَيْدٌ)"⁽³⁾. فالكلام يستقيم إذا كان بعد (إِلَّا) تابعاً لما قبلها.

٤ _ (أَمَّا): للتفصيل:

قال الزبيدي: "مثالها: (أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ) و(أَمَّا عَمْرُو فَخَارِجٌ)، ومعنى التفصيل فيها أن يتقدّم قبلها إجمالاً، إمّا في اللفظ أو في التقدير، فيقال:

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٦٠١_٦٠٣_٦٠٤_٦١١.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٧/٣.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٦١٠.

(جاء القومُ أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمُتُهُ، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنُتُهُ)"⁽¹⁾. وقد أشار إليها أغلب النحويين، ومنهم: ابن يعيش⁽²⁾. وابن الوردي⁽³⁾. وابن عقيل⁽⁴⁾.

ونذكر الزبيدي أن خبر (أَمَّا) لابد له من دخول الفاء، قال: "ولابد في الخبر من دخول الفاء، لأن فيها الشرط، وذلك أن معناها: (مهما يكن من شيء فزيد قائم)، حذفت مهما، وجعل مكانها (أَمَّا)، وحذف فعل الشرط، وجعل مكانه المبتدأ، فدخلت الفاء على الخبر، تنبيهاً على الأصل، وعلى هذا لم يفصلوا بين (أَمَّا) والفاء بجملة، وإنما يفصلون بمفرد.. إلا أن تكون الجملة ناقصة، فإنه يجوز أن تقع فاصلة بين (أَمَّا) والفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (٨٨) ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّتٌ نَّعِيمٌ﴾ (٨٩)"⁽⁵⁾.

قال سيبويه: "وأما أَمَّا ففيها معنى الجزاء. كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً"⁽⁶⁾.

وأما ابن الأثير فذكر أنها حرف بمعنى التفصيل، ويكون جوابها اسماً وفعلاً، ولا يليها فعل، قال: "أَمَّا ويفصل بها ما أجمل المدعي، يقول القائل: قام زيد وعمرو، فتقول: أما زيد فعالم، وأما عمرو فلا، ويلزم في جوابها الفاء؛ لأن فيها معنى الشرط، ولا يليها فعل، ويكون جوابها اسماً وفعلاً،

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠١.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٥/٥.

(3) ينظر: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة: ٦٤٥/٢.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٢/٤.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠١.

(6) الكتاب: ٢٣٥/٤.

تقول: أمّا زيد فعالم، وأمّا عمرو فضربت⁽¹⁾. وأشار ابن الاثير إلى قول سيبويه أنّ (أمّا) هي (أن)، وللتعويض عن الفعل ضمّت (ما) إليها⁽²⁾.

قال الزبيديّ وقد يكون ما بعدها غير مبتدأ، وإنّما معمولاً لما يأتي بعد الفاء، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْشُرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (١٠)﴾ [سورة الضحى: ٩-١٠] وقد تدخل الفاء على المبتدأ؛ وذلك عندما يكون الخبر ظرفاً، كقولك: "(أمّا في الدار فزيد)"، و"(أمّا في السوق فعمرو)"⁽³⁾.

قال ابن مالك: "والمقرون بالفاء بعد ما يليها: إما مبتدأ نحو: أمّا قائم فزيد. وإما خبر نحو: أمّا زيد فقائم. وإما عامل فيما يليها أو مفسر عامل فيه نحو: أمّا زيدا فأكرم، وأمّا عمرا فأعرض عنه"⁽⁴⁾. وبهذا فالذي بعد (أمّا) إما مبتدأ أو خبر، أو عامل فيها.

5- (إمّا): للشك:

قال الزبيديّ وأمّا (إمّا) فمعانيها أربعة: الشك: نحو: "(جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو)"⁽⁵⁾. فالشك يكون أمّا بمجيء زيد أو عمرو، أي واحد منهما، قال ابن السراج: "وإما في الشك والخبر بمنزلة أو وبينهما فصل، وذلك أنّك إذا قلت: جاءني زيد أو عمرو وقع الخبر في زيد يقينا حتى ذكرت أو فصار فيه وفي عمرو شك وإما تبتدئ به شاكاً، وذلك قولك: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو أي: أحدهما"⁽⁶⁾.

(1) البديع في علم العربية: ٤٤٠/٢.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٠/٢. وينظر: الكتاب: ١٤٨/١.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠١.

(4) شرح الكافية الشافية: ١٦٤٧/٣.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٥١١.

(6) الأصول في النحو: ٥٦/٢.

ثانيًا: للشرط:

وذكر الزبيدي أنها تأتي للشرط وهي حرف غير عامل، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم: ٢٦]^(١). قال ابن ام قاسم المرادي: "إمّا الشرطية وهي مركبة من: إن وما بغير إشكال، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: 58]"^(٢).

ثانيًا: للتخيير^(٣):

أشار الزبيدي أنّ (أمّا) تأتي للتخيير، ولم يفصل القول في هذا المعنى. قال أبو حيان الأندلسي: "للتخيير إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا"^(٤). ف(أمّا) تفيد اختيار احد الأمرين.

ثالثًا: الإباحة في الأوامر^(٥):

وذكر الزبيدي أنّ من معانيها (الإباحة في الأوامر) إلا أنّه لم يفصل القول فيها أيضًا.

6_ حاشا: للاستثناء:

قال الزبيدي حاشا حرف جر، وأحد أدوات الاستثناء، والمراد من هذه الأدوات إخراج البعض من الكل، نحو: "قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ"^(٦).

قال الرّضي(ت688هـ): "وإذا استعمل حاشا في الاستثناء، وفي غيره معناه تنزيه الذي بعده من سوء ذكر في غيره، أو فيه، فلا يستثنى به إلا في هذا النوع، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء، فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥١١.

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٠١٨/٢.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٥١١.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٩٩٢/٤.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥١١.

(6) المصدر نفسه: ٦١١.

وتعالى من السوء، ثم يبرئون ذلك الشخص مما يصحبه، فيكون آكد، وأبلغ قال تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ١٥]"⁽¹⁾. ويتّضح من ذلك أنّهم إذا أرادوا تنزيه شخص، فيبتدئون بتنزيه الله، ثمّ ذلك الشخص، باستعمال (حاشا).

قال الزّمخشرى: "وهي حرف من حروف الجرّ، فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى (حاشا الله) براءة الله وتنزيهه الله، وهي قراءة ابن مسعود، على إضافة حاشا إلى الله إضافة البراءة. ومن قرأ: حاشا لله، فنحو قولك: سقيا لك، كأنه قال: براءة، ثم قال: لله، لبيان من يبرأ وينزه"⁽²⁾. ففي (حاشا لله) جاءت (حاشا) البراءة وتنزيه الله.

وذكر الزّبيدي أنّ النّحويّين اختلفوا في (حاشا)، فسيبويه يرى أنّ الذي يأتي بعدها لا يكون إلّا مجروراً⁽³⁾، ويرى أنّها لا تجوز فيها إلّا الحرفيّة. وأمّا المبرّد فذهب إلى جواز كل من الفعلية والحرفيّة فيها⁽⁴⁾، فيجيز النّصب بعدها والجرّ، فيقول: " (قام القوم حاشا زيدا) و(حاشا زيد)". واستدلّ برواية للعرب، نحو قول بعضهم: " اللهم اغفر لي، ولمن يسمع حاشا الشّيطان وابن الاصبغ)، فنصب (الشّيطان) بـ(حاشا) دليل على فعاليتها". وذهب الزّبيدي إلى أنّ الرواية شاذة غير مأخوذ بها⁽⁵⁾. ومن أدلة المبرّد قول الشاعر:

(1) الرضى على الكافية: ٢٦٦/١.

(2) الكشف: ٤٦٥/٢.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٤٧٥. وينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 475. وينظر: المقتضب: ٣٩١/٢.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٤٧٥.

ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يُشَبِّهُهُ ولا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ⁽¹⁾.

فـ(حاشا) صرفها إلى المضارع.⁽²⁾، وذكر الزَّبيدي أنَّ من أدلة المبرّد على دخول (لام) الجرّ على المجرور الذي يأتي بعدها، قوله تعالى: ﴿حَاشَإِلَّهِ﴾ [سورة النمل: ٧٢]، فاللام دليل على فعاليتها؛ لأنها متعلقة بـ(حاشا) وذكر أنَّ سيبويه أوّل ذلك، قال: الجرّ بـ(حاش)، واللام وردت هنا مقحمة، كما كانت مقحمة في قوله تعالى: ﴿مَرَدَفَ كُكُمْ﴾ [سورة النمل: 72] أي: رَدِفْكُمْ⁽³⁾.

وذكر الزَّبيديّ دليل سيبويه على حرفيّة (حاشا)، "قول الشاعر: في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ"⁽⁴⁾. قال الزَّبيديّ: "فلو كانت فعلاً لقال: (حاشاني) فكان يدخل نون الوقاية، كما تدخل في (رمانى) و(عافانى)، كما تدخل في سائر الأفعال المتصلة بياء المتكلم"⁽⁵⁾. ومن هذا القول يتّضح أنَّ الزَّبيدي يتفق مع رأي سيبويه ويخالف المبرّد أنَّ (حاشا) حرفاً، وليس فعلاً.

(1) البيت للنابعة: ينظر ديوانه: ٢٠.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٥.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 475.

(4) قائله سعد بن ضبيعه، ديوان الحماسة: 265/1.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٦.

٧- حَتَّى:

حرف نصب للفعل المضارع، ولها في نصبه معنيان:

أولاً: السببية:

هي التي ترد بمعنى (كَيْ)، فمثالها: " (زُرْتُكَ حَتَّى تُكْرِمَنِي) و(صُمْتُ حَتَّى يَغْفِرَ اللَّهُ لِي)، فـ(الْكَرَامَةُ) و(الْغُفْرَانُ) سبب للزيارة والصوم، والتقدير: (زُرْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي)، أي: (لِلْإِكْرَامِ) و(صُمْتُ حَتَّى يُغْفَرَ لِي) أي: للغفران⁽¹⁾.

قال ابن جنِّي: "وتقول إذا كانت بمعنى كي أطع الله حتى يدخلك الجنة معناه كي يدخلك الجنة"⁽²⁾. فتفيد التعليل.

ثانياً: للغاية:

قال الزَّيْدِي للغاية بمعنى (إِلَى أَنْ)، ومثالها: " (سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) و(حَتَّى يُؤْذَنَ الْمُؤَذِّنُ)، والتقدير: ((إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ)) (إِلَى أَنْ يُؤْذَنَ الْمُؤَذِّنُ)، ولا تكون هنا بمعنى (كَيْ)؛ لأنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ سواءً سار أو لم يسير، وكذلك المؤذن⁽³⁾. وفي المثالين كانت ناصبة للفعل، ولا تعمل (حَتَّى) إلا في الفعل المستقبل الذي لم يقع.

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول: إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز، وإن نصبت وقد رفعت فهو محال حتى تنصب فعلك من قبل العطف، فهذا محال أن ترفع، ولم يكن الرفع لأنَّ طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع تطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة. ويحسن أن تقول: سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها، كما

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٧-٤٤٨.

(2) اللمع في العربية: ٧٩.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٧-٤٤٨.

يجوز أن تقول: سرت إلى يوم الجمعة، وحتى أدخلها⁽¹⁾. فسيبويه ذهب إلى عدم جواز الرفع؛ لأنّ " طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك". وبهذا فالفعل الذي بعدها ينصب إذا كان للسّير أو نتيجة له.

قال الزّبيدي وإذا كان الفعل في تأويل الحال أو في تأويل الماضي فلا تعمل شيئاً، مثال ذلك: " (سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْمَدِينَةَ)، إِنْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ وَقَعَ بَعْدَ الدَّخُولِ كَانَ مَا بَعْدَ (حَتَّى) فِي تَأْوِيلِ الْمَاضِي أَيْ: (سَرْتُ، فَدَخَلْتُ)، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ فِي حَالِ الدَّخُولِ كَانَ فِي تَأْوِيلِ الْحَالِ، أَيْ: (سَرْتُ فَأَنَا الْآنَ أَدْخُلُ)، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ وَقَعَ قَبْلَ الدَّخُولِ كَانَتْ نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا.. وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَتِ الْقَرَاءَتَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَنَزَّلْنَاهَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ يُقْرَأُ بَرَفْعٍ (يَقُولُ) وَنَصْبِهِ⁽²⁾. فَالْكَلَامُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ دَخُولِهَا كَانَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَاضِي، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي حَالِ دَخُولِهَا كَانَ فِي تَأْوِيلِ الْحَالِ.

٨- كَأَنَّ: لِلتَّشْبِيهِ:

قال الزّبيدي حرف مشبه بالفعل من اخوات (إِنَّ) تعمل في الأسماء؛ لأنها مختصة بها، وكان عملها الرفع والنّصب؛ وذلك لأنها مشابهة للأفعال المتعدية سواء أكان معنأً أو لفظاً⁽³⁾.

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّها مركبة، وأشار إلى رأي النحويين فيها ، قال: " ذهب الخليل والأخفش وجمهور البصريين والفراء إلى أنّها مركبة من كاف التشبيه ومن (إِنْ)، فأصل كأن زيدا أسد: إِنْ زيدا كأسد، فالكاف للتشبيه، و (إِنْ) مؤكدة له، ثمّ أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدّموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلمّا أدخلوا الكاف على (إِنْ) وجب فتحها لأنّ (إِنْ) المكسورة

(1) الكتاب: ٢٦/٣-٢٧.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٨.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٨.

الهمزة لا يتقدّمها حرف الجرّ، ولا تقع إلا أولاً أبداً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة كحالة فيها وهي متقدمة⁽¹⁾. وبهذا فإنّ (كأنّ) مركبة من (كاف التشبيه) و(إن).

٩_ (لكنّ): الاستدراك بعد الجحد:

ذكر الزبيدي أنّها حرف غير عامل، معناها الاستدراك قال: "وأما (لكنّ) معناها الاستدراك بعد الجحد، تقول: (ما قام زيدٌ، لكنّ عمرو)، ولا يجوز أن تأتي بعد الإيجابي إلا إذا كان بعدها كلام تام قائم بنفسه، نحو: (قام زيدٌ، لكنّ عمرو خارجٌ)"⁽²⁾. ف(لكن) غالباً ما تكون مع النقي، إلا إذا كان الكلام بعدها تاماً قائماً بنفسه، فتكون مع المثبت.

قال السيرافي: "وفي لكن معنى الاستثناء وذلك أنّها للاستدراك فإن كان ما قبلها منفيّاً كان ما بعدها موجباً مستدرِكاً له ما نفي عما قبلها نحو قولك: ما قام عمرو لكن زيد. وما خرج القوم لكن أخوك. أثبت لما بعد لكن ما نفيتّه عما قبلها. وتقول: خرج عمرو لكن زيد لم يخرج. وخرج القوم لكن أخوك لم يخرج، غير أن ما بعد لكن في الأكثر من الكلام غير الذي قبلها كقولنا: ما قام زيد لكن عمرو. وقد يكون الذي بعدها جزءاً من الذي قبلها لقولك: ما قام القوم لكن زيدا وزيد بعض القوم"⁽³⁾. وبهذا فالكلام قبلها يكون منفيّاً، والذي يأتي بعدها يكون موجباً مستدرِكاً لهذا النقي، وقد يكون الكلام الذي يأتي بعدها جزءاً من الذي قبلها، وفي الغالب لا يكون جزءاً منه.

(1) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١١/٥_١٢.

(2) شرح المقدمة المحسبة: ٥١٣.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٣/٣.

١٠ _ (لعلّ): للترجي:

قال الزبيدي لعلّ حرف مشبه بالفعل أحد اخوات (إنّ) تختص بالأسماء، معناها الترجي؛ ولذلك تكون مشبهه بالأفعال من حيث المعنى؛ لأنّ معناها مشابه لمعاني الأفعال، وتقوم بعملين الرفع والنصب⁽¹⁾.

وقد ذكر كثير من النحويين أنّ (لعلّ) تأتي بمعنى الإشفاق في المحذور، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَبَاخُفُّنَا﴾ [سورة الكهف: 6]⁽²⁾. ومنهم ابن مالك⁽³⁾. وأبو حيان الأندلسي⁽⁴⁾. وابن أم قاسم المرادي⁽⁵⁾، وتستعمل (لعلّ) في الشيء الممكن حصوله، ولا تستعمل في غير الممكن، نحو: "لعل الشباب يعود"⁽⁶⁾؛ لأنّ عودت الشباب غير ممكنة.

١١ _ (لما):

قال الزبيدي (لما) حرف جزم، يأتي لعدة معانٍ وكما يأتي⁽⁷⁾:

أولاً: بمعنى: (إلا).

ثانياً: بمعنى: (الحين).

ثالثاً: بمعنى: (الجمع).

وقد تقدّم القول عنها في فصل الأفعال⁽⁸⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٨.

(2) ينظر: التذليل والتكميل في شرح التسهيل: ٢٢/٥.

(3) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦١.

(4) ينظر: التذليل والتكميل في شرح التسهيل: ٢٢/٥.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك: ٥٢٣/١.

(6) ينظر: التذليل والتكميل في شرح التسهيل: ٢٢/٥.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٨١-٤٨٢.

(8) ينظر: صفحه: 191 من الرسالة.

١٢_ (لولا): معناها الامتناع:

قال الزبيدي (لولا) حرف بمعنى الامتناع، نحو: "(لولا زيد لأكرمته)...
تقدير الكلام: (لولا زيد بالحضرة لأكرمته)"، فالمراد من معناها أنّ الشيء
يتمتع لوجود غيره، فامتنع (الإكرام) لوجود (زيد)، و المبتدأ (زيد)، والخبر
محذوف، وهو قولك: "(بالحضرة)"⁽¹⁾.

قال الزجاجي أحد معاني (لولا) الامتناع: "معنى امتناع الشيء
لوجود غيره قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَايَ﴾ [النور:
21] فهذا من وجود الشيء لوجود غيره ومن الامتناع قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ
اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهْدِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيْعٌ﴾" ⁽²⁾ [الحج: 40].

وذكر الزبيدي أنّ حذف الخبر لازم عند البصريين⁽³⁾، نحو: "(لولا زيد
لأكرمته)"؛ وذلك لأنّ " جواب (لولا) قد سدّ مسدّه، وهو قوله: (لأكرمته)"،
وذكر أنّ الكوفيون أجازوا إثبات الخبر⁽⁴⁾، واستدلوا عليه بقول الشاعر⁽⁵⁾:
يُذِيبُ الرَّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا⁽⁶⁾.
قال الزبيدي: "فقال: (يُمْسِكُهُ)، وهو خبر المبتدأ الذي هو (الغمد)،
وقوله: (لسالا): جواب (لولا)"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٢.

(2) حروف المعاني والصفات: ٣.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٢. وينظر: الكتاب: ١٤٩/٢ _ ١٣٩/٣.

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٢ _ ٥٠٣. وينظر: الجنى الداني: ٦٠١-٦٠٢.

(5) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٢ _ ٥٠٣.

(6) ديوان أبو العلاء : ١٠٤/١.

(7) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٣.

وذكر الزبيدي أنّ النحويين قد توسّطوا في مسألة إثبات الخبر أو حذفه، قال: "إن كان الخبر معلوماً عند المخاطب كان القول ما قاله البصريون، وإن كان غير معلوم كان القول ما قاله الكوفيون، مثال المعلوم قولك في المثال الأول: (لولا زيد لأكرمئك)، أي: (لولا زيد بالحضرة لأكرمئك)، ومثال الثاني: (لولا زيد أعطاني ديناراً لضربتك)، فهذا غير معلوم في المخاطب" (1).

قال أبو حيان الأندلسي: "وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية لأنّه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل لولا زيد لأكرمت عمرا لم يشك في أنّ المراد: وجود زيد منع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده وحلوله محله، والمراد هنا بالحذف الكون المطلق، فلو أريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف" (2).
ف (حذف) خبر (لولا) لدلالة الجواب عليه.

ثانياً: للتضيض:

ذكر الزبيدي أنّ (لولا) إذا وليها فعل مستقبل كانت تحضيضاً، نحو: " (لَوْلا تَقُومُ) " وقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] (3). وهو ما أشار إليه أغلب النحويين، ومنهم: أبو علي الفارسي (4). وابن يعيش (5). وابن أم قاسم المرادي (6).

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٥٠٣_٥٠٤.

(2) التذيل والتكميل في شرح التسهيل: ٢٨١/٣.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٠_٥٢١.

(4) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣٠.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٥.

(6) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٣٠٨/٣.

ثالثاً: للتوبيخ:

ذكر الزبيدي أنّ (لولا) تأتي للتوبيخ إذا وليها فعل ماضي، نحو قوله تعالى: ﴿مَرْبٍ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ أَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة المنافقون: 10]⁽¹⁾، فالمتكلم يوبّخ نفسه، وهو المخلوق.

قال ابن الشجري: "وقال بعض النحويين: إنّ لولا هذه قد استعملت للتوبيخ، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: 13] ومثال تقدير الفعل بعدها، أن يقول لك: جئتك ماشياً، فتقول: فلولا راكباً، تريد: فلولا جئت راكباً، وكذلك إذا قال: سأعطى زيدا، فقلت: فلولا محمداً، أردت: فلولا تعطى محمداً"⁽²⁾. ف (الفعل) بعد (لولا) محذوف يفهم من سياق الكلام.

١٣ _ (لوما): أولاً: للتحضيض:

ذكر الزبيدي أنّ (لوما) حرف غير عامل بمعنى التحضيض، إذا وليها فعل مستقبل نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [سورة الحجر: ٧]⁽³⁾.

قال ابن هشام النحوي: "لوما بمنزلة لولا تقول لوما زيد لأكرمك في التنزيل ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ [الحجر: 7]"⁽⁴⁾. ف (لوما) منزلتها بمنزلة (لولا).

ثانياً: للتوبيخ:

ذكر الزبيدي أنّ (لوما) تأتي للتوبيخ إذا وليها فعل ماضٍ⁽⁵⁾ ولم يفصل القول فيها، قال محمد بن مصطفى الخضري (ت1287هـ): تأتي (لوما)

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢١_٥٢٢.

(2) أمالي ابن الشجري: ٥٠٩/٢.

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٠_٥٢١.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٦٤.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٠_٥٢١.

للتوبيخ، أي: "اللوم على ترك الفعل، والتّنديم أي الإيقاع في النّدم وحينئذ تختص بالماضي لفظاً"⁽¹⁾. فمعناها اللوم والنّدم على ترك الفعل.

١٤_ (هلاً): أولاً: للتّحضيض:

إنّ (هلاً) كأخواتها تأتي للتّحضيض، إذا وليّها فعل مستقبل، نحو: "(هَلَّا تَقُومُ)"⁽²⁾. ويكون معنى (هلاً) وأخواتها في التّحضيض معنى الأمر⁽³⁾. وذكر ابن يعيش أنّ (هلاً) مركبة من: (هل) و(لا)⁽⁴⁾.

ثانياً: للتّوبيخ:

وكذلك للتّوبيخ كأخواتها، ذكر الزّبيدي أنّها تأتي في هذا المعنى إذا وليّها فعل ماضي⁽⁵⁾. قال ابن مالك أنّ (هلاً) وأخواتها كأنهنّ مأخوذات من (هل)، قال: "وكانهنّ مأخوذات من هل المنقولة إلى التّمني في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَكُمْ مِنْ شُفْعَاءَ﴾ [الأعراف: 53]"⁽⁶⁾. فكأنّه يشبهها وأخواتها بـ(هل).

الحروف الخماسية

(لكنّ): معناها الاستدراك بعد الجحد:

ذكر الزّبيدي أنّ "معناها الاستدراك بعد الجحد، نحو قولك: (ما قام زيدٌ، لكنّ عمّرو)"⁽⁷⁾.

(1) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٠١/٢.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٠_٥٢١.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافي: ٢٠١/٣.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٥.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٥٢٠_٥٢١.

(6) شرح التّسهيل لابن مالك: ١١٣/٤.

(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٤.

قال ابن هشام النَّحْوِيُّ: "[لكن]: للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما توهم ثبوته، نحو: ما زيد شجاعاً لكنه كريم؛ فإن نفي الشجاعة أوهم نفي الكرم؛ لأنهما كالمضايفين، فرفع ذلك بتعقيب لكن بعد الكلام"⁽¹⁾. فالاستدراك بـ (لكن) يكون غالباً بعد نفي أو ما يشبهه، لرفع توهم السامع.

وذكر الزبيدي أنه جاز العطف بالرفع عليها وعلى (إن) بخلاف أخواتها؛ لأن معنى الابتداء لا يتغير إذا كان المراد من المعنى هو التوكيد، ولا يجوز العطف على أخواتها؛ لأن الابتداء يتغير فيهما معناً ولفظاً⁽²⁾.

قال أبو البركات الأنباري: "وأما قولهم إنه يجوز العطف على موضع لكن كما يجوز العطف على موضع إن؛ فدل على أن الأصل فيها إن قلنا: لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها إن، وإنما جاز ذلك لأن لكن لا تغير معنى الابتداء؛ لأن معناها الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف؛ فجاز أن يعطف على موضعها كأن". وبهذا فيجوز العطف بـ (لكن) لأنها لا تزيل معنى الابتداء في الجملة⁽³⁾.

وذكر الزبيدي أنه لا يجوز أن تدخل (اللام) في خبر (لكن)، قال: "وأما (لكن) إنما لم تدخل اللام في خبرها؛ لأنها إنما يؤتى بها متوسطة بين كلامين، نفي وإثبات، فالنفي يكون أولها، والإثبات يكون بعدها؛ لأنها معناها الاستدراك بعد الجحد، نحو قولك: (ما قام زيد، لكن عمراً خارج)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾؛ فلذلك لم تدخل اللام في

(1) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ٤١٩/١.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٧.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١٧٥/١.

خبرها؛ لأنّ هذه اللام من حقها أن تكون في أول الكلام⁽¹⁾. وذكر الزبيدي أنّ الكوفيين أجازوا دخول (اللام) في خبر (لكن)، واستدلوا بقول الشاعر:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ (2).

قال الزبيدي: "ولا حجة لهم في هذا، لأنّ قائل هذا الشعر مجهول، ولا يعرف له تمام، لأنّه يحتمل أن يكون التقدير: (وَلَكِنُّ إِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ)، فحُذِفَت الهمزة من (إِنَّ)، ووصل نونها بنون (لَكِنُّ) فصار (لَكِنِّي)"⁽³⁾. وبهذا فالزبيدي لا يتفق مع رأي الكوفيين في جواز دخول (اللام) على خبر (لكن)، وذهب إلى المنع.

الخلاصة:

انتهى الفصل إلى بيان حروف المعاني عند الزبيدي، فهي تنقسم بحسب المبنى إلى عدة أقسام: أحادية، وثنائية، وثلاثية، وقد تزيد على ذلك فتكون رباعية، وخماسية، وأكثر الحروف التي أوردها الزبيدي هي الحروف الثنائية فقد أورد لها (سبعة وعشرون) حرفاً، منها حروف النصب، مثل: (لن) و(كي) وحروف الجزم، مثل: (لم) و(لا) النافية، وحرف الاستفهام: (هل)، وحرف الإضراب: (بل)، وحرف التقليل: (قد). ثمّ تليها الحروف الثلاثية فقد أورد لها (واحدًا وعشرين) حرفاً، فمنها، حروف الجرّ، نحو: (إلى، حتّى، على)، وحرف العطف: (ثمّ)، وحرف الاستثناء (خلا) و(عدا). ثمّ تليها الحروف الرباعية فقد أورد لها (أربعة عشر) حرفاً، منها، (لولا) و(لوما)، و(لما). ثمّ تليها الحروف الأحادية، فقد أورد لها (أحد عشر) حرفاً منها،

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٤_٤٣٥.

(2) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: ٤٦٥/١. إعراب القرآن للنحاس:

٢/٢٥٦. واللامات للزجاجي: ١٥٨.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ٤٣٥.

حروف الجرّ، مثل: (الباء) و(اللام)، والعطف كـ(الواو) و(الفاء)، والقسم كـ(الباء)، وما شابه ذلك.

وأما الأقل استعمالاً فهي الحروف الخماسية، فقد ذكر لها حرفاً واحداً، وهو حرف (لكنّ)؛ وذلك بسبب الميل إلى الخفة والاختصار في النطق؛ فكثرَت الأبنية القصيرة لسهولة التركيب.

الخاتمة

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد رحلة علمية نافعة مع المصنفات النحوية اكتسبت منها الكثير من المعارف والفوائد التي وظفتها لإعداد رسالة أكاديمية، قدّمت فيها للدارسين والباحثين في القضايا النحوية دراسة عن أحد شروح كتاب (المقدمة المحسبة) لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، وهو كتاب (شرح المقدمة المحسبة) لشهاب الدين أحمد بن عثمان الزبيدي، وسأوجز ما توصلت إليه من نتائج:

- ١_ يُعد كتاب (شرح المقدمة المحسبة) للزبيدي من أبرز الشروح التي وقفت على كتاب (المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ، وبينت مكانته العلمية، كما يُعد من أبرز الكنوز النفيسة التي خلفها التراث اليمني.
- ٢_ لم تذكر المصنفات التي أشارت إليه سنة ولادته، إلا أنها ذكرت سنة وفاته ولم تختلف فيها، فقد ذكرت أنه توفي سنة (٧٦٨هـ).
- ٣_ ذكرت المصادر أنه كان له تلاميذ كثيرون نهلوا من علمه، وأشارت أنه أخذ النحو عن علماء زبيد، إلا أننا لم نتعرف منهم إلا على الرقيبي.
- ٤_ لم يكن الزبيدي عالماً نحوياً فقط، بل كان عالماً في الصرف، واللغة، والأدب، والعروض، متقناً ومُتقناً.
- ٥_ اعتمد على متن (المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ، وجعله مصدراً أساسياً لبناء شرحه، مع توضيح أقواله، وتفسير قواعده وألفاظه، والكشف عن مقاصده، وتحليل شواهد، وإزالة الابهام عنها.
- ٦_ لم يقتصر الزبيدي على نقل أقوال وأراء ابن بابشاذ وتوضيحها فقط، بل كان ينبه ويستدرك عليها، ويصحح على بعض الأقوال ويقترح مصطلحات وعبارات أخرى، فظهرت بذلك شخصيته العلمية الفذة.

٧_ أظهر البحث المذهب النحويّ الذي كان يميل إليه الزبيدي عن طريق مصطلحاته، وآرائه، وترجيحاته، واختياراته، فكان يميل إلى مذهب البصريين، إلاّ أنّه رغم ذلك كانت له وقفات على مذهب الكوفيّين رجّح فيها رأيهم.

٨_ حرص الزبيديّ على الاختصار مع عدم الإخلال بالمعنى، والابتعاد عن الجدل المنطقي والفلسفي، فكان شرحه من المصنفات المتوسطة في عدد صفحاتها.

٩_ اتسم كتاب (شرح المقدّمة المحسّبة) بالنزعة التعلّميّة، فكان الزبيديّ يحرص على توضيح القواعد النحوية وتسهيلها للدارسين.

١٠_ اعتمد الزبيديّ في كتابه (شرح المقدّمة المحسّبة) منهجاً واضحاً يقوم على ترتيب الفصول، فقام الكتاب على خمسة فصول حرص الزبيديّ فيها على تسلسل الموضوعات وترتيبها.

١١_ احتلّت الشواهد الشّعريّة النّصيب الأكبر من كتاب الزبيديّ فكانت في المرتبة الأولى، بينما كانت الشواهد القرآنية، في المرتبة الثانية، ثمّ تليها القراءات القرآنية في المرتبة الثالثة، وكانت أقوال العرب (نثراً) في المرتبة الرابعة، وأمّا الحديث فكان في المرتبة الخامسة.

١٢_ تنوعت مصادر الزبيديّ في استدلالاته، فلم يقتصر على السماع فقط، وإنّما شمل أغلب الأصول النحويّة، فنجدّه في كثير من الأحيان يستدلّ بالقياس، وأحياناً بالإجماع، واستصحب الحال.

١٣_ لم يُشر الزبيدي في كتابه إلى القياس المتروك، وإنّما اقتصر في الاستدلال على القياس المطرّد، والقياس الشاذ.

١٤_ لقد كان الزبيدي أميناً في نقله عن العلماء، فكان يذكر في بعض الأحيان في متن كتابه اسم المؤلف مع عنوان الكتاب، وأحياناً يكتفي باسم المؤلف فقط دون العنوان.

١٥_ لقد تعددت أساليب الزبيدي في نقله عن العلماء، فكان النقل في كتابه نوعين: النقل الحرفي، والنقل بالمعنى.

١٦_ كان الزبيدي في كثير من المسائل الخلافية متأثراً بكتاب (أسرار العربية) لأبي البركات الانباري، وموافقاً له.

١٧_ اعتنى الزبيدي كثيراً في ضبط اللفظ، ومنها ضبط الحركة، والتخفيف، والتشديد.

١٨_ كان للزبيدي اجتهادات خاصة، أو غير مكررة في كتب النحو، منها أن النبي (ﷺ) كان لا يتكلم مع الأخبار إلا بـ (أجل)، ولا يتكلم بـ (نعم) فيها.

١٩_ لا يكتفي الزبيدي عند نسبته لأقوال ابن بابشاذ، باسمه فقط أو كنيته، بل قد يعبر عنه بـ (الشيخ) أو (المصنف)، أو يذكر اسمه مع كنيته، أو يكتفي بـ (قوله) وهو الغالب.

٢٠_ لم يكمل الزبيدي كلامه في كثير من الموضوعات لأن الاجل لم يمهله، ومنها المبتدأ والخبر، والفاعل واسم ما لم يسم فاعله، وكثير من الموضوعات التي خصص لها، الفصل الثامن وقد اطلق عليه فصل (العامل)، فقد وقف عند المنصوبات في باب (المستثنى).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم.

أولا : الكتب المطبوعة:

- الإبانة في اللغة العربية: سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري (ت 511هـ)، تح: عبد الكريم خليفة، ومجموعة محققين، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، ط2، 1437هـ/2016م.
- الإبدال: لابن السكيت أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، تح: حسين محمد محمد شرف، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1978م.
- أدوات الإعراب: ظاهر شوكت البياتي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1425هـ/2005م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي (ت 745هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت 767هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط1، أضواء السلف، الرياض، 1373هـ/1954م، 2.
- أسرار العربية للأنباري: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط1، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تح: عبد القادر عبد الرحمن السندي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- أصول التفكير النحوي لعلّي أبو المكارم: ط1، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م.
- أصول النحو العربي لمحمد خان: ط1، بسكرة: جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012م.
- أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة. دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو لابن السراج: أبي بكر محمد بن السري بن سهل (ت 316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ/1996م.
- الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي (النحو - فقه اللغة - البلاغة) لتمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م / 1420هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1413هـ/1992م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري: عبد الله بن الحسين (ت 616هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، بيروت: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1417هـ/1996م.
- إعراب القرآن للأصبهاني: إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (ت 535هـ)، تح: فائزة بنت عمر المؤيد، ط1، 1415هـ/1995م.

- إعراب لامية الشنفرى: لأبي البقاء محبّ الدين عبد الله بن الحسين العُكبري (ت 616هـ)، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1404هـ/1984م.
- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط1، 1377هـ/1957م.
- الأفعال: لأبي القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطّاع الصقلي (ت 515هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.
- الاقتراح في أصول النحو: لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: محمود فجّال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ/1989م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى. (1977). (تقديم: تمام حسان). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب (ت 646هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار النشر: دار عمار - دار الجيل، بيروت - عمان، ط1، 1409هـ / 1989م.
- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني، المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، دار النشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ / 1991م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، تح: محمد

- محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ / 2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت 761هـ)، تح: بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، ط1، 1424هـ / 2003م.
 - الإيضاح العضدي في شرح جمل الزجاجي: لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب - جامعة الرياض، ط1، 1389هـ/ 1969م.
 - الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي (ت 340هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط5، 1406هـ/ 1986م.
 - البحث اللغوي عند العرب: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت 1442هـ)، عالم الكتب، ط8، 2003م.
 - البحر المحيط: لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل العطار (ج 1 و 10)، زهير جعيد (ج 2-7)، عرفان العشاشونة (ج 8-10)، دار الفكر - بيروت، 1420هـ/ 2000م.
 - بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.

- البرهان في علوم القرآن: للمؤلف: أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ)، ط1، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ)، د.ط، د.ت.
- البيان والتبيين: عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تح: جماعة من المختصين ١٩٦٥-٢٠٠١ م، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (٥٣٨-٦١٦ هـ)، تح ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت ١٤٣٦ هـ)، ط1، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- تجديد الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، إعداد: مجموعة من اللغويين والمجامع العلمية، دار الحضارة العربية، بيروت، د.ط، د.ت.
- تحقيقات لغوية في شواهد شعرية: د. نعيم سلمان البديري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2018 م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هندأوي، ط1، ١٤١٨-١٤٤٥هـ / ١٩٩٧-٢٠٢٤م، دار القلم (دمشق) ودار كنوز إشبيليا (الرياض).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تح ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط2، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي (ت ٧٧٨هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ٢٠٠١م.

- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط2، 1428هـ-2007م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط1، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
- التوقيف على مهمات التعاريف: عبد الرؤوف بن المناوي (٩٥٢ - ١٠٣١هـ)، تح: د. عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: د. شوقي ضيف (ت 2005م)، دار المعارف، ط2، 1993م، القاهرة.
- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- جمهرة اللغة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى بن حسن الدميّطي الشافعي (ت 1287هـ)، تح تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1417هـ - 1997م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تح: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1439هـ - 1440هـ.
- حُجّة القراءات: عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة (ت نحو 403هـ)، تح: سعيد الأفغاني (ت 1417هـ)، دار الرسالة، د.ط، د.ت.
- الحُجّة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، مراجعة: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط2، 1413هـ/1993م.
- الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899هـ - 972هـ) | د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة - القاهرة، ط2، 1414هـ - 1993م.
- حروف المعاني والصفات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م.

- خزانة الأدب : لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط4، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥هـ)؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ط، د.ت.
- ديوان الأخطل: غياث بن غوث التغلبي، أبو مالك الأخطل (ت ٩٢هـ)، تح: راجي الأسمر، ط2، ٢٠٠٠م، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ديوان الفرزدق: تح: عبد الله إسماعيل الصاوي، الطبعة: القاهرة (مطبعة الصاوي)، ١٩٣٦م.
- ديوان النابغة الذبياني : النابغة الذبياني (زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني)، تح: محمد الطاهر ابن عاشور، ، تونس، الشركة التونسية، ١٩٧٦م
- ديوان جران العود: تحقيق نوري القيسي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٤٠٢هـ
- ديوان رؤبة بن العجاج: للمؤلف: رؤبة بن العجاج (ت ١٤٥هـ)، تح: راضي نواصرة، ط1، ٢٠١٠م.
- ديوان زيد الخيل: زيد بن مهلهل أبو مكنف الطائي النبھاني، المعروف بزيد الخيل (ت ١٠هـ)، تح: د. أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ديوان سحيم بن الحساس: سُحيم عبد بني الحساس (ت ٤٠هـ)، تح: عبد العزيز الميمني، ط1، ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م، دار الكتب المصرية، القاهرة.

- ديوان كثير عزة: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود، أبو صخر (ت 105 هـ)، تح: د. إحسان عباس، ط1، 1968م، دار الثقافة، بيروت.
- الرحيق المختوم شرح قلائد المنظوم: محمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين (ت 1252 هـ)، دار السعادة، إسطنبول؛ 1325 هـ - 1907م.
- رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت 384 هـ)، تح: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ط، د.ت.
- منازل الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ). تح: إبراهيم السامرائي. دار الفكر، عمان.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1423 هـ/2002م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581 هـ)، تح: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1387 هـ/1967م.
- السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت 324 هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400 هـ.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ)، تح: محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي عامر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421 هـ/2000م.

- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني
العثماني المعروف بكاتب جلبي وباجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تح:
محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسىكا، إستانبول - تركيا،
٢٠١٠م.
- السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت
٤٥٨هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، ط3، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- سنن النسائي: صححه جماعة، وقرئ على الشيخ حسن محمد
المسعودي، ومعه شرح السيوطي وحاشية السندي، المكتبة التجارية
الكبرى، القاهرة، ط1، ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م.
- الشاهد وأصول النحو، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد
- العراق، ط1، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، شمس الدين محمد الفارضي
الحنبلي (ت ٩٨١هـ)، تح: أبو الكميث محمد مصطفى الخطيب، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد
الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) | تح: محمد محيي
الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢هـ) | دار التراث - القاهرة، دار مصر
للطباعة، ط20، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)
؛ تح عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق؛ دار المأمون للتراث،
بيروت، ط2، ٨ أجزاء؛ ١٣٩٣ - ١٤١٤هـ.

- شرح الأزهريّة: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)؛ المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري (الوقاد)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
- شرح ألفية ابن مالك المسمّى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٧٤٩ هـ)، تح ودراسة: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1429 هـ - 2008 م.
- شرح ألفية ابن مالك: محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١ هـ)، عدد الأجزاء: ٣، دار مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤٣٤ هـ.
- شرح ألفية ابن مالك: إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1428 هـ - 2007 م.
- شرح ألفية ابن مالك: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دار مفرغة عن دروسه الصوتية، غير مطبوع، مصدره تفريغ موقع الشيخ الحازمي (دروس صوتية)، وهو في النحو والصرف.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم

- القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ-1982م.
- شرح اللمع: عبد الله بن الحسين العُكبري (أبو البقاء)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
 - شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (ابن يعيش) (ت ٦٤٣هـ)، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
 - شرح المقدمة المحسّبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تح: د. خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، ١٩٧٧م.
 - شرح المقدمة المحسّبة: لشهاب الدين أحمد بن عثمان بن بُصيب الزبيدي (ت ٧٦٨هـ)، تح: د. سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٣٦هـ/٢٠١٥.
 - شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
 - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ)، تح: غريد الشيخ، وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت 421هـ)، تح: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط1، 1371هـ / 1951م، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت 686هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1395هـ/1975م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين (ت 761هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت 761هـ)، تح محمد محيي الدين عبد الحميد (ت 1392هـ)، ط11، 1383هـ/1963م، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت 899هـ- 972هـ)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، 1414هـ/1993م.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 368هـ)، تح أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، 1429هـ / 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت 395هـ)، الناشر محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ / 1997م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ / 1987م.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي (ت 256هـ)، الطبعة السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر 1311هـ بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صوّرها د. محمد زهير الناصر، ط1، 1422هـ، دار طوق النجاة - بيروت.
- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206-261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي (ت 1388هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ثم صوّرت بعناية دار إحياء التراث العربي، بيروت وغيرها، سنة النشر: 1374هـ / 1955م.
- طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن: أبو الحسن علي بن الحسن الخزرجي (732-812هـ)، تح: عبد الله محمد الحبشي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر: 2021م.
- العُدّة في إعراب العُمدة: بدر الدين أبو محمد عبد الله بن الإمام محمد بن فرحون المدني، تح: مكتب الهدى لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط1، د.ت.
- العطايا السنية: العباس بن علي الغساني الرسولي، العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية، تح عبد الله محمد الحبشي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010م.

- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: جلال الدين السيوطي، تح د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، 1414هـ - 1994م.
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية: علي بن الحسن الخزرجي، تح محمد بن علي الأكوع الحوالي، ومراجعة محمد بسيوني عسل، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ودار الآداب، بيروت، 1403هـ - 1983م.
- علل التنثية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تح: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن ابن الوراق (ت 381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية ط1، 1420هـ - 1999م.
- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تح: د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1404هـ/1984م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط1، 1431هـ/2010م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت 743هـ)، تح: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 1434هـ/2013م.
- فصول في فقه العربية: رمضان عبد التواب، دار مكتبة الخانجي، القاهرة. ط7، 1420هـ/1999م.

- فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي،
تح: جمال طلبة دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ/1994م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الشؤون
الثقافية العامة، بغداد (أو المكتبة العصرية، القاهرة في طبعات
أخرى)، ط1، 1964م.
- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: أبو محمد الطيب بن عبد الله
بن أحمد بن علي بامخرمة، عناية: بوجمعة مكري، خالد زواري، دار
المنهاج، جدة، ط1، 1428هـ/2008م.
- قواعد الإعراب ونزهة الطلاب: جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن
هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: الشبراوي بن أبي المعاطي
المصري الحسني، دار الريادة للنشر والتوزيع، ط1،
1442هـ/2021م.
- الكافية في علم النحو: جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن
الحاجب (ت 646هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة
الآداب، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب: أبو علي الحسن بن
أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، تح: د. محمود محمد
الطناحي، ط1، 1408هـ / 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة -
مصر.
- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم
الفراهيدي البصري (ت 170هـ) تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم
السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد المنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ). تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، طبعة القاهرة، ط3، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- كشف الظنون: حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تح: إحسان أوغلي وآخرون، مؤسسة الفرقان، لندن، ط١، ١٤٤٣هـ/٢٠٢١م.
- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ). تح: د. مازن المبارك. دار الفكر، دمشق، ط2، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، ١٤١٤هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- اللحة في شرح الملح: محمد بن حسن بن سباع الجذامي، أبو عبد الله شمس الدين (ابن الصائغ) (ت ٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم

- الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة
- المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس . دار الكتب الثقافية، الكويت.
 - المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (ت ٣٨١هـ)، تح: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
 - مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون . دار المعارف، القاهرة، ط4، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٣٨٦-١٣٨٩هـ / ١٩٦٦-١٩٦٩م.
 - المحصول: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) تح: د. طه جابر فياض العلواني . مؤسسة الرسالة، ط3، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
 - المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
 - المحيط في اللغة: صاحب إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- مختار الصحاح: زين الدين الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية/الدار النموذجية، بيروت-صيدا، ط5، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط2، ٢٠٠٢م.
- المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى/دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، ط1، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ، ٤ أجزاء.
- المسائل البصريات: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المسائل الحلييات: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط1، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية في النحو العربي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. علي جابر المنصوري،

- الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع،
عمّان، ٢٠٠٢م.
- مسائل خلافة في النحو: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
 - مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي (ت نحو ٧٧٠هـ). المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
 - معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، ١٩٨٤م.
 - معاني القراءات للأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تح: مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود. ط1، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
 - معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.
 - معاني النحو: لفاضل صالح السامرائي: ط1، عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- معجم القواعد العربية: عبد الغني بن علي الدقر (ت ١٤٢٣هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار القلم، دمشق، ط1، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، ١٣٨٩-١٣٩٢هـ/١٩٦٩-١٩٧٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ). تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر، دمشق، ط6، ١٩٨٥م.
- مفاتيح العربية على متن الأجرومية: فيصل بن عبد العزيز آل مبارك (ت ١٣٧٦هـ)، تح: عبد العزيز بن سعد الدغيث، دار الصميعة، ط1، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- المفتاح في الصرف: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: د. علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- المفصل في صناعة الإعراب: جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، ١٩٩٣م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة:

- د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، ط1، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الممتع الكبير في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ). مكتبة لبنان، بيروت، ط1، ١٩٩٦م.
 - من تاريخ النحو الكوفي: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ): مكتبة الفلاح، د.ط، د.ت.
 - منهج الكرمانى في كتابه الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: أحمد محمد أبو نقطة، دار المقتبس، ط1، ١٤٤٢هـ/٢٠٢٢م (أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٤٣٨هـ).
 - الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ). دار الفكر، بيروت، ط1، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
 - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط2، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
 - نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
 - نحو القرآن: د. عماد مجيد علي، المكتب الجامعي الحديث، العراق، ط1، ٢٠١٢م.
 - النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية)، د.ت.
 - نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي): جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت

٩١١هـ)، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ط1،
١٤٢٤هـ/٢٠٠٥م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هندائي، . المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

ثانيا :الرسائل العلميّة والأطاريح:

- الأخفش الأوسط في آثار ابن جني (ت 392هـ): محمود حمود عراك القرشي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1424هـ/2004م.
- حروف المعاني المزيّدة عند علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري دراسة نحوية ودلالية (أطروحة دكتوراه): محمود حمود عراك القرشي، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٩٢٤هـ _ ٢٠٠٨م).
- شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) (أطروحة دكتوراه): أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296-384هـ)، لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، 1418هـ / 1998م.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النائلة، رسالة ماجستير، إشراف د. كمال إبراهيم، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، 1976م.

Abstract

The significance of Al-Muqaddimah Al-Muhasabah (The Calculated Introduction) by Shihab al-Din bin Busaibis al-Zubaidi lies in its status as a highly indicative scholarly document reflecting the movement of codification in the eighth century AH. It offers a practical model of the pedagogical methodologies adopted by the scholars of that era to facilitate the acquisition of knowledge and summarize its fundamental principles within structured, concise frameworks.

This importance further extends to the historical dimension; the examination of this text contributes to bridging the historical gaps regarding the scholarly figures who influenced and advanced Islamic thought. Moreover, it provides researchers with an opportunity to elucidate the stylistic and linguistic features of the scientific language during that epoch.

Investigating this commentary represents an important contribution to manuscript editing and publication and bringing archival texts to light, thereby contributing to a better understanding of the Arabic scholarly heritage and providing new perspectives for historical and methodological studies pertaining to the evolution of Arabic sciences during the Mamluk era.

Consequently, this topic has been selected, titled: "Grammatical Studies in the Explanation of the Commentary of Al-Muqaddimah Al-Muhasabah by Shihab al-Din Ahmad bin Uthman bin Busaibis al-Zubaidi (d. 768 AH)." Despite Al-Zubaidi's prominence in grammatical studies, a noticeable scarcity remains in academic research that subjects his work to analysis and commentary.

By virtue of its nature, this research has been structured into four chapters, preceded by an introduction and a preliminary overview, and concluded with a general epilogue along with a

bibliography of the primary sources and references utilized in compiling this thesis.

The preliminary overview provides a biographical sketch of Al-Zubaidi, shedding light on his book *Sharh Al-Muqaddimah Al-Muhasabah* by defining its scope, outlining its methodology, and identifying its source material.

Chapter One addresses the foundations of grammar (*Usul al-Nahw*) according to Al-Zubaidi, divided into three sections: Section One explores transmitted usage (*Al-Sama'*); Section two examines analogical reasoning (*Al-Qiyas*); and Section Three investigates consensus (*Al-Ijma'*) and the presumption of continuity (*Istishab al-Hal*).

Chapter Two examines nouns (*Al-Asma'*) and is structured into three sections: Section One covers nouns in the nominative case (*Al-Marfu'at*); Section Two deals with nouns in the accusative case (*Al-Mansubat*); and Section Three discusses nouns in the genitive case (*Al-Majrurat*).

Chapter Three investigates verbs (*Al-Af'al*) through three sections: Section One focuses on the past tense verb (*Al-Fi'l al-Madi*); Section Two analyzes the present/future tense verb (*Al-Fi'l al-Mudari'*); and Section Three examines the imperative verb (*Fi'l al-Amr*).

Chapter Four is dedicated to particles (*Al-Huruf*) and is divided into three sections: Section One details uniliteral particles; Section Two addresses biliteral particles; and Section Three examines triliteral particles and beyond.

Finally, the study concludes with an epilogue summarizing the research outcomes and the main finding of the study followed by an index of the sources and references relied upon for the completion of this research.

**Republic of Iraq
Minister of Higher Education
And Scientific Research
Wasit University
College of Education For Human Sciences
Department of Arabic Language**



**Grammatical Studies in the Explanation of
the Comprehensive Introduction by Shihab
al-Din Ahmad ibn Uthman ibn Busaybis al-
Zubaydi (d. 768 AH)**

A letter submitted by the student

Zainab Hussein Nour Ne'ma Al-Yassiri

To The Council Of

**The College Of Education For Human Sciences – Wasit
University Of In Partial Fulfillment Of The Requirements
For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Arabic
Language And Literature(Language)**

Supervised By

Prof. Mahmoud Hammoud Arak Al-Quraishi

1448 A.H

2026 A.D